

الاحكام

في الأبواب الخفية

دراسة استقرائية تحليلية
لأوجه الحقيقة الأدبية بأهمية

تأليف

الدكتور حسن أحمد العماد

مؤسسة الريان

الكتبة الكعبة

اللَّهُمَّ

فِي الْأَبْوَابِ الْخَوِيَّةِ



جميع حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

المكتبة المكية

تحت المصبرة - مكتبة المكة - السعودية - هاتف وفاكس: ٥٣٤٠٨٢٢

مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان : هاتف : ٧٠٥٩٢٠ - فاكس : ٦٥٥٣٨٣ - مدخل : ١٤/٥١٣٢
مديرية : ١١٠٥٢٠٢٠ - بريد إلكتروني : AIRAYAN@cyberia.net.lb

العثماني

في الأبواب الخفية

دراسة استقرائية تحليلية
لأوجه الحقيقة الأداة بأمية بأهمها

تأليف

الدكتور حسن أحمد العمري

مؤسسة الريات
مكتبة جامعة القاهرة

المكتبة المكية



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى
آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

فقد دفعتني إلى تأليف هذا الكتاب أمور:

— أولها: أنني كثيراً ما كنتُ أتساءل: لم قال النحاة: كان
وأخواتها؟ ولم يقولوا أصبح وأخواتها، أو صار وأخواتها.
ولم قالوا: إن وأخواتها؟ ولم يقولوا مثلاً: ليت وأخواتها، أو
كأن وأخواتها.

وهذا التساؤل يتكرر مع كل أدوات يتفق عملها.

— وثانيها: أنني رأيت الحريري يقول في شرحه على
ملحته: كل أدوات يتفق عملها فلا بد لها من أم.

وتساءلت: فهل كان قولهم: (كان) أو (ظن) أو (إن)، أو غيرها من سائر الأمهات؛ لمجرد أن تكون كل واحدة دليلاً يُرشد إلى بقية أخواتها في بابها، أو جامعاً لهذه الأدوات في هذا الباب؟
أليس لكل أداة جعلت أمّا لأخواتها، وعنواناً لبابها، أليس لها، وفيها، من الأسباب ما يجعلها الأحق بالأمية، والأجدر بها دون سائر أخواتها؟

— وثالثها: أني لم أجد، في كتاب ما، على كثرة البحث، من أجاب عن التساؤلات السابقة، وإنما هي إشارات في بعض الأبواب، إلى بعض من أوجه الأحقية بالأمية، في بعض من الأمهات، دون معظمها.

— ورابعها: أني وجدت الحاجة إلى مثل هذا التأليف كبيرة، ولم أعلم من صرف همته إليه، أو إلى بعضه، فتوكلت على الله، واستعنت به، وسألته التوفيق والسداد، فكان هذا الكتاب.

وكان ما درسته من الأمهات، وعملت لأحقّيته بالأمية، جامعاً ومستتركاً في بعض الأبواب، ومجتهداً في معظمها، ما يأتي مرتباً:

- ١ — همزة الاستفهام: أم أدوات الاستفهام.
- ٢ — إلا الاستثنائية: أم أدوات الاستثناء.
- ٣ — أن المصدرية: أم الأدوات الناصبة للأفعال.

- ٤ - إِنَّ الشرطية: أمُّ أدوات الشرط الجازمة.
- ٥ - إِنَّ الناسخة: أمُّ الأدوات الناصبة الرافعة من النواسخ.
- ٦ - بَاء القسم: أم أحرف القسم.
- ٧ - ظَنَّ : أمُّ الأفعال الناصبة لمفعولين من النواسخ.
- ٨ - كَادَ : أمُّ لأفعال المقاربة والرجاء والشروع.
- ٩ - كَانَ : أمُّ الأفعال الرافعة الناصبة من النواسخ.
- ١٠ - لَمْ : أمُّ الأدوات الجازمة لفعل مضارع.
- ١١ - لَوْ : أمُّ أدوات الشرط غير الجازمة.
- ١٢ - مَا النافية : أم أخوات ليس.
- ١٣ - مِنْ : أمُّ حروف الجر.
- ١٤ - وَאו العطف : أم أحرف العطف.
- ١٥ - يَا : أم أدوات النداء.

هذا ما اشتمل عليه الكتاب من الأمهات، وهذا ما قدرت عليه، على كثرة المشاغل، وضيق الوقت، والله وحده سبحانه الكمال.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الدكتور

حسن أحمد العثمان

همزة الاستفهام

أدوات الاستفهام قسمان:

الأول: حرفان، وهما: الهمزة، وهل.

والثاني: أسماء، وهي: مَنْ، وما، وأي، وأين، وأيان، وأنى، ومتى، وكيف، وكم.

والهمزة أصل أدوات الاستفهام، وأمُّ الباب^١، وذاك لأمر:

— أولها: كونها حرفاً، وسائر أخواتها، عدا (هل) أسماء، والأصل في إفادة المعاني الحروف، كما تكرر ذكر ذلك في هذا الكتاب مرات.

— وثانيها: كونها الأقوى في باب الاستفهام؛ لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به، فمن: تختص بالسؤال عمَّن يعقل، وما: لما لا يعقل،

^١ صرح بذلك معظم المصنفين، كابن مالك في شرحه على تيسيله (١١٠/٢)، وابن هشام في المغني (١٤/١)، والسيوطي في الهمع (٣٦٠/٤)، وابن يعيش في شرح المفصل (١٥١/٨)، والأبدي في شرح الجزولية (٤٨٧/٢).

وأي: للعاقل وغيره، وكيف: للحال، وأين: للمكان، ومتى:
للزمان، وأى: للزمان أو المكان أو الحال، وأيان: للزمان
المستقبل، وكم: للعدد.

وهل: لا تسأل بها في جميع المواضع؛ ألا ترى أنك تقول:
أريدُ عندك أم عمرو؟ على معنى: أيهما عندك؟ ولا يجوز في هذا
المعنى أن تقول: هل زيد عندك أم عمرو؟

وثالثها: أنها تلزم الاستفهام حقيقةً أو مجازاً، وسائر أخواتها
تخرج عنه إلى غيره، أو عنه حقيقةً إليه مجازاً.

فمن: تأتي موصولة، وشرطية، وبكرة موصوفة، وزائدة.

وما: تأتي موصولة، ونافية، وتعجبية، وشرطية، وغير
ذلك.^٢

وهل: تخرج إلى معنى (قد) نحو قوله تعالى: (هل أتى على
الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً)^٣، أي: قد أتى، كما
تخرج إلى النفي، نحو قوله تعالى: (هل جراء الإحسان إلا
الإحسان)^٤.

وكم. تخرج إلى معنى (رُبَّ)، وهي (كم) الحصرية.

^٢ انظر ص (٢١٨) من هذا الكتاب

^٣ الإحسان

^٤ الرحمن

وسائر الأدوات نحر ح إلى الشرط وغيره.

— ورابعها: توسعهم فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من أدوات الاستفهام، فلم يستفتحوا أن يكون بعده المبتدأ أو الخبر، ويكون الخبر فعلاً، نحو: أريد قم؟ واستفتحوا ذلك في غيرها من حروف الاستفهام: لعله تصرفه، فلا يقال: هلريد قم؟

— وخامسها: أنها أعم تصرفاً من سائر أدواتها؛ إذ حرجت عن الاستفهام الحقيقي إلى ثمانية معانٍ:

١- التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كنهه (سواء) بخصوصه، وليس كذلك، بل كما تقع بعده تقع بعد (ما نالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهن، والصابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصغر محلها، نحو قوله تعالى: (سواء عليهم أستمعرت لهم أم لم تستعفر لهم)^١، ونحو "ما نسلي قممت أم قعدت" ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستعفار وعدمه، وما أنالي بغيرك وعدمه.

٢- الإنكار الإنطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب، نحو قوله تعالى: (أفأصفاكم ربكم بالبينات واتحد من الملائكة إناثاً)^٢، و(استفتهم الربك البنات ولهم

انظر معني السبد لأب هشام (١٧٠-١٨٠)

انظر د *

النور) ^١، و (أفسح هذا) ^٢، و (أشهدوا خلقهم) ^٣، و (أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً) ^٤، و (أفعبينا بالخلق الأول) ^٥.

ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعده لزم ثبوته إن كان مفعلياً؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالى: (أليس الله بكاف عبده) ^٦، أي الله كاف عبده، ولهذا عطف (وضعبنا) على (ألم نشرح لك صدرك) ^٧، لما كان معناه شرحاً، ومثله قوله تعالى: (ألم يحبك يتيماً فاوياً، ووجدك ضالاً فهدى) ^٨، و (ألم يجعل كيدهم في تضليل، وأرسل عليهم طيراً أبابيل) ^٩، ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك:

أستم حير من ركب المطايا

وأندى العالمين بطور راح

مدحاً، بل قيل: إنه أمدح بين قائلته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً ألبتة.

^١ الصافات ١٠٩

^٢ الطور ١٥

^٣ الزمر ١٩

^٤ الحجر ١٢

^٥ و ١٥

^٦ الزمر ٣٦

^٧ الشرح

^٨ الصفي ٦ ٦

^٩ البقر ٢ ٣

٣- الإنكار التوبيخي؛ فيقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فعله ملوم، نحو قوله تعالى: (أتعدون ما تنهون)^١، و(أغير الله تدعون)^٢، و(أنفكا الهة دون الله تريبون)^٣، و(أتأتون النكران)^٤، و(أتأخذونه بهتاناً)^٥، وقول العجاج:

أطرباً وأنت قسريُّ والدهرُ بالإنسانِ دَواريُّ

أي: أنت تطرب وأنت شيخ كبير؟

٤- التقرير، ومعناه حملك المحاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويحب أن يليها الشيء الذي تقرر به، نقول في التقرير بالفعل: أصرنت ريداً؟ وبالفاعل: أنت صرنت ريداً، وبالمفعول: أريدأ صرنت، كما يحب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: (أأنت فعلت هذا)^٦ محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه بالفعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به، لأن الهمزة لم تدخل عليه،

١- البقرة ١٧٥

٢- البقرة ٢٥

٣- البقرة ٢٦

٤- البقرة ٢٥

٥- البقرة ٢٥

٦- البقرة ٢٥

ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله تعالى: (بل فعله كبير هم هذا)^{٢٢}

٥- ألهمكم، نحو قوله تعالى: (أصلاتك فأمرك أن تترك ما بعد ماؤنا)^{٢٣}.

٦- الأمر، نحو قوله تعالى: (أأسلمتم)^{٢٤} أي أسلموا.

٧- العجب، نحو قوله تعالى: (ألم تر إلى ربك كيف مذكّر^{٢٥} الظل)

٨- الاستنطاء، نحو قوله تعالى: (ألم يأن للدين امتوا)^{٢٦}.

وذكر بعضهم معاني أحر لا صحة لها.

وسائر الأدوات لا ترد لجميع هذه المعاني، أو لا ترد لشيء منها^{٢٨}.

— وسادسها: اختصاصها، دون سائر أحواتها، بأمور، وهي^{٢٩}:

^{٢٢} لآلئاء ٢

^{٢٣} هو ١٦

^{٢٤} آل عمرو ٢

^{٢٥} الفرق ١٠

^{٢٦} الحيد ٦

^{٢٨} انظر معني الشيب لابن مسعود (١٧ ١٨).

^{٢٩} انظرها في شرح المفصل لابن بجير ٨ ١٥ و شرح السهري بمصنفه ٢/١٠١، والمعني لابن

هشام ٤، والمعني للمصنف ٤٦، والأشياء والنظائر للمصنف ٢٥٣ ٢

— الأول: جوار حذفها، وسائر أحواتها لا تحذف، وذلك
سواء تقدمت عليها (أم)، كقول عمر بن أبي ربيعة:

ندني منها معصم حين جمرت وكف حصيت ريت بس
فوسه ما أري، وإن كنت دريا سجع رميت الجمر أم بثمان

رأيت أسبغ؟ أم لم تتقدمها، كقول الكميت:

طرئت، وما شوقا إلي البصر أطرب

ولا لعد مي، ودو الشيب يلعب؟

أراد: أو دو الشيب يلعب؟

— والثاني: ورودها لطلب التصور، نحو: أريد قثم أم
عمر؟ وأدسر في الإناء أم حل؟ ولطلب التصديق، نحو: أريد
فام؟ وأقم ريد؟ بخلاف سائر أحواتها، فإن (هل) محتصة بطلب
التصديق، نحو: هل فم ريد؟ وسائرها محتصر بطلب التصور،
نحو: من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مأك؟ وأين بيتك؟ ومتى
سفرك؟ وكيف حالك؟

— والثالث: دخولها على الإثبات، نحو قوله تعالى: (أنت) ^٢
وعلى النقي، كقوله تعالى:

(ألم بشرح لك صدرتك) ^{٣١}، وقول الشاعر .

ألا اضطبار لسلمى أم لها جلدٌ

إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي؟

وسائر أحواتها لا بدخل إلا على الإثبات خاصة.

— والرابع: استتارها، دون أحواتها، تمام التصدير، وذلك

لدليلين:

١ — أنها لا تعاد بعد (أم) لمتصلة ولا المنقطعة، نقول:
أدس في الإناء أم عسل؟ وأريد حارح أم عمرو مقيم؟ لا نقول:
أقام ريد أم أقعد؟ فليس لك أن تعيد الهمزة بعد (أم)، كما تعيد
الحارح للوكيد في نحو: أريد مررت أم عمرو؛ لأنها لما لم تقع
للتأسيس بعد العطف كانت عن وفوعها للتأكيد بعده أبعد.

وأم (هل) فيجوز فيها مع (أم) المنقطعة ألا تعاد، استعفاء
بدلالة العطف على التشريك، نحو: هل قام ريد أم حرج عمرو؟
ويجوز بعد توكيد^{٣٢} لأنه لا يمنع دخول العطف عليها، نحو
هل قام ريد أم هل حرج؟ قال تعالى: (هل يستوي الأعمى
والنصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء)^{٣٣}
فجمع الاستعماليين.

^{٣١} الشرح ١

^{٣٢} الر ع ١١

٢ — أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم
 قسمت على العاطف تنبهاً على أصلتها في التصدير، نحو قوله
 تعالى: (أو لم يظروا)^{٣٢}، وقوله: (أفلم يسيروا)^{٣٤}، وقوله: (أفلا
 تعملون)^{٣٥}، وقوله: (أنتم إذا ما وقع امتنم به)^{٣٦}، وقوله: (أو لم يهد
 للذين يرثون الأرض)^{٣٧}، وقوله: (أفلم يبين الذين آمنوا)^{٣٨}، فلا
 تتحرر الهمزة عن العاطف، فلا يقال: قد قام زيد فأقام أخوه؟

وسائر أخواتها تتحرر عن حروف العطف، كما هو قياس
 جميع أحرار الجملة المعطوفة، نحو قوله تعالى: (وكيف تكفرون
 وأنتم تنزلون عليكم)^{٣٩}، وقوله: (فأين تذهبون)^{٤٠}، وقوله: (فأني
 بؤفكون)^{٤١}، وقوله: (فهل بهلك إلا القوم الفاسقيين)^{٤٢}، وقوله:
 (فأي الفريقين)^{٤٣}، وقوله: (فهل أنتم منهون)^{٤٤}، وقوله: (فكيف
 إذا أصابهم)^{٤٥}، وقوله: (فما لكم في المنافقين فئتين)^{٤٦}.

^{٣٢} لا عرف ٩٥

^{٣٣} عذر ٨٢، محمد

^{٣٤} از عمر ٩٥

^{٣٥} يونس ٢

^{٣٦} لا عرف ٩٥

^{٣٧} الر ٣٦

^{٣٨} الر ٣٦

^{٣٩} النكوير ٢٦

^{٤٠} الاتحاد ٩٥

^{٤١} الحفاف ٣٥

^{٤٢} الاتحاد ٩٥

^{٤٣} الماسد ٩٦

^{٤٤} الماسد ٩٦

^{٤٥} الماسد ٩٨

— و الحامس: دخولها على الشرط، نحو قوله تعالى: (أفأين من فهم الحالدور)^{٢٨}، وقوله: (أفأين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم)^{٢٩}، بخلاف (هل) فلا تدخل عليه.

— و السادس: دخولها على (إن)، نحو قوله تعالى: (أإنك لأنت يوسف)^{٣٠}، بخلاف (هل) فلا تدخل عليه أيضاً.

— و السابع: التصرف في حملها بتقديم المفعول والفعل ويرى الهمزة والفعل، نحو: أريداً صربت؟ ولا يجوز ذلك في غيرها ممّ تستفهم به، فلا نقول: هلأ أريداً صربت؟، ولا: متى ريداً صربت؟

— و الثامن: حكاية الكلام بها، فلك إن قيل لك: (مررت بريد) إن تقول: أريد نيه؟ فتحكي الكلام، ولا يجوز مثل ذلك — (هل) أو غير هـ مما يستفهم به.

فلهذه الأوجه كلها كانت همزة الاستفهام أحقّ أحواتها بالأميّة

٢٨ لآبياء ٣٤

٢٩ آل عمران ٤٤

٣٠ يوسف ٩

(إلا) الاستثنائية

صُلُّ أدوات الاستثناء: إلا، وألحق بها: غير، وسوى
بلعته، ويئد، وعداء، وحلا، وحشا، وليس، ولا يكون، وهذه
الثمانية منقو عليها، وراد أن معط فوقها (إلا أن يكون)، وألحق
بها ابص خمسة مختلف فيها، أثنتها قوم وباعها آخرون، وهي: لا
سبم بروعها، ولما، ولله، ودون، وما .

وإنما كانت (إلا) أمُّ أدوات الاستثناء لما يلي ٥١:

أولاً: لأنها حرف، والموصوغ لإفادة المعنى الحروف،
وبم سفر الكلام من حل إلى حال بالحروف، فكم نقلت (ما)
الكلام من الإيجاب إلى النفي، وهمزة الاستفهام من الحر إلى
الاستنصار، وحرف التعريف من النكير إلى التعريف، نقلت (إلا)
لكلام من العموم إلى الخصوص

انظر جوهر لأند دلبريسي، ١٢٧٥

١ انظر عن اسحو لأبر النور او (١٠٠)، و سراج المفصر لأبر يعير، ١٨٢٢، ١، الباب للعكبري (١)
٢ ٢، و جوهر لأند دلبريسي (١٢٥، ١٠٨)، و لائيه والنظائر لسيوطي (١٦٦، ١٦٧).

ثانياً: ولأنّها تقع في جميع أبواب الاستثناء، التامّ والناقص والمتصل والمقطع، وما عداها تقع في مواضع مخصوصة منه، أو يشاركها في بعض مواقعها، مع أصالتها فيها، وفرعيّتها فيها.

قال الحيرة اليميني: أمّا (إلا) فهي أمّ الباب لأنّها تنصب ما بعدها إذا كان موجباً، أو مقدّماً أو منقطعاً، وتتبع ما قبلها إذا كان منفيّاً، أو استفهاماً، أو نهياً، وتصرف للعامل إذا كان معرفاً^{٥٢}.

قال الإريلي: اعلم أنّ هذه الأدوات الثلاثة عشر على ثلاثة أقسام:

منها: ما لا يستعمل إلا في المنقطع، وهو (بيد)، وهي لأرمة للصب والإضافة إلى (أنّ) المشتدة ومعموليها، قال عليه السلام: "أب أفصح العرب بيد أني من قريش"، وشأت في بني سعد^{٥٣}.

وبغال فيها أيضاً: (ميد) بإبدال الداء ميماً.

ومنها: ما لا يستعمل إلا في المتصل، وهو الأفعال الخمسة: لبس، ولا يكون، وعدا، وحلا، وحاشا، على القول بفعليّة هذه السئلة الأخيرة، فلا يقال، جاءني القوم لا يكون حماراً. وهي الإعراب لأنّسه يلزم أن يجعل فاعل الفعل صميراً يعود على المتقدّم، وهو عبارة عن المتأخّر، وهو محال.

^{٥٢} انظر كشف المسكر شحيرة اليميني (١ ٥٠٦ ٥٠٢)

ومنها: ما يستعمل فيهما، وهو (إلا) وما بقي من الأنوات.

ويعلم من هذا أن (عدا) وأحواتها إذا كن حروفاً يجوز استعمالها فيهما جميعاً لرواى المانع، إلا أنها لا تقع إلا عقب العامل، لا في أول الكلام؛ لانعقاد التشبه بينها وبين (لا) العاطفة و(واو مع) من جهتين^{٥٣}

ثالثاً: ولأنها أصل في الاستثناء، وما عداها مما يستثنى به فموصوغ موصعها، ومحمول عليها؛ لمساواة بينهما، ومنقول من غير باب الاستثناء إليه.

قال ابن الوراق: "قل قال قائل: لأي شيء أن أصل الاستثناء — (إلا) ؟

قيل له: لأنه لا يخرج عن معناه، ولا يفيد غيره، وأما سواها مما يستثنى به، فيخرج عن الاستثناء لمعار تدخله، فصار في الحكم رائداً عن حكم (إلا)، فوجب أن يكون فرعاً في الباب، إن راد حكمه على ما يقتضيه حكم الباب، وكانت (إلا) محتصة بما يقتضيه الباب، فلذلك وجب أن تكون أصلاً في الباب.

وأما استثنى بجميع ما ذكرنا على طريق التشبيه بـ (إلا).

وأما (غير) فإنما دخلت في الاستثناء لأنها توجب إحراج من عدا المصنف إليهم من الحكم المتقدم فعلها، كقولك: مررت برجل

^{٥٣} انظر جوهر لأدب اللغوي (٧٦ : ٧٦)

غيرك، ومعناه: أَلَي اقتطعتُ بمروري أحر من الناس كلهم،
و الاستثناء إما هو اقتطع شيء من شيء، فلما صار عت معنى
للاستثناء أدخلت فيه حكم (سوى).

وحكم (سوى) كحكم (غير) لثقارب ما بينهم من المعنى.

وأَمَّ (حاشى): ومعناها تدرية المكور بعدها عما حصل
لغيره، فصار منفطعة له من غيره، فذلك دخلت في الاستثناء.
وأَمَّا (حلا، وعدا): ومعناها المحورة، والمجاورة للشيء
فبها معنى الانقطاع لمن جاورته دون غيره، فذلك أدخلها في
الاستثناء.

وأَمَّ (ليس، ولا يكون): فستعملتا أبصا في الاستثناء؛ لأنَّ
النفي يُوجب إخراج النفي من حكم غير النفي، فإن ثبت له
معنى آخر فصار فيها معنى الانقطاع، فدخلا في حكم الاستثناء،
فإِما حصا بهذا من بين سائر الأفعال لأنَّ (ليس) نصبت معنى
النفي، فلو استعمل عرُده حنيح إلى حرف آخر معه، فلم
نصبت معنى حرف النفي كانت أولى بالاستعمال، لبيانها عن
فعل وحرف، إذ هي لتضمنها معنى الحرف تشبه بـ(إلا).

وأَمَّ (إلا أن يكون): فاستعملت لكثرة دور (أن)، ويكون
في الكلام.

واعلم أن (ليس) و(لا يكون) معناهما في الاستثناء معنى
لإيجاب، لأنهم أقيما مقام (لا) للإيجاب، فذلك لم يكون للنفي،
فيما قلت: أتبي القوم ليس يريد، فهو بمعنى فوئك، أتبي القوم إلا
يريد.

ويمم «ستوي» في هذا الحكم لأن (إلا) تخرج ما بعدها من
حكم ما قبلها، كما أن النفي له هذا الحكم، فهذا استنوب^{٩٠}.

رابعاً: ولأنها لا تستعمل إلا في الاستثناء، وغيرها يستعمل
فيه بغير عتبه، وفي غيره مما نقل منه بالأصله.

خامساً: ولوفوعه، سور سائر أحوالها، بين المستأ وحبره،
أو الموصوف وصفه، أو الحال وصاحبها، فمن الأول فوئك: ما
ريد إلى قائم، وما ريد إلا أنه مطلق، ومن الثاني فوئك: ما
دعي أحد إلا ريد خير منه، وما قام القوم إلا ريد العفلاء، وما
مررت بأحد إلا ريداً خير منك، وما مررت بأحد إلا كريماً، وما
فيها أحداً إلا علماً، وما مررت بأحد إلا ريداً خير منه، ومن
ثالث فوئك: ما جاء ريداً إلا صاحك، وما مررت بريد إلا أنه
مطلق، وما مررت بالقوم إلا ريداً خير منهم، وما مررت بقوم
إلا ريداً صاكين^{٩١}.

سادساً: تقدير سائر أحوالها عند الحل.

^{٩٠} انظر غل السجود (١٠٠ - ١٠٢)

^{٩١} انظر سر = المفصل لأبى يعقوب (٢٩٢ - ٢٩٣)

سابعاً: جريانها على السنة النحاة أمّا لسائر أدوات الاستثناء،
ومن ذلك قولهم في حذف المستثنى: هو المخرّج بـ(إلا) أو إحدى
أحواتها.

ثامناً: كثرة التصرف بجملتها، ممّا ليس حميعه لسائر
أحواتها، وذلك من حيث:

أ - تقديم المستثنى، وله صورتان، هي^١:

١ - تقدّمه على المستثنى منه فقط، كقول الكميت بن زيد
الأسدي:

وما لي إلا آل أحمد شيعه

وما لي إلا مذهب الحق مذهب

٢ - تقدّمه على عامله، وتقدّم المستثنى منه عليهم، نحو: القوم
إلا ريذا أكرمت.

٣ - تقدّمه على عامله وعلى المستثنى منه معاً، نحو: إلا ريذاً
أكرمت القوم.

ب - حذف المستثنى منه، نحو: ما قام إلا زيد.

تاسعاً: كثرة تصرفها هي، وذلك:

١ - أن تأتي للاستثناء، وهو الأصل فيها.

الطبراني (تصانيف ١: ٢٦٣، المسألة ٣٦)، والنبيير للمكبري (٤٠٦: ٤٠٩)

٢ - أن نأني بمعنى (غير).

قال المرادي: "اعلم أن أصل (إلا) أن تكون استثناء، وأصل (عبر) أن تكون صفة، وقد تحمل على (عبر) فيوصف بها، كما حملت (عبر) على (إلا) فاستثني بها

وللموصوف بـ(إلا) شرطان: أحدهما: أن يكون جمعا أو شبهه، والآخر: أن يكون بكرة أو معرفا بـ(أل) الجسمية، كقوله تعالى: (لو كان فيهما إلهة إلا الله لفسدت)^{٢٢}

فإن قلت: كيف يوصف بـ(إلا) وهي حرف؟

قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو به وبناليها، لا بها وحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: إن (إلا) يوصف بها فقد نحور في العبرة، وإنما صح أن يوصف بها وبناليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المعايरे.

واعلم أن (إلا) التي يوصف بها تفارق غيرا من وجهين؛ أحدهما: أن موصوفها لا بحذف وتغام هي مقامه، فلا يقال: دعني إلا ريذ، بخلاف (غير). والآخر: أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فلا يجوز: عندي درهم إلا جيد، بخلاف (غير)^{٢٣}

^{٢٢} لآنياء ٢٢

^{٢٣} انجى الداني للمراي (١٨ ٥ ٧) وانظر معني اللبيب لأبي هشد (١٦ ٧٠ ٧٢)، و شرح المفصل لأبي يعبر (١٩ ٢ ٩)، و المساء لأبي يعبر (١٩ ٩ ١)

٣ - أن تأتي بمعنى الواو : قال المردي: "وهذا قسم نفاه
الحمهور، وأنته الفراء والأحفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى،
وحملوا من ذلك قوله تعالى: (لئلا يكون للدين عليكم حجة إلا
الدين ظلموا^١ منهم^٢، أي: ولا الدين ظلموا، وفول الشعر:

م المدينة دار، غير واحدة
دار الحليفة، إلا دار مروان

وفول الآخر.

وكل أح مفارقة أخوه لعمر أبيك، إلا الفرقان

ي ودار مروان، والفرقان، والمعنى أنهما بفتتان، ولا
حجة فيما استدلوا به وتأويله طاهر^٣.

٤ - أن تأتي عاطفة لا بمعنى الواو، بل تشريك في الإعراب، لا
في الحكم، وهذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون، فإنهم يجعلون (إلا)
عاطفة في نحو: ما قام أحد إلا ربذاً، مما وقع بعد النفي وشبهه،
والنصريون يعرفون ذلك ندلاً.

وربما نعلب قول النصريين بأن الأول منفي عن القيام،
والثاني مثبت له، والندل يكون على وفق المسئل منه في المعنى.

^١ الفرد

الجنى أن النبي حمادي (٥١٨ ٩)، وانظر المسألة في (إبصار) (٢٦٦ ٦٢)، المسألة (٣٥)،
والتنبيه معطري (١٢ ٥)

ورَّ مذهب الكوفيين بأنَّ (إلا) لو كانت عاطفة لم تناسر
تعمل في نحو . ما دم إلّا ريد.

وأحسب عمّا قاله ثعلب بأنَّ هذا من بدل السعص، وبدل
لسعص التثني فيه محالٌّ للأول في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا
قلت رَبَّتُ القوم بعصمهم، كان قولك أوْلاً (رَأَيْتُ القوم) محازاً،
ثم يتب من رأينه مدغم

ذكر ذلك كله امرؤي في الجي الداني^{٦٢}.

٥ - أن تأتي رائدة لعير توكيد، وهذا قسم غريب قال به
لأصمعي وسُ جني، وجعلوا من ذلك قول دي الرمة:

حر حيح ما تنفك إلا مُباحة

على الحشف، أو يرمي بها بلداً فقراً

قلنو: التقدير: ما تنفك مُباحة، و (إلا) رائدة، لأن (ما زال)
وأخوانهم لا تاحل (إلا) على حنرها؛ لأن فيها إيحاء، فلا وحه
لحوا (إلا)

وصعّف هذا القول، وأوّل ما ذكر عليه بناويلات عدة^{٦٣}.

٦ - أن تُكرّر توكيداً لـ (إلا) الأولى، أو لإنشاء استثناء جديد،
فمن لاوئ، وهو شائع في البدل والمعطوف، فمثال البدل قولك:

الجى الداني، ٥، ٦، ٧.

انظر سر - النسخين بمصنفه (٢٦٨ ٢)، و عني النيب - لار - هشام (٢٣ ٦)، و الجمع للسيوطي (٣)

ما مررت بأحد إلا ريد إلا أخيك، ولا تمرر بأحد إلا الفتى إلا
سعد، ومثال المعطوف قولك: قام القوم إلا زيدا وإلا عمراً، وقول
الشاعر:

هل الدهر إلا ليلة وبهارها
وإلا طلوع الشمس ثم غيائها

وقد اجتمع في قول الشاعر:

ما لك من شبحك إلا عمله
إلا رسيمه وإلا رمته

ومثال تكرارها لإنشاء استثناء جديد قولك: ما قام إلا ريد
إلا عمر، إلا بكر، وقام القوم إلا ريداً إلا بكرأ إلا عمراً^{٦٣}.

٧ - محيئها بمعنى (بعد) على رأي:

قال المرادي^{٦٤}: "ومن أغرب ما قيل في (إلا) أنها قد تكون
بمعنى (بعد)، وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى: (إلا الذين
ظلموا منهم)^{٦٥}، وقوله: (إلا ما قد سلف)^{٦٦}، وقوله: (إلا الموتة
الأولى)^{٦٧}."

^{٦٤} قصر شرح الألفية لابن عثير (٢/٢٢٠ - ٢٥)، و الهمع نسيوطي (٢/٢٦٥)

الحبر الانلي (٥٢)

^{٦٥} البقرة ٥٠، العنكبوت ٤٦

النساء ٢٢ - ٢٣

^{٦٦} الدخان ٥٦

أَنَّ

قَالَ السَّيُوطِيُّ: "أَنَّ" أَصْلُ التَّوَاصُطِ لِلْفِعْلِ، وَأَمَّا الدَّاءُ
فَالِاتِّفَاقُ، كَمَا بَعَثَهُ أَبُو حَالٍ فِي شَرْحِ السَّهِيلِ، وَمِنْ ثَمَّ حُصِّصَتْ
بِأَحْكَامٍ^{٦٨٨}.

وَقَدْ صَرَّحَ عِدَّةٌ قَلِيلٌ مِنَ النُّحَاةِ أَمِيَّةَ (أَنَّ) لِدَائِهَا^{٦٩}،
وَأَرَى أَنَّهُ اسْتَحَقَّتْ تِلْكَ لِأُمُورٍ اسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُمْ، وَلَعَلَّ مِنْهَا.
أَوَّلًا: الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهَا، وَالاختلافُ فِي (لَرَّ، وَكَيَّ، وَإِزَّ):
وَنُوصِيحُ ذَلِكَ^{٧٠}:

١ - حَكِي عَنْ الْحَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُصْبِحُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ
إِلَّا بـ(أَنَّ)^{٧١}.

لَا تُجِيبُهُ وَالنَّظَارُ (٢٠٠/٢)

^{٦٨} وَمَسْنُومُ الْحَرِيرِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَسْنُومِهِ (٢٤٥)، وَإِنْ أُرْسِلَ فِي تَعْيِيفَتِهِ عَلَى الْمَسْنُومَةِ (٤٤)،
وَالشَّيْخُ بَسَّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى التَّصْرِيحِ (٢٢١)، وَالْحَصْرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى ابْنِ عَرَبٍ (١١١/٢)،
وَالْمَرْيَتِيُّ فِي الْجَمْعِ الدَّائِي (٢١٧)، وَالْمَالْفِيُّ فِي صِفِ الْمَبَاسِي (١١٢)، وَ(رَبِيبِي فِي جَوْهَرِ الْأَدَبِ
(٢٣١)، وَالسَّيُوطِيُّ فِي الْهَمْعِ (٨٨٠)

انظر سرور العربية لابن الأثير (٣٢٨)، والهمع للسيوسي (١١٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧)

^{٧١} انظر شرح الكناز للسمرقاني (١٠٠)، وشرح التصدير بمصنفه (٢٠)، وانبجي الدائمي شعره في
(٢٦٢)

ب - ومذهبُ الفرّاء في (لن) أنها (لا) الدفية، أبدلتُ ألفها
نوناً، فهي فرغ (لا) في النقي، وخرجتُ عنه إلى النصب.

ج - ومذهب الحليل والأحفش أن (كي) ليست ناصبة
نفسها، بل النصبُ - (أن) مصممةٌ بعده.

ودهب قومٌ إلى أنها محتصةٌ بالاسم، فلا تكون ناصبةً للفعل
النتة.

ودهب الكوفيون إلى أنها محتصةٌ بالفعل، فلا تكون جرّة
في الاسم.

ودهب آخرون إلى أنها ذاتُ أحوالٍ تكون في بعضها جارة،
وفي بعضها الآخر ناصبةً.

ومذهب سيبويه والجمهور أنها مشتركة بين
الناصب والحرّة.

ومسلمٌ أن ما تجرّ للصب أولى بالأمية مما تنارعه النصب
والحرّ

وواضحٌ أبصاراً أن ما لا خلاف في كونه ناصباً، أولى
بالأمية مما الخلاف فيه قائمٌ.

د - وأما (إد) فمذهب الحليل، رواه عنه أبو عبيدة، ونحىه
لرجاح والفرسي أنها غير باصنة، لكونها عندهم غير محتصة،
وإن أنصب (أ) مصمرة بعدها^٢.

كما ذهب قوم إلى أنها اسم ظرف، وليست حرفاً، ومعلوم
أن الأصل في العمل للفعل، ولما احتصر من الحروف بالقرعة
عن لفعل، ولما أشبه الفعل من الأسماء، وليست أسماء الظروف
منها.

ثانياً: ليس لـ (أ) معنى في نفسها، بخلاف (ل)، وكي،
وإد^٣ فلـ (ل) النفي، ولـ (كي) التعليل، ولـ (إد) الجواب
والحرارة، ولـ (أ) بالنسبة لأحوالها كالمفرد، وهن كالمركب،
ومعلوم أن المفرد أصل للمركب.

ثالثاً: لاتفاق على بساطتها، والاختلاف في بسطة أحوالها:
ما (ل) فمذهب الحليل والكسائي أنها مركبة من (لا أ)،
ي: من (لا) النافية، و (أ) لئاصبه، ثم حدثت همزة (أ) بحذف
لكثرة الاستعمال، فالتقى ساكن ألف (لا)، والألف المحذوفة من
الهمزة، فحدثت التثنية لالتقاء الساكنين^٤.

انظر شرح الكتاب التيسير في ٨٠٠، وشرح التفسير بمصنفه (٢٠٠)

^٢ انظر على الهراوة (٩) ١، وشرح العربية لأبى الأثيري (٢٢٢)

انظر معاني الحروف المنسوب إلى الثماني (١)، وشرح المباني شاملي (٢٨٥)، و انجبي

أداني سمراني (٢٠)، و الجمع شبيوطي (٩٣٤)

وأما (إد) فذهب الحليل أنها حرفٌ تركب من (إد) و (أ)، فُتبت حركةُ الهمزة إلى الدال الساكنة قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء ساكنة مع النون ساكنة بعدها، ولم تحذف النون لصحتها واعتلال الألف، والنُزوم هذا الحذف والقل، وغلبت الحرفية على الاسمية.

ودهب أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي، تلميذ السهيلي، إلى أنها مركبة من (إذا) و (أ)، لأنها تُعطي ما تعطيه كل واحدة منهما، فتعطي الرُبط كـ(إدا)، والصب كـ(أ)، ثم حذفت همزة (أ) نحيفاً، ثم ألف (إدا) لالتقاء الساكنين^{٧٥}.

وأما (كي) فهي بسيطة لفظاً، مثل (أ)، إلا أنها مركبة في السدور، لملامستها لام التعليل أو (أ) المصممة تقديرًا، لأنَّ أحوالها هي:

أ - أن تتصل بها لامُ التعليل لفظاً، فنقول: حئتُ لكي أعلم، فيكون بصيغة بنفسها.

ب - أن تلحق بها (أ) لفظاً، فنقول: حئتُ كي أن أعلم، فيكون نصب لـ(أ)، و (كي) تعليلة حارة.

^{٧٥} انظر اللسان للعكبري (٢: ٣٤)، و الارشاف لابي حيان (٢: ٢٩٥)، و الجمع للسيوطي (١٠٠).

^{٧٦} انظر معجم السبب لابي هشام (١: ١٨٢ ٨٣) و الجنى الداني لشمس الدين (٢٦١ ٦٥).

ج - أن لا تسبقها اللام، ولا تلحقها (أن)، نحو: حئت كي
نُعلم، فنحتمل أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها ولامُ التعليل
معرّرة قبلها، وهو الأرجح، وتحتمل أن تكون تعليلة حارة
والتصّب (أن) مقدرّة بعدها.

د - أن تسبقها اللام، وتلحقها (أن)، نحو:

أردت لكىما أن تطير بقرتي

فتتركها شيئاً بيداء نافع

فنحتمل (كي) أن تكون تعليلية مؤكدة للام قبلها، والتأصب
(أن)، وتحتمل أن تكون مصدرية ناصبة مؤكدة بـ (أن).

رابعاً: إعمال أحواتها حملاً عليها، وإعمالها هي حملاً على
(أن) ^{١١}:

فأحوالها في هذا العمل فرغ عنها، وهي فيه أصل بالنسبة
لها، فرغ بالنسبة لـ (أن).

وإنما نصبت (أن) لمثاليها (أن) من أوجه أربعة، والشئ
١ - أشبه الشئ من وجهين حمل عليه وأحد حكمه وألحق به،
فمر حيث وجب في (أن) أن تنصب الاسم، وجب في (أن) أن

•

انظر مسرر العربية لابن الأثير في (٣٢٨)، وغلل النحو لابن الوراق (١٩٠)، و اللباب للعكبري (٢)

تتصب الفعل، لاحتصاصها به، وليكون للأصل على الفرع مزية،
وأوجه الشبه هي:

١ - لفظ (أَنَّ) قريب من لفظ (أَنْ)، ومثله إذا حُفِّت هذه
الأحبرة.

٢ - (أَنَّ) وما عملت فيه في تأويل مصدر، ومثلها هي ذلك (أَنَّ)
وما دخلت عليه.

٣ - للمصدر المؤول من (أَنَّ) وما دخلت عليه موضع إعرابي،
يكون رفعاً أو نصباً أو جرّاً، وللمصدر المؤول من (أَنَّ)
ومعمولها مثل ذلك.

٤ - كُلُّ من (أَنَّ) و (أَنْ) محتصرٌ بالدحول على حملة، والتأويل
مع لمعمول بمفرد.

وبما حُمِلَتْ أَحْوَاتُ (أَنَّ) عليها في هذا العمل بجامع
حولها كُلُّ على المصارع وتحليصه للاستقبال.

خامساً: أعمالها ظاهرة ومضمرة، بخلاف أحواتها فلا تعمل
إلا ظاهرة. وهذا دليل أصالتها في هذا العمل وفوتها فيه، وأما
أحواتها فنضعها بغير عبتها لم تقو على العمل إلا ظاهرة.

سادساً: دحولها على الماضي، نحو: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ) ^٧،
والمصارع، نحو: (أَنْ يَفْعَلَ) ، والأمر، نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ فَعَمْ.

وأنتهي، نحو: كنتُ إليه أن لا تفعل، بخلاف أحواتها فلا تدخل
إلا على المصارع

ورغم أنو كبر بن طاهر أنها غير الناصية، وهذا خلاف
المشهور وما عليه الأكثر^{٢٠}.

سابعاً: إصمارها دون أحواتها بعد ما طاهره أنه نصب
نفسه، وهو لو أو، والفاء، وأو، وثم، واللام، وحتى
ثامناً: يرادُ بالنصب إليها على رأي من قال بتركيب إدن
ونس وقد تقدم.

تاسعاً: إرجاع النصب إليها مصمرة بعد (كي) و (إدن) على
رأي من لم يعدّهما في الو نصب، وقد تقدم أيضاً

عاشراً: النصب بها بلا تقدير أو شرط، ولا ينصب بكي
وإدن إلا بتقدير أو شرط.

الحادي عشر: كثرة التصرف فيها، ومن ذلك:

أ - انفصل بين (أن) ومنصوبها المصارع طرف، أو جار
ومجرور، أو قسم، أو معمول المنصوب، أو شرط، على رأي
الكوفيين، خلافاً لسيبويه والجمهور، نحو: يريدُ أنْ عنيْ تفعد،

^{٢٠} انظر سراج العربيه لابن الأثيري (٣٣٢)، و جوهر لان ليرسي (٢٢٢) و لا يشاف لابي
جبار (٣٨٠) و التمهيد لسيوطي (١٨٨)

وأريدُ أنْ في الدَّارِ تَقْعِدَ، وأريدُ أنْ والله تَقْعِدَ، وأرستُ أنْ ريداً
أكرم، وُزِدْتُ أنْ إنْ ترزني أرورك^{٨٠}.

فصر ذلك البصيرين وهشام على الضرورة، وأجاره
الكسائي والفراء^{٨١}.

ب - تقديم معمول معمولها عليها^{٨٢}

أجار ذلك الكسائي والفراء وهشام وغيرهم من الكوفيين،
وذلك نحو

طعامك أريد أنْ أكل، وطعامك عسى أنْ أكل، وأريدُ
طعامك أنْ أكل^{٨٣}.

ج - النصبُ بها مع ريادةها على مذهب الأحفش قياساً
على حرّ (من) والداء، رائدتين، الاسم^{٨٤}، وجعل من ذلك قوله
تعالى: (وما لنا أنْ لا نتوكل على الله)^{٨٥}، وقوله: (وما لنا أنْ لا
نفاتل في سبيل الله)^{٨٥}.

^{٨٠} انظر لا تناف (٢٨٩/٢)، والأشباه والنظائر نسيوطي (٢٤١/٣)

^{٨١} انظر شرح التسهيل لابن عجيل (١٥/٣)، و الارشاف لابي حيان (٣٨٩، ٢)، و الهمع للسيوطي (٤/٩٠) و لأشباه والنظائر (٢٤٤/٣)

^{٨٢} انظر شرح التسهيل لمصنفه (١٢/٤)، ولابن عجيل (٦٢/٣)، و الارشاف لابي حيان (٣٨٩/٣) و الهمع نسيوطي (٩٠)

^{٨٣} انظر معنى اللبيد لابن هشام (٣٠١)، و الجنى الدامي للمعري (٢٢٢)، و الهمع للسيوطي (٩٤)، و المساعدة لابن عجيل (٦٣٢)

^{٨٤} انظر تقديم ٣

^{٨٥} البقرة ٦ ٢

د - إهمالها حملاً لها على أحتها (ما) المصدرية^{٨٦}، ويرتفع
الفعل بعدها، وحرّكت على لك قراءة الرفع في قوله تعالى:
(لمن أرا أن يتم الرصاعة)^{٨٧}.

هـ - - - - - نيايتها مع ما دخلت عليه عن مفعولي باب (طن)،
نقول: طست أن يحصر ربتاً^{٨٨}.

و - إلعاوها وتسلط الشرط على ما أصله أن يكون معمولاً
نهي^{٨٩}، نحو: أريد أن إن تررتي أرك، جرم أرك حوا
للشرط.

ز - وقوعها في الابتداء وغيره، ولا يجوز ذلك في (كي،
و:د)

ح - كثرة أنواعها، ومنها^{٩٠}:

١ - صمير^{٩١} للمتكلم، واحداً أو واحدة، في قول بعضهم: أن
فعلت، بمعنى: أنا فعلت، وهي إحدى اللغات في (أنا).

^{٨٦} انظر سر - انكابه الشافيه لابن مالك (١٥٢٧/٣)

^{٨٧} "يعر" ٢٣٢

^{٨٨} نصر شر - الحصن لأبي عصفور، (١٨٣٦) و شرح انكابه الشافيه لابن مالك (٥٥٢ ٥٤٢)

^{٨٩} انظر الارشاف لأبي حبان (٣٨٩٦)

^{٩٠} انصره في جواهر لأبي تاجري (٢٢٩ ٤٢)، و مغنيبيب لابن حشام (٢١ ٣٦)، و للجبر
الداني بمر (٢١٥ ٢٧)

٢ - صميرُ المحاطب: وذلك في قولك: أُنْتُ، أُنْتُ، أُنْتُما، أُنْتُم،
نُنُر، وذاك على قول الجمهور: إن الصمير هو (أَنْ) والنداء
حرف حصاب.

٣ - حرف مصدرِي باصب للمصارع، نحو قوله تعالى:
(أَقْطَمُوهَا أَنْ يَوْمُوا لَكُمْ)^{٩١}

٤ - محففة مر (أَنْ)، نحو قوله تعالى: ،علم أن سيكون منكم
مرصي)^{٩٢}.

٥ - مفسدة ممرلة (أَيُّ)، نحو قوله تعالى: (وأوحيد إليه أن
اصنع انفك بأعينا)^{٩٣}.

٦ - رائدة، ونظر د ريدنها هي موضع، وهي:

- بعد (لَمَّا) التوقيتية، نحو: (ولمّا أن حانت رسلنا لوطا
سواء بهم)^{٩٤}.

- س القسم و (لَوْ)، نحو:

أما والله أن لو كنت حراً وما سألخراً أنت ولا لعنيق

ونحو قوله:

^{٩١} البقرة ٢٤

^{٩٢} البقرة ٢٤

^{٩٣} البقرة ٢٤

^{٩٤} البقرة ٢٤

فَأَقْسَمَ أَنْ لَوْ التَّقِيَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ

— بين كاف التشبيه ومحفوظه، نحو:

وَبَوْمًا نُوَافِيَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ

كَأَنَّ طَبِيْعَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

— بعد إد، كقوله:

فَأَمَّهْلَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ كَأَنَّهُ

مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ عَامِرٌ

٧ — سُرْطَبَّةٌ نُفَيْدٌ، المحاراة، على رأي الكوفيين، وقد سبق ذلك في باب (كر)، وجعلوا من ذلك قولهم: أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقًا ابْطَلَقْتُ، وقوله تعالى: (أَنْ تَصْرُ إِحْدَهُمَا فَتَذَكَّرَ) ^{٩٥}، وقول الشاعر:

أُتْرِعَ أَنْ أَدَا فُتْبَةً حُرَّتَا

جَهَارًا، وَلَمْ تَحْرَغْ لِقَتْلِ ابْنِ حَارِمٍ

٨ — رَفِيعَةٌ بِمَعْنَى (لَا)، وتكون كـ (إِنْ) في النفي، حكى ذلك ابن مالك عن بعض السحويين، وحكاها بعضهم عن الفراء، وحكاها ابن سبب عن الهروي صاحب الأزهريه عن بعضهم، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (قُلْ إِنْ الْهُدَى هَدَى اللَّهُ أَنْ يُوْتَى أَحَدٌ) ^{٩٦}، قالوا: معناه: لَا يُوْتَى أَحَدٌ.

^{٩٥} البقرة ٢٦٢

^{٩٦} البقرة ٢٦٢

٩ - بمعنى (لئلا)، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (يَبَيِّنَ اللَّهُ لَكُمْ أَرْحَامَ تَصَلُّوا)^{٩٧}، أي لئلا تصلُّوا، ومثَّل هذا كثيرًا.

١٠ - بمعنى (إِذْ) مع الماضي أو المصدرع، وجعلوا من الأول قوله تعالى (لَعَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ)^{٩٨}، ومن الثاني قوله: (يُحَرِّجُونَ الرُّسُولَ وَأَيَّاكُمْ أَنْ تَتُومِنُوا بِاللَّهِ رِجْماً)^{٩٩}.

١١ - بمعنى (إِنْ) المخففة من الثقيلة، تقول: أَنْ كَانَ رِيْثُ لِعَالِمٍ.

١٢ - بمعنى (لَوْ)، كقوله تعالى: (لَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَحِدَ لَهْوًا لَاتَّحَدَّاهُ مِنْ لَدُنْ أَنْ كُنَّا قَاعْلِينَ)^{١٠٠}، أي: لو كنا قاعلين.

١٣ - جارمة: ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، والحرابي، وحكاها الحرابي لغة عن أبي صُبْحٍ من بني صنّة، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا عَدُوًّا قَالَ وَلَدَيْنُ قَوْمًا:

تَعَالَوْا، إِلَيَّ أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ، مَحْطَبُ

وفول الآخر

أَحَارُ أَنْ نَعْلَمَ بِهَا، فَتَرَدُّهَا

فَتَتْرَكُهَا تَقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ

الس ١٠٦

و ٢

٩٩ المسحاة ١

لا شيء ٧

إِنْ

أدواتُ الشرط، ويُقال: الحراء، والمجازاة، هي:

إِنْ: هي حرف اتِّعاقٍ.

ومِنْ، وَمَنْ، وَأَيُّ، وَمَنْى، وَئِى، وَأَيْس، وَأَيْمًا، وَحَيْثُمَا،
وَكَيْفَم: وهي أسماء اتِّعاقٍ.

وَأَيْمًا، وَمَهْمَا: مختلفٌ في اسميّتهما .

والإجماع منعقدٌ على امية (إِنْ) في هذا الباب^١، وذلك
لأسباب الآتية:

١- (إِنْ) قديمٌ سبويه إلى أنها حرف كس (ان).

٢- ذهب أنصار وابن السراج والفرسي إلى أنها سد حرف . من

٣- (مهم) لاكثر غير أنها بسيطة غير مركبة على وزن (فعل)

٤- ذهب الخصير إلى أنها مركبة من (م) و(م) حرف و الحذف بلازمى كما تلحق بساتر أدوات الشرط
كما وحَيْثُمَا وإَيْمًا، ثم استكره تتابع المثليين فابتدأ ألف (م) لأولى هاء متجانسين في الهمس
و قد اترجح إلى أنها (مه) بمعنى كف، و(م) اسرطيه

٥- انظر شرح الرصافي على الكافية (١٩٠ ١٩١)، و الثيب للمكبري (٢٠٢ ٢٠٥)، و لارشاد (٢٠٠/٢).
٦- شرح السرخسي على دلتوي (١٢٠ ١٢٥)

٧- عمر صرح بامقيها إبن يعقوب في شرح المفصل (١٠٠ / ١٠١)، وأبو بكر بن لأتيا في كما في لأتيا
٨- السطائر (٢٠٩ ٢١٠) وإس القوس في شرح الترد لألفية كما في لأتيا، والسطائر (٢٠٩/٢) كذلك.
٩- السجوسي فيها (٢١٠ ٢١١) والمراد في الجنى انه في (٢٠٨)، والحصر في حنيفة على ابن عثير-

أولاً: لكونها حرف اتفاقاً، والنواقى أسماء، والأصل في إفادته
لمعنى الحروف^٢

ثانياً: إن سائر أدوات الجزم إنما عملت هذا العمل بالحمل
على (إن):

قل من الأنباري، فأما ما عد (إن) من ألفاظ التي يحارَى
بها فإنما عملت لأنها قامت مقام (إن) فعملت عملها^٣.

وقال ابن السكيت: إن ما كان من ألفاظ الجراء اسماً، فإنما
يحرم لتضمنه معنى حرف الشرط وبيانته عنه^٤.

وقال ابن بعبش: وإنما عملت هذه الأسماء من أحل تصمتها
معنى (إن) ألا ترى أنها إذا حرحت عن معنى (إن) إلى
الاستفهام، أو إلى معنى الذي لم تحرم، وذاك نحو قولك في
الاستفهام: ما يفعل أخوك؟ ومن بحمل هذا؟ وقولك إذا أردت
معنى الذي أعصني ما يحصل، ومن بحصر^٥.

^٢ = (٢٠٢)، والسيوطي في التمهيد (٦٠٤، ٣)، و أبو حيان في الارشاف (٥٤٧، ٢)، والرصافي في شرح

الكافية (٨٦)، وابن أبي التبريق في البسيط (٦٤١، ٢)، وفي الكافي (٢٠٥، ٢)

^٣ انظر التصانيف لابن الأثير (٢٠٤، ٦٤٠، المسألة ٩١) و الباب تلخيص (٢/ ٥)، و (رشاد
الكاشي (٦٠، ١) و التبيين والنظار للسيوطي (٣٤٩، ٢)

^٤ انظر سواد العربية لابن الأثير (٢٣٦)، و التصانيف (٦١٦، ٢)، المسألة ٨٥.

^٥ انظر الحذر في إصلاح الخط لابن السيد البغيتوسي (٢٧٤)

^٦ انظر شرح المفصل لابن يعين (٤٢٧)

وقال الرضي، "وإنما وجب إيهامُ كلمات الشرط، لأنها كلّها
تجرّمُ لنصّها معنًى (إنّ) التي هي للإيهام، فلا نستعمل في
لأمر المبيح من لمفطوح به، لا يفعل مثلاً: إن عرّبت الشمسُ أو
طلعت، ففعل العموم في سماء الشرط كحمال الوجود والعدم
في الشرط الواقع بعد (إنّ) لأنه نوعٌ عمومٍ أيضاً، والشرط في
هذه الأسماء أيضاً كالشرط بعد (إنّ) في أحمال الوجود والعدم.

وأيضاً: فإنهم سلكوا طريق الاختصار بنصّين هذه الكلمات
نعمّة معنًى (إنّ)؛ إذ كان يطولُ عليهم الكلام لو قالوا في: (من
صرت صرّبت)؛ (إنّ صرّبت ريد، وإن صرّبت بكر، صرّبت)
بني ما لا ينهى، وكذا ما، ومتى، وسائر أحوالهما^{٩٠} .

ثالثاً: إنّ الجرم بما عدا (إنّ)، على رأي، بتقيرها، وليس
بهذه الأسماء

قال ابن الوراق، "واعلم أنّ هذه الأسماء التي استعملت في
باب الجراء بما حرّم ما بعدها بتقدير (إنّ)، ولكن حذف لفظ
(إنّ) حتّى رأوا استدلالاً بالمعنى؛ لأن الأصل أن تعمل لأفعال
وتحروفاً، فأما الأسماء فليس أصلها أن تعمل، ولذلك وجب
تقدير (إنّ) وإنه أعلم^{٩١} .

٩٠ راجع الرضي على الكافية (٤: ٩٠-٩١)

علاّ أشجو (٤٣٩، ٤٤٢)

رابعاً: لأنَّ (إنَّ) لا تخرجُ عن الجراء، وسائرُ ما يُجاري به
سواها قد يخرجُ من باب الجراء إلى غيره، كخروج (منْ، وما،
وأيْ، ومتى، واين، وأَيَّار، وأَيَّ) من الجراء إلى الاستفهام^١.

خامساً: ولأنَّها تدخلُ في مواضع الجراء كُلِّها بجميع
صورها، وسائرُ أدوات الجراء لها مواضعٌ مخصوصةٌ، فـ(منْ)
شُرطٌ فيمن يعقل، و(ما) فيما لا يعقل، و(متى) للزمان، وكذلك
باقيا، كُلٌّ منها بمفردٍ بمعنى، وليست (إنَّ) كذلك، بل تأتي شرطاً
في الأشياء كُلِّها^٢.

سادساً: ولأنَّها تستعمل بلا قيد، وغيرها بقيد، كالزمانية، أو
المكانية، أو عموم من يعقل، أو عموم من لا يعقل، وهكذا، فهي
كالمفرد بالنسبة لأحواتها، وهُنَّ بما تضمنته كُلُّ واحدة كالمركَّب.
و لمفردُ أصلٌ للمركَّب^٣.

سابعاً: نراؤها لأصالتها بـون سائر أحواتها بأمور، منها

١ - حوازي حذف الفعلين بعدها، فعل الشرط وجوابه:

^١ انظر الكتاب (٦٢٢)، وغلل ابن الوراق (٤٢٥)

انظر غلل ابن الوراق (٤٣٥)، واللباب للعكبري (٥٠/٢)، و (رشد للكوشي (٤٦٠) و لأشبه
والطاهر النسيوطي (٢٤٨/٣)، والجمع به (٣٣٦)
انصر السد للعكبري (٥٠٢)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٦١٠٢)

قال الرصي: "اعلم أن أمّ الكلمات الشرطية (إن)، ومن ثمة
بُحذف بعدها الشرط والحزاء، في الشعر حاصّة، مع القرينة،
قال:

قالت سات العمّ يا سلمى وإن
كان فقيراً معدماً، قالت: وإن^{١٢}.

فقد قصر الرصي ذلك على الصرورة، وظاهر كلام ابن
الأنباري وكلام غيره، كما قال أبو حيان، أنه ليس مقصوراً على
الصرورة.

فالسيرافي يقول القائل: لا آتي الأمير لأنه جائر، فيقال
له، آيته وإن، يُراد بذلك، وإن كان جائراً فآته^{١٣}.

وقال ابن الأنباري: إنما صارت (إن) أمّ الجزاء لأنها
عللتها عليه تنعدي، وتؤدّي عن الفعلين، يقول الرجل: لا أقصد
فلان لأنه لا يعرف حق من يقصده، فيقال له رزّه وإن، يُراد
وإن كسار كذلك رزّه، فتكفي (إن) من الشئيين، ولا يُعرف ذلك
في غيرها من حروف الشرط^{١٤}.

١٢ - أن الرصي على الكافية (٨٦/٤)

١٣ - انظر شرح الكافية الشافية (١٦٠/٢)

١٤ - انظر لا ساء (٢/٢٦)، و لا شباه والعضائر (٢٠٩/٣)

وقال ابن مالك: وهذا، أعني حذف الجزأين معاً، لا يجوز مع غير (إن)، وهو مما يدل على أصالتها^{١١٥} في باب المجازاة^{١١٥}

وقال أبو حيان: لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفاً، والجواب محذوفاً أيضاً بعد غير (إن)^{١١٦}.

٢ - جواز حذفها مع شرطها، وإقامة غير الشرط مقامه، مع لقاء جواب الشرط، وذلك في نحو: لا تعصر الله تدخل الجنة، وأكرمني أكرمك، والتقدير: إن لا تعصر الله تدخل الجنة، وإن تكرمني أكرمك^{١١٧}.

هذا على تقدير أن الجواب المجزوم جواب الشرط، وليس الطلب، وستأتي المسألة مفصلة^{١١٨}.

٣ - حذف الشرط وحده، وذلك في صور:

أ - في نحو قوله تعالى: (وإن أخذ من المشركين استجارك فأحره)^{١١٩}

والمقصود أن يلي (إن) اسم مرفوع، ويلى المرفوع فعل ماضٍ. وهذه مسألة خلافة بين البصريّة والكوفيّة^{١٢٠}.

^{١١٥} انظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١)

^{١١٦} انظر درسا (٢/ ٥٦١)

^{١١٧} انظر شرح المفصل لأن يعيش (٧/ ٤٦، ٤٩، ٥٠)

^{١١٨} انظر ص (٤٩) مر هذا الكتاب

^{١١٩} النوبة ٦

^{١٢٠} انظر لإتصاف لاير لأثيري (٢/ ٦١٥، ٢٠، المسألة ٨٥)، و شرح الرصعي على الكافية (٤/ ٩٢)

ب - في نحو : (إِنْ خيراً فخيرٌ، وَإِنْ شراً فشرٌ)، وسيأتي الكلام في هذه المسألة فيما تختصر به (كان) ^{١٢١}.

ج - بعد (لا) النافية، وذلك نحو قول الشاعر، وهو الأحمس الأنصاري:

فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحَسَامُ
أي: وَإِنْ لَا تَطْلُقْ يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحَسَامُ، ونحو قول يزيد بن الحداق السني:

أَقِيمُوا بَنِي النِّعَمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ
وَإِلَّا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَا
أي: وَإِنْ لَا تَقِيمُوها تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَا ^{١٢٢}.

د - في غير المواضع السابقة، وذلك نحو قول الشاعر:

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسراً بِطَنَةِ عَامِرٍ
وَلَا يَبْجُ إِلَّا فِي الصَّفِّ يَرِيدُ
أَرَادَ: مَتَى تُثَقِّفُوا تُؤْخَذُوا ^{١٢٣}.

انظر ص (١٦٩) مراد الكتاب

انظر اللباد المعكبري (٦٠٤)، وشرح الكافية الشافية لأبي مالك (١٦٩/٣)، و لا تشاء لابي حيان (١٦٩/٣)

^٢ انظر شرح الكافية الشافية لأبي مالك (١٦٩/٣)

٤ - حذفها وحدها، والجمهورُ يمنع ذلك. قال السيوطي: "ولا يجوزُ حذفُ غيرها من أدوات الشرط إجماعاً"^{٢٥}.

قال أبو حيان: "لا يجوزُ حذفُ أدوات الشرط، لا (إن) ولا غيرها، وقد حوّر ذلك بعضهم في (إن)، قال: ويرتفع الفعلُ بحذفها صفةً، أو تقوّرها لا نعمل، مثاله صفةُ قوله تعالى: (أو أحرار من غيركم نحسبونها) "^{٢٦}، ومثاله مقدّرة لا تعمل قوله: وإسار عيني يحسر الماء تارةً

[فيبدو، وتارت بحم فيعرق]

أي: إن يحسر الماء. وهذا قولٌ ضعيفٌ، ولا تنى القواعد الكليّة بالمحتملات البعيدة الحارحة عن الأقيسة"^{٢٦}.

٥ - حذفها مع شرطها وحواشيها:

وذلك بعد الأمر، والتهي، وما كان بمعاهما، والاستفهام، والتّسبي، والعرض، والتّرجي، والدّعاء، والنّحصيل. وبما حذف (إن) مع شرطها، وقامت مقامهما المذكورات لنصمتها معاهما.

^{٢٥} لأشبهه والنصار (٢٥٠/٢)

^{٢٦} المصدر -

^{٢٧} الإرشاد (٢٠٦)

وحذف جواب الشرط لإغناء جواب المذكورات عنه^{١٢٦}.

فالأمر نحو: أكرمني أكرمك، والتقدير: إن تكرمني، فقام
لأمر أكرمني مقام الأداة وفعل الشرط، وأمّا (أكرمك) فجواب
الطلب، وأغنى عن جواب الشرط وجرائه.

ومثل هذا التقدير يُقال في بقية الأنواع، والتي مثلها هي
مذلل ما معناه الأمر: اتقى الله امرؤً وفعل حيراً يُثب عليه؛
معناه: ليتق الله وليفعل حيراً يُثب عليه.

ومثال النهي: لا تفعل يكن حيراً لك، ولا تعص الله تنل

صه

ومثال الاستفهام: أين بيتك أررك.

ومثال التمني: لئنه عدداً يُحدثنا.

ومثال العرض: لا يزل نصل حيراً

ومثال الترحي قول الشاعر:

لعل النفثا منك بحوي ميسر

يُملّ منك بعد العسر عطفيك لليسر

حذف في الجواب ما هو، ففعل هو جواب الطلب أغنى عن جواب الشرط وفيه العكس، كما
حذف في حارمه ففعل هو (إن) المنفردة المحذوفة مع شرطية، وفيه هو الطلب لتضمنه معنى حره
انشرصه وفيه هو الطلب لبيانه عن الشرط
والنصر المسألة في شرح التفسير بمصنفه (٤٣٩ ٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٨٦ ٤٩٠)،
وشرح الرضي على الكافية (١٦٤ ١٦٩)

ومثل الدُّعاء قولك: اللهم ارزقني مالا أتصدق به.

ومثل التَّحْضِيص قولك: هذا أمرٌ طع.

٦ - حذف الجواب وحده^{١٢١}:

يُحَوَّرُ حذف الجواب وحده إن دلَّ عليه دليل، كقوله تعالى: (سَ نُكَرِّمُ) ^{١٢٢} أي: أَتُنْزِلُ نُكْرَتَ تَطْبَرْتُمْ، وكقوله تعالى: (وَإِنْ كَرِهَ كَثْرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ) ^{١٢٣} تقديره: فافعل.

ويكثرُ حذفُ الجواب إذا تقدَّم عليه شبهة، نحو: أَنْتَ طَالِمٌ
إِنْ فَعَلْتَ، والتقدير: إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ طَالِمٌ.

كما يكثرُ حذفه إذا تقدَّم الشرط قسم، فيعني جوابُ القسم
عنه، نحو: والله إِنْ رَزَيْتِي لأُكْرِمَنَّكَ ^{١٢٤}.

٧ - تقديم معمول الشرط على الأداة، نحو: رِيدَا إِنْ تَصْرَبْ
صِرَتَكَ، وحيرَ إِنْ تَفْعَلْ يَثْبُتْ اللهُ.

أحارده لكسائي وحده، ومنعه الأحرور^{١٢٥}.

٨ - تقديم معمول الحراء على الأداة، نحو: رِيدَا إِنْ حَنَنِي
أَصْرَبْ.

أحارده الكسائي والأعرابي، وتنعهم الكوفيون^{١٢٦}.

^{١٢١} انظر درسا (٦ ٥٦)، والجمع (٣٣٥)

^{١٢٢} يس

^{١٢٣} لا تعد ٣٥

^{١٢٤} انظر لأرشاد (٤٨٩/٣)

^{١٢٥} انظر النهم (٣٣٢ :)

^{١٢٦} انظر والنصاف (٢٢ ٢) المسألة ٨٧، وشر - الرصي على الكافية (٩٥ ٩٦)

ان

لا خلاف في أمية (بن) واستحقاقها ذلك دون سائر أحرف
بها لأمر.

— أولها: تقديمُ النُّحاة لها. دون سائر أحوالها، بالعبارة بها
نفسها، يقولهم. (إِنَّ) وأحوالها.

— وثانيها: بساطتها من حيث المعنى، دور سائر أخواتها،
 ر هي نَعْدُ معنى واحد هو التوكيد، والتوكيد تقوية معنى ما تقيدُه
 حملها أصلاً، دور استحداث معنى لم يكن لحلاف سائر أخواتها،
 والمفتوحة الهمزة، وإن كانت للتوكيد كالمكسورة، على الأرجح،
 إلا أنها تُقيدُ أيضاً نَعْلُقُ ما بعدها بما قبلها، (وكانت) تستحدثُ
 التشبيه، و (لكن) الاستدراك، و (ليت) التمني، و (لعل) الترجي

وهذا الذي ذكرناه مما يعينه أحوانه هو الأشهر، وكلّ منها
معنى غير ما ذكرناه.

فـ (إِ) لهذا كالمفرد، وأحوالها كالمركب، والمفرد أصل للمركب.

— وثالثها: بساطتها من حيث اللفظ، ويشاركها في ذلك (أ، وليت)، دور (كأن، ولكن، ولعل) في الأرجح.

فإن قيل: إن مشاركته (أ، وليت) للمكسورة الهمزة تفعد بهد الدليل.

والجواب: هو ناهض صميمة الوحيين السابقين، وما سبأني من الأوجه

— ثم يقال: أبصاء الجمهور على أن المفتوحة الهمزة فرع من مكسورة، اقتداءً بسينويه^{٢٢}، والمنرد^{٢٣}، وابن السراح^{٢٤}، والقرء^{٢٥}، وهذا أرجح من مذهب من قال: هما أصلان، ومن قال: المفتوحة الأصل.

واستدل على صحة مذهب الجمهور بأمر هي^{٢٦}:

^{٢٢} انكتاب (٢ - ١٢)

^{٢٣} المصيب (١٠٠ - ١٠١)

لأصو (٢٢٩)

^{٢٤} انظر الجي الثاني للمصري (١٠٣)

^{٢٥} انصرها في التبدل للعكبري (٢٢٤)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٨٢١ - ٨٢٢)، وشرح

عمدة الحافظ به (١٩٢ - ١٩٣)، وشرح السجور به (١٩٢)، ولأبي خنيس (١٦٥)، وللمصمبي (٣١٠).

والهمزة (١٩٢) والجي الثاني للمصري (٣ - ٤ - ١٠)

١ - (إِ) بالكسر أصل؛ لأنَّ الكلام معها جملةٌ غيرُ مؤوَّلةٍ
مفردة، وهو مع المفتوحة مؤوَّلٌ بمفرد.

والأصلُ أن يكون المنطوق به جملةٌ من كلِّ وجه، أو مفرداً
من كلِّ وجه، لا جملةٌ من وجه مفرداً من آخر

٢ - المفتوحة تصيرُ مكسورةً بحذف ما تتعلَّق به، كقولك
في: عرفتُ أنك برء. إنَّك برء.

ولا نصيرُ المكسورةَ مفتوحةً إلا بزيادة، كقولك في: إنَّك
برء، عرفتُ أنك برء.

و لمرجوعٌ إليه بحذف أصلٍ للمتوصِّل إليه بزيادة.

٣ - المكسورة مستعينةٌ بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا
تستعي عن زيادة، والمحركة من ترادده أصلٌ للمركب فيه.

٤ - لمكسورةٌ نفيٌ في الجملة معي واحدًا هو التوكيد،
فهي كلامٌ لأنباء، ولقاء الداحلة في حرِّ لبس، ونور توكيد
لفعل، والمفتوحة نفيٌ، والتوكيد وتعلُّق ما بعده بما قبله،
والمكسورة كالمفردة، والمفتوحة كالمركب، والمفردة أصلُ
المركب.

٥ - المكسورة أشبهُ بالفعل؛ لأنَّها عاملةٌ غيرُ معمولٍ فيها،
كم هو أصلُ الفعل، والمفتوحة عاملةٌ ومعمولٌ فيها، فهي

كالمرْكَب، والمكسورة كالأصل، والمفرد أصل للمركب، كما سبق.

٦ - المكسورة ليست كنعص الاسم، فهي مستقلة بنفسها، والمفتوحة كنعص الاسم؛ إذ كانت هي وما عملت فيه بتقدير اسم واحد، والمستقل أصل لغير المستقل.

٧ - وقوع المفتوحة ومعموليها اسم للمكسورة بشرط الفصل بالحر، نحو: إن عدي أنك فاصل^{٢٩}.

٨ - المكسورة أكثر استعمالاً من المفتوحة بدليلين.

الأول: كثرة مواقع المكسورة في الكلام، فقد عده الإربلي في حواشر الألب اثني عشر موضعاً، في حين عدّ مواضع المفتوحة عشرة، وعدّ ابن هشام ما يجوز فيه الكسر والفتح تسعة مواضع^{٣٠}.

والثاني: محيئها في الكلام على عشرة أنحاء، وهي:

١ - حرف توكيد ويصب مشه بالفعل.

٢ - حرف جواب بمعنى: نعم.

٣ - امرٌ للواحد المذكّر، من الأئير إن با ريد.

^{٢٩} انظر الهمع للسيوطي (١٠٧٢)، ولأشباه والنظائر نه ايص (٢٤٢/٢).

انظر جو هر لأب بعلاء الدين (٢٧: ٢٩)، و أوضح المسالك لأبر هشام (١: ٣٣، ٤٠).

و الهمع للسيوطي (١٦٥: ٢٩)، و الجنى للذاني سمراني (١٦٤: ١٦٤).

٤ - أمرٌ للواحدة المؤنثة، من وأى، بمعنى وعد، مؤكداً
القول سقيلة، إن ي هـ، وكن أصله. إي يا هـ، ثم أكد، فقيل:
يى، فالتقى ساكنان، فحذفت الباء لأجل ذلك، فصار: يى يا هـ.

٥ - أمرٌ لجماعة الإناث، من لأى، وهو الثعب، يى ي
سء، أي اتعبن، وأصله: ائبن، نبت لدون الأولى على السكون
لاتصال الفعل بدون النسوة، ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين،
وأدغمت لدون

٦ - أمرٌ لجماعة الإناث، من ان يئى، أي: قرب وحس،
فقول: ان ب سء، أي: اقربن.

٧ - ماصٍ مني للمجهول، من الأئى، على لغة من يقول
في ردّ وحبّ: ردّ وحبّ، تقول: إى فى الدار.

٨ - ماصٍ حبرٌ عن جماعة الإناث، من الأئى، نحو:
سء، يى، أي تعن

٩ - ماصٍ حبرٌ عن جماعة الإناث أيضاً، من ن، نحو:
لساء يى، أي: قرئن.

١٠ - مركبةٌ من (يى) الدفينة، و(أنا)، كقول العرب، يى
فسم، يربدون، يى أنا فائمه، فحذفت همزة (أنا) بحركتها، عند ط،

ثم أرغمت النون، وحذفت ألف (أنا) في الوصل، وهي تفسير العمل هنا وحه احرُ ضعيفٌ .

وليس على مثل هذه الأنحاء تأتي المفتوحة الهمزة.

ورابعها: اختصاص (إن) بأن تليها لامُ الابتداء:

أ - وذلك أن تدخل على اسمها، بشرط تقدّم الحبر منه الجملة عليه، نحو: إن في الدار لزيداً، وإن عندك لكر .

أو تقدّم معمول الحبر على الاسم، نحو: إن في الدار لزيد حارسٌ

ب - أو تدخل على الحبر، وذلك بشروط، وهي كونه مؤحراً، مثباً، اسماً كان أو فعلاً، وإن كان الأحبر فيشترطُ أيضاً كونه مصارعاً، أو ماصياً حائداً، أو متصرفاً مقترناً بقدر، وأمثلة:

إن ربذا لقائمٌ، إن ربذا ليفومُ الليل، إن ربذا لنس الرجل،
إن ربذا لقد حصر

ج - وتدخل على معمول الحبر بشرط توسّطه بين الاسم والحبر، وكونه غير حال، وكوّن الحبر صالحاً لدخول اللام عليه،
نحو: إن ريدا لطعامك اكلٌ.

انظر معني السبب (در مقام ٢٤، ٢٩)، والتبديد والتكميل (٨٠)، والجنى الذي تسمى
(٢٠٠)

د - وتدحلُّ على صمير الفصل بلا شرط، نحو قوله تعالى:
إِنَّ هَذَا لَهُو الْقَصَصُ الْحَقُّ^{١٤٢}.

وقد نُقل عن الكوفيين، ونقله أبو جعفر النحاس عن الفراء
مبهم، أنهم اُحاروا، دخول اللام على حَر (لَكَرَ)، مستدلّين بقول
لشعر

بلو موسى في حُبِّ لبلى عوادلي ولكني من حنّها لعمي
قل ابن مالك: "لا حنة في هذا البيت لشذوذه، إذ لا يعلم له
نمّة، ولا قنل، ولا راو عدلّ يقول، سمعنه ممّن يؤثّق بعربيته،
والاستدلال بما هو هكذا في غيبة الصّغف، ولو صحّ إسنادُه إلى
مَنْ يؤثّق بعربيته لوُحِّه بحلّ أصله، ولكنّ إني، ثم حُدفت همزة
(إِن) و-و (لَكَرَ)، وحيء باللام في الحَر: لأنّه حَرّ (إِن)، أو
خمل على أن لامة رائدة"^{١٤٣}.

وحَرَح النصريّون جميع ما وردت فيه اللام من غير
أنمو اصع المذكورة في (إِن) على شوه ريدة اللام.

١٤٢ أن عمر بن

١٤٣ حَرَح النصبير بمصنفه (٢٩٩-٣٠٠)

وهذا الذي ذكرته هو الأشهر في هذه المسألة، وفيها خلاف ومذهب وأقوال لا يتسع المقام للإشارة إليها، بله النسط
والتفصيل^{٤٤}

وخامسها: اختصاص (إن)، دون سائر أخواتها، على رأي
الكوفيين، بجواز حذف اسمها ضمير الشأن للعلم به.

حاء في التذييل: "وفي الإصحاح: مذهب أبي علي أن هذا
يعني حذف ضمير الأمر إذا كان اسماً لـ (إن) بحتص بالشعر،
و هو الحصر يجعله جائزاً في الكلام، ويؤيده، ويمثل به، وهو
مذهب عبد سبنويه ضعيف في الكلام، جائز في الشعر، كثير فيه
وأحارده الحرسي في الكلام، وأحذر، إن فيها فائت أحوالك، قال:
تُصمرُ لـ (إن) اسماً، وقائمٌ، مبتدأ، ويرفع (أحوالك) فعلهما، وإن
فيها قائم أحوالك، على أن يكون (أحوالك) مبتدأ، وقائم. حر
مقدم، وأصمرت الاسم.

ومذهب البصريين أن جميع هذه الحروف في حذف ضمير
السأل سواء على ما قرأ

و انظر المسألة في الإصناف لابن بري (٨ ٢ ٨ المسألة ٢٥)، والتبليغ شعكري (٢٥٢ ٥٨
١. والتبليغ ٤ (١٨٠ ٢ ٧) و شرح النسيب بمصنفه (٢٥ ٢٢)، ولأبي حنبل (٩٦ ٥ ١٢٤)
ولنه مني و ٤ (٥)، و شرح الجمل لأبي عصفور (٢٩ ٣٣)، ولأبي الربيع (٧٧٨ ٢ ٨٦)،
والمصنف به (٢٣ ٣٢)، والتحليل ومن السند (٩٢ ٨٠)

والكوفيين بما ذكره ذلك في (إ)، ولم يُعدَّ ذلك إلى
عبره، كـ(لـ)، و(كأ) "٤٤".

^{٤٤} نظر التنوين والتكميل (د ٤٦)، و الجمع نسيوي (٢ ١٦٠)، والكتاب (٢ ١٣٤، ٣ ١٢٢)،
و إنبص: ج العصفري لأبي حنيفة (٢٢)، والحنيفات له (٢٠).

باء القسم

حروف القسم المجمع عليها: الباء، والواو، والتاء، واللام
ومها الباء

وفي عدد (أَيْمُرُ، وَأَيْمُ، وَمُرُ، وَمُ)، بما في جميعها من لغات،
خلاف^{٤٦}.

— و لأصح القول بسمية (أَيْمُرُ) بجميع لغاته، ومثله (أَيْمُ)؛
لأنه منه حذف بونه تحفيظاً.

وقال الرماني والرحاح: هو حرف جر^{٤٧}.

— والأكثر على أن (مُرُ)، و (مُ)، بلغاتهما، حرف جر، وعلى
ذلك ابن عصفور وابن مالك، تنعاً للمبرد.

ودهب قومٌ، وهو مذهب سبويه، إلى أنهما نفيه (أَيْمُرُ)،
فهما على هذا، سمان. قال ابن عصفور: "وأما (مُرُ) فلا تدخل إلا

٤٦ هو عشر و لعه انظر ما في الهمع للسيوطي ٣٢٨/٤

انظر شرح التجلد لابن عصفور ٣٢٤/١ و لأرشاد (٤١٦، ٤١٧، ٤١٨)، والهمع للسيوطي ٣٢٨/١

على الرب نحو: مَنْ رَبِّي لأفعلن كذا ورعده بعض النحويين من
 من نفيه أيمن، فهي على هذا اسم، وذلك بطل للأمريين: أحدهما،
 به لا يضاف إلا إلى الله، فيقال، أَيْمَنُ اللهُ، وَمَنْ لَا تَدْحُلْ إِلَّا
 على ثوب. والآخر: أن أَيْمَنَ معرب، والاسم المعرب إذا نقص
 منه شيء بقي ما بقي منه معرباً، فلو كتب من نفيه أَيْمَنَ لكانت
 معربة. فسووها على السكون على أنها حرف.

وأما الميم المكسورة و لمصمومة نحو: مَ اللهُ لأفعلن، مَ اللهُ
 لأفعلن، فلا تدخل إلا على الله. ورعده بعض النحويين أنها أيضاً
 نفيه أيمن، وذلك بطل: لأن الاسم للمعرب لا يحد حتى يبقى
 منه حرف واحد. وأيضاً لو كانت نفيه أَيْمَنَ لكانت معربة، والاسم
 المفسد به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف حفص لا يكون إلا
 مرفوعاً أو منصوباً، فستعمالها مكسورة دليل على أنها منبئة
 وأنها ليست نفيه أَيْمَنَ^{٤٨}.

وكرر السيوطي أن مذهب الفئتين بحرفية (من، وم)
 محجج بأن الاسم المعرب لا يحوز حذفه حتى يبقى على حرف
 واحد يمكن أن يُرَدَّ بأن كثرة استعمال (أيمن)، وكثرة تصرفهم
 فيه يقتضي ذلك، وأنه أولى من إثبات حرف حر لم يستقر في
 موضع من المواضع^{٤٩}

^{٤٨} شوخ انجم (٥٢٤)، ولا تذب (٢٨٦)

انظر التمع سيوطي ٤: ٣٢٩

— وأما الداء فالإجماع منعقد على أنها أصل حروف القسم،
وأمّ الدب، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها

قال ابن الأثيري: "قال قبل: فلم قلتم إن الأصل في حروف
القسم الداء دون غيرها، يعني الواو والداء"^٤

قبل: لأن فعل القسم بالمحذوف فعل لازم؛ ألا ترى أن
التقدير في قولك: "بأنه لأفعلن" أقسم باسم، أو أحلف بالله* والحرف
المعدّي من هذه الأحرف هو "الداء"؛ لأن "الداء" هو الحرف الذي
يقتضيه الفعل، وإنما كان "الداء" دون غيرها من الحروف المعدية
لأن (الداء) معناها الإلصاق، فكانت أولى من غيرها ليتهاصل فعل
القسم بالمقسم به مع تعديته"^٥.

والذي يدل على أن الداء أصل حروف القسم أمور:

أولها: حرّها كلّ اسم مطلقاً، طاهراً كان أو مصمراً، وليس
ذلك لأحواتها؛ إذ الواو تختص بالطاهر، والياء تختص بطاهر
عنه، والمطلق أولى بالأمية من المقيد.

ومن أمثلة الداء جارة للطاهر قولك: بالله لأفعلن، وحرة
للمصمر قولك: بك يا رب لأفعلن، وقول عمرو بن يربوع بن
حطلة

^٤ سرار العربية ص ٢٧٥، ونظر شرح الجمل لأبو عصفور ١/ (٥٢ ٢٥). و الجمع للسيوطي ٤

رأي برفاً فأوضح فوق بكر فلا بك ما أسأل، ولا أعاما

وقول غوية بن سلمى بن ربيعة:

ألا بنت أميمة باحتمال لتحريسي، فلا بك ما أنالي

— فلاتعاق على أن الواو لا نجر المصمر أبداً، وتحر كل

ظاهر إطلاقاً.

— وأن الناء لا نجر إلا لفظة الجلالة (الله)، ولم يسمع جر هـ

لغيره أبداً، لا طاهراً ولا مصمراً، إلا شدوداً في ألفاظ أربعة

من الظاهر، وهي: تالرحمن، ونرت الكعبة، وتربي، وتحيتك.

— وأن اللام لا تحر كذلك إلا اسم الله تعالى شرط أن

يكون في الكلام معنى التعب، نحو: سم لا يبقى أحداً يقسم على

هـء الحلق منعقد من ذلك، وكقول الشاعر:

سم يبقى على الأيم ذو حيد

.. وأن (أبْمَنْ، وَأَيْمٌ، وَمٌ)، بلغاتها، لا تجر كذلك إلا اسم الله

تعالى

.. وأن (مُرٌ)، بلغاتها، لا تجر إلا لفظة المرت، نحو: من

ربي لأفعلن كذا^٥

انظر اسم العربية لأب لآلبرتي ص (٢٧٥ ٢٦)، وشرح الحمز لأب منصور ٥٢٤/١، والجمع للسيوطي، (٢٧٥ ٣٩)

فمن هذا الوجه، أقصد جزء الباء لكل طاهر ومصمر،
وافنصر الواو على الطاهر، وبقيّة حروف القسم على طاهر
عنه، تتصح أحقية الباء بالأمية.

وثانيها: اختصاصها، دور أحواتها، بأمور:

الأول: يقسم بها، دور أحواتها، في الطلب والاستعطاف،
بحو: بالله أحري، وبالله هل قام ريد، أي: أسألك الله
مستحلفاً^{٢٢}.

والثاني: حوار حذفها، دور حذف أحواتها.

فببصب تاليها بصمار فعل القسم. قال ابن حروف وابن
عصفور: أو بصمر فعل احر، كـ(ألزم) وحوه^{٢٣}.

و يرفع على الابتداء، والحبر محذوف.

وروي (يمير) بالرفع والصب والجر في بيت امرئ
القيس، وهو قوله:

فقلت، يمين الله أترح قاعد

ولو قطعوا رأسي لدبك وأوصالي

وحر العكري لجز، مع حذف الداء، في اسم الله تعالى
حصه، لكره استعماله في القسم.

^{٢٢} انظر التمهع نسيوطي ٢٢٢

^{٢٣} انظر شرح الجمر لأبى عصفور (٥٢٣) ولابن حروف (١٩٠) و(١٩١) والزمخشري (١٠٢)

وأحارده الكوفيون وبعض النصريين في كل مقسم به على لإطلاق.

قال العكري: "واحتجوا لذلك بأشياء كلها شاذ قليل في الاستعمال، لا يقاس عليه؛ لأن حرف الجر كحرف من المجرور، وكحرف من الفعل من وجه آخر، فحذفه كحذف حرف منهما إذا في عمله فأم إذا لم يبق فاعمل للفعل، ولهذا لم يكن الصمير المحرور إلا متصلاً، ولأن عمل حرف الجر قليل ضعيف على حسب ضعفه، ويقاء العمل مع حذف العامل أثر قوته وتصرفه"^{١٠٤}.

ومنع بعض الكوفيين النصب، إلا في حرفين^{١٠٥}.

— و الثالث: حوار إظهار فعل القسم معها، دون أحوالها، بلا خلاف، إلا في الواو، ووحوب إصماره مع سائر أحوالها، فمن إظهاره قوله تعالى: (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) ، ومن إصماره قوله تعالى: (فبعتك لأعوينهم).

فقال ابن حروف: "ولمّا كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملاً بحق الأصالة في باب القسم لم يُطهرو معه فعل القسم، وأطهرواه مع الواو، فقالوا: قسم باسم، وأحلف بالله"^{١٠٦}.

^{١٠٤} اللام للعكري ٣٠٦، وانظر المسألة في (نصاب لابن أبي شيبة) ٢٨٣.

^{١٠٥} نصر اليمع للسيوطي: (٢٢٢ ٢٢٢).

^{١٠٦} شرح الجمل لابن عصفور: (٥٢٦).

وأجار ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حلفت والله لأفعلن^{٥٧}

قال أبو حيان: لم يحفظ ذلك، وقال ابن عصفور: ولا يحفظه أحد من البصريين، فإن جاء منه شيء فمؤول على أن (حلفت) كلام تام، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل (والله) منعقبا (حلفت)^{٥٨}.

وثالثها، أقصد: ثالث الأمور الدالة على كون الباء أصلا لأخواتها، وأحقها بالأمية. قولهم: إن الواو بدل من الباء، وإن الناء بدل من الواو، فالباء الأصل، والواو فرع عنها، والناء فرع الفرع

هذا مذهب الجمهور، ونقله عنهم أبو حيان، وبه حرم الرمحسري وابن مالك، وغيرهم.

قال ابن الأنباري: "إن قيل: فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء؟ قيل: لو جهين

أحدهما: أن الواو تقتضي الجمع، كما أن الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

^{٥٧} انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٦، و الجمع للسيوطي ١/٢٢٦

والثاني: أن الواو محرجها من الشفتين، كما أن الباء محرجها من الشفتين، فلما تقاربا في المحرج كانت أولى من غيرهما.

فإن قيل: فلم احتصت الواو بالمظهر دون المصمر؟

قيل: لأنها لما كانت فرعاً على الباء، والباء تدخل على المظهر والمصمر، انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل، واحتصت بالمظهر دون المصمر، لأن الفرع إذا انحط عن درجة الأصل.

فإن قيل: فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو؟

قيل: لأن التاء نزل من الواو كثيراً، نحو قولهم: تراث، ونحاه، وتحمة، وتهمة، وتيقور والأصل فيه: "وراث، ووجاه، ووحمة، ووهمة، وويفور؛ لأنه مأخوذ من الوفار إلا أنهم أبدلوا تاء من الواو فكذلك ههنا.

فإن قيل: فلم احتصت التاء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى؟

قيل: لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل على المظهر دون المصمر؛ لأنها فرع، انحطت عن درجة الواو؛ لأنها فرع الفرع فاحتصت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى^{١٥٨}.

^{١٥٨} "سر" العربية ص ٢٢٦

— وذهب السهيلي وغيره إلى أن الواو ليست بدلاً من الاء، بل هي العاطفة، كواو (رُبّ)، عطفت على مقدر، قال: ويفوي كونها عاطفه أمور.

١ — أنها لا تدخل على مصر، وكذلك العاطفة.

٢ — وأنها لو كانت بدلاً من الاء لم تختلفا في الحركة، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في: وشاح وإشاح، ووسادة وإسادة.

٣ — وأنه لم يسمع قط ابدالها من الواو؛ لأنها ليست من محسرجها، ولما بينهما من التصاد؛ إذ في الواو لين، وفي الاء شدة

وقال السهيلي أيضاً: يصعب عندي أن تكون الاء بدلاً من الواو، لما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في الاء، ولأن الاء بما أدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصارييف الكلمة.

وهذا مذهب لعطرب وغيره، إذ ذهبوا إلى أن الاء حرف مستقل غير بدل من الواو.

قال أبو حيان: لا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب، ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله.

أرقت، ولم تهجع لعيني هجعة

و والله ما دهري بعسر ولا سقم^{٥٩}

— ورابعها: أن اللام كذلك ليست أصلاً في هذا الباب؛ لما
نقدم من أن فعل القسم لا يصل إلى المقسم به باللام، وإنما يصل
بالياء، ولكن لما أريد معنى التعجب، والتعجب يصل باللام،
صُمِّمَ فعل القسم معنى عجب، فيتعدى بتعديته، فنقول: لله لا
يُفِي أحدًا، كأنك قلت: عجب لله الذي لا يُفِي أحدًا.

ودليل عدم أصلتها أيضاً أنها لم تتصرف، فلم تحل إلا
على اسم الله تعالى^{٦٠}.

— وخامسها: أن الياء لا تحرح عن كونها جارة، هي القسم
وغيره، وسميَ أحوالها بما أن يستعمل جارا وغير جارا، وهو
الواو والياء واللام، أو إن يكون استعماله مقصوراً على القسم،
وهو (أيمس) وما تفرع عنها من لعت.

— وسادسها: أن الواو ليست قسماً بنفسها، على رأي
السهلي وغيره، بل هي عندهم العاطفة، عطفت على مقدر، وما
لا خلاف في أنه للقسم بنفسه أولى بالأمية مما الخلاف فيه واقع.

انظر لارشاف (١١، ٢)، والهمع للسيوطي ٢ (٢٨ ٢٢٦)

انظر شرح الجمل لاس عصفور ١ ٥٢٥

— وسابعتها: أُر اللام لا تكون في عداد حروف القسم إلا إذا
أُشرب الكلام معنى التعجب، فهي بهذا بمنزلة المركب، والمفرد
أولي نالامية من المركب.

ظَنَّ

ظَنَّ وَأَحْوَاتُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَتِّيةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا
تَمْتَدُّ وَالْحَرُّ

وَوَظَّهَرُ بَعْضِ الصُّوَصِ، وَصَرِيحُ بَعْضِهَا الْآخِرُ، أَنَّ بَابَ
(ظَنَّ) مَحْمُولٌ فِي هَذَا الْعَمَلِ عَلَى بَابِ (أَعْطَى)؛ أَعْنِي مَا يَتَعَدَّى
إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا مَتَدًّا وَحَرًّا.

فَالْمِنْ عَصْفُورٍ فِي بَابِ (ظَنَّ وَحَوَاتُهَا): "بَابُهَا أَنْ لَا
نَعْمَلُ، لَكُونِهَا فِي الْأَصْلِ دَاخِلَةً عَلَى تَمْتَدُّ وَالْحَرِّ، وَكُلُّ عَامِلٍ
دَاخِلٍ فِي الْجُمْلَةِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْمَلَ فِيهَا، حَوْ فَوَلَّكَ: قَالَ رَبُّهُ:
عَمَرُوا مَسْطُوقًا، وَقَرَأْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَكِنَّهَا شُبِّهَتْ
بِأَعْطَى وَبَابِهَا فِي أَنَّهَا أَفْعَالٌ كَمَا أَنَّهَا أَفْعَالٌ، وَتَطْلُبُ اسْمَيْنِ
كَطَلَبِهَا، فَتَصْدُفُ كَذَلِكَ".

انظر شرح الجمل (ص ٣١٥)، ولان أبي الربيع (٢٢ - ٢٣)، والملخص له (٢٥، ١).

و يعبرو ألفا اب تماميني (١٣ - ١٤)

وأفعالُ هذا الباب على قسمين:

القسم الأول: أفعالُ القلوب، وتُسمَّى أيضاً أفعالُ الشكِّ
والبقي، وهي على أربعة أنواع

١ - ما يُفيدُ في الخبرِ يقيد، وهو أربعة: وجد، ألقى، درى،
تعلم.

٢ - ما يُفيدُ في الخبرِ رُحْناً، وهو خمسة: جعل، حجا، عدَّ،
هب، رعم.

٣ - ما يردُّ بالوجهين، والعالبُ كونه لليقين، وهو اثنان: رأى،
علم.

٤ - ما يردُّ بهما، والعالبُ كونه للرحح، وهو ثلاثة: طرَّ،
حسب، حال.

والقسمُ الثاني: أفعالُ التصيير، ويُقالُ لها أيضاً: أفعالُ
التحويل، وأشهرُها: جعل، ردَّ، ترك، اتحد، تحد، صير،
وهب^{١٦٢}.

ودواعي أمية (ظن) لهذا الباب كثيرة:

١٦٢ - الذي ذكرناه من أفعال كل قسم هو الأشهر، ومن أفعال كل نوع هو الأرجح، ونرصد في الأعمال
العدد الأول تقسيمات أكثر عدداً وبحيثاً والنظر شرح الرصافي على الكافية (١: ١٤٩ - ٥١)، ووصفه
المصنف لا يشهد (٢: ٣)

أولها: أغلب المصنّفات النحويّة تعنون لهذا الباب بقولها:
باب (ظنّ) وأخواتها. فهذا إشعارٌ من أصحاب هذه المصنّفات
بأحدريّة (ظنّ) بأميّة أفعال هذا الباب، لأُمورٍ استقرّت لديهم.

وثانيها: إنّ من سمّى، وهو عدد غير قليل، أفعال هذا
الباب بقسميه: أفعال القلوب، وأفعال التحويل، قد غلب القلبية
على التحويلية^{١٦٣}، فالأليق، على هذا، كون أحد الأفعال القلبية
هو الأمّ، وكون (ظنّ) هو الأولى بشهادة كثرة من جعلها عنواناً
لهذا الباب بقوله: باب (ظنّ) وأخواتها، وشهادة أمورٍ سيأتي
بينها.

وبما غلبت القلبية على التحويلية لأُمورٍ منها:

١ - اختصاص القلبية، دون التحويلية، بأُمورٍ منها^{١٦٤}:

أ - الإلعاء^{١٦٥}: وهو جوارٌ ترك إعمال ما تصرف من
أفعال القلوب لفظاً ومحلّاً، وذاك لتوسطها بين المنتدأ والحر،
بحو: ريدّ طبت زاهت، أو لناحرها عهما، نحو: ريدّ داهت
طبت.

^{١٦٣} أو قد سمي الكل باسم بعض أفرادها، على ما سيأتي بيانه في (كاد) انظر ص (٨٦) مر هـ، الكتاب

انظر بعضه في اللباب للعكبري (٢٥)، و الأشبه والنظائر للسيوطي (٣ ١٣٤ ٣٥)

^{١٦٤} سيوطي في الأشبه والنظائر (١ ٢٠٥-٢٠٦) مبحث جيد في إلعاء، فانظره

وهل يحور الإلغاء حالة تقدّم الفعل على معموليه، وهل الإلغاء أفصل أو الإعمال حالة التوسّط، أو التأخر. هذه مسائل لإحداث عنها في أبوابها، ولا يتّسع المقام لسط الكلام فيها.

وإنما جار الإلغاء لأنّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل^{١١}، بدّ الأصل في هذه الأفعال ألا تعمل؛ لاختصاصها بالدخول على الحاملة الاسمبة، وإنما عملت حملاً على باب (أعطيت) كما مضى بابه.

ب - واحتصاصها أيضاً بالتعليق.

وهو: وجوب ترك الإعمال فيما تصرف من أفعال القلوب لفظاً لا محلاً؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بين الفعل ومعموليه.

ج - واختصاصها كذلك بابه (أنّ) واسمها وحبرها، أو (ن) الناصبة للمصارع ومنصوبها، ماب المفعولين، فتقول: طينت أن سعداً حاصراً، وظننت أن يقوم سعد.

وإنما سدتّ (أنّ) ومعمولاها مسدّ مفعولي (طنّ)، لطول (ن) بالاسم والحبر، والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف، فكأنّ الأصل أن تقول: طينت أن زيدا قائماً واقعاً أي: طينت قيام زيد واقع، إلا أنك حذف للطول، ومما سهّل ذلك أنصب حريال، للمفعولين بالذكر في صلة (أنّ)؛ ألا ترى أنك تقول:

^{١١} انظر سر = البطل لابن عصفو {٣١٥/١}.

ظننتُ أن ريداً قائماً، فتُحري ذلك مُحري المفعولين في قولك:
ظننتُ ريداً قائماً، في صلة (أن).

وعكس الرصي وغيره الأمر، فعالوا: الأولى أن يقال: إن
الاسم المندرجين في نحو: علمتُ ريداً قائماً، ساذجان مسدّ (أن)
مع اسمها وحبرها، ومفيدان فائدتها؛ إذ هما بتقدير المصدر بلا
الـ مصدرية، كما كان الكلام مع (أن) بتقدير المصدر^{١٦٧}
وإنما سدّت (أن) وصلتها مسدّ مفعولي (ظننتُ) لتضمن مسدّ
ومسدّ إليه مصرح بهما في الصلة^{١٦٨}.

د - و احنصاصها أيضاً بحوار بناية اسم الإشارة والصمير،
على رأي الفراء، والماربي، وابن كيسان، وجماعة من الكوفيين،
والرضي، مذهب المفعولين، تقول: ظننتُ ذلك، أو: أظنّه، في
جواب من قال: هل ظننتُ زيدا منطلقاً، فتشير بـ(ذلك) إلى
المفعولين، وأنته مذهب المفعولين، وهو مفرد، كما فعلت ذلك في
(أن) واسمها وحبرها، و(أن) ومنصوبها، إذ تُقدّر بمفرد هو
لمصدر، وإن صحّ ذلك لأنه في المعنى جملة.

انظر شرح الرصي على الكافية (١١٤)

^{١٦٧} انظر شرح الحما لأبي عصفور (٢١٢ ١)، و شرح الكافية الشافيه لأبي مالك (٥٥٣ ٢)،
والنبد للعكبري (٢٥٣ ٥٤)، والجمع للسيوطي (٢٢٢ ٢٠)، ولارشاف (٧٦ ٣) وحاشيه
لنصرني على ر عوف (٥١ ١)

وإما جار، أيضاً، الإشارة بـ(ذلك) إلى اثنين، وهو مفرد؛ لأن العرب قد تفعل ذلك، قال تعالى: (لا فارص ولا بكر عوان^{١٦٩} بيسر ذلك)^{١٧٠} فأشار بـ(ذلك)، وهو مفرد، إلى الفارص والبكر^{١٧١}.

هـ - وانفرادها بجواز تضمّنها معنى القسم، فإذا فعلَ بها لُتْ تَلَوَّيْتُ بما يُتْلَقُ به القسم، فتقولُ: علمتُ ليقومَ ريدٌ، وطستُ لَقَدْ قَمَ عمروٌ، كما تقولُ: والله ليقومَ ريدٌ، والله لقد قام عمروٌ^{١٧٢}.

و - وانفرادها بحوار كون فاعلها ومفعولها صميرين منصليين متحدّي المعنى، نحو: طسنتني حاصراً، وعلمتني فقيراً إلى عفو رتي، ورأيتني محتجاً إلى رحمة الله^{١٧٣}. وأجري مُحَرَّاهَا فِي هَذَا أفعالٌ، منها: ففدتني وعدمتني^{١٧٤}.

^{١٦٩} البقرة ١٩

^{١٧٠} انظر معاني الفراء (٤٥)، والمخصص لابن أبي التبريق (٢٦٢/٦٣)، ولا تناف (٥٧/٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٢١٨/١)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٦٦/٢)، وشرح الرصي على الكافية (٢، ٤ - ٥٢)

^{١٧١} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٣)

^{١٧٢} انظر شرح الكافية انشائية لابن مالك (٥٦٣/٣)، وشرح التسهيل به (٩٢/٢)، ولا بد من عمير (٣٧٢/١)، ونصامي (١٨٧/٤)، وشرح المخصص لابن يحيى (٨٨/٧)، وشرح الرصي على الكافية (٤ - ١)

^{١٧٣} انظر القواعد الصياغية للجامي (٢٨٣/٢)

ز - وانفردا بها بوقوع الطرف والجملة المحملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني، نحو: ظننتُ ريداً عندك، وظننتُ ريداً يحبُّ الحير .

والسبب في ذلك أن المفعول الثاني هو في الأصل خبر مبتدأ، فما صحَّ وقوعه موقع خبر المبتدأ صحَّ وقوعه موقع المفعول الثاني^{١٧٤}.

ح - انفردا بها بتقدير ضمير الشأن بعدها، أو اللام المعلقة. إنْ تقدمتْ وجاء الاسمان بالرفع، فأوهم أنه من باب الإلقاء مع التقم.

وذلك نحو: ظننتُ ريد قائم، ويكون التقدير: ظننتُهُ؛ أي. الأمر والشأن، ريد قائم، وظننتُ لريد قائم، وضمير الشأن في الجملة الأولى في محل نصب المفعول الأول، وزيد قائم في محل نصب المفعول الثاني، واللام في الجملة الثانية لام الانداء، وجملة ريد قائم سبب مسدّ مفعولي (ظنّ).

قالوا: وتقدير ضمير الشأن أو اللام مذهب البصريين، وهو عندهم أولى من تحريك مثل هذه التراكيب على الإلقاء، وأجابه

انظر شرح النجاشي لابن عصفور (٣١٧).

الكوفيون، والأخفش، وابن الطراوة، وابن ولاد، وأبو بكر
الزبيدي^{١٦٥}.

٢ - والثاني من دواعي تغليب القلبية على التحويلية كثرة
القلبية وشهرتها، لغة واستعمالاً، بالنظر إلى التحويلية، سواء
كانت مما يتعدى إلى مفعولين، أو مما ليس كذلك، إذ ليس كل
فلي يعمل هذا العمل؛ بل القلي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه،
حو: فكر وتكر، وما يتعدى لواحد، حو: عرف وفهم، وما
يتعدى لاثنتين، وهو باب (طن)^{١٦٦}.

٣ - والثالث من الدواعي حمل غيرها عليها، فقد ذكروا أن
عدداً من الأفعال غير القلبية حملت عليها:

أ - في التعليق، ومنها: نظر البصريّة، وأنصر، وتري،
وتنصر، واستنبأ، وفزع، وأرأيت، وتكر، وسأل، ونسي^{١٦٧}.

ب - في العمل، وذاك حو: توهمت، وتيقنت، وشعرت،
ودريت، ونميت، وأصبت، واعتقت، وتيتت، ووددت، وهت
معنى احسب. ذكر ذلك صاحب المفتاح.

^{١٦٥} انظر شرح السهيل لمصنفه (٨٦٢)، ولابن عثير (٣٦٤)، وللمصمبي (١٦٢)، وللهمع
سيوسي (٢٢٩)، والاسموسي على الألفية (٢٨٢)، والارشاف لأبي حيان (٦٤/٣)
انظر شرح الألفية لابن النظم (٢٠١)، ووضح المسالك لابن هشام (٣١/٣)، وشرح ابن عيل (٢)

^{١٦٦} انظر شرح الألفية لابن النظم (٢٨٢)، و الارشاف لأبي حيان (٧١/٢)

قال أبو حيان: "وَيُحْتَاجُ فِي جَعْلِ هَذِهِ مِنْ هَذَا الدَّابِّ إِلَى صَحَّةِ نَفْلِ عَنِ الْعَرَبِ" ^{١٢٨}، وَفِي بَيِّنَاتِ هَذَا وَأَمْثَالِهِ خِلَافٌ ^{١٢٩}.

٤ - والرابع: لئلا كان باب (طَرَّ) بقسميه، القلبي والتحويلي، محمولاً على باب (أعطى) في العمل، فهذه فرعية في القسمين معاً، ونصنفُ إلى التحويلية فرعيةً أخرى، وهي كونُ جميع أفعال هـ القسم محمولةً على (صَيَّرَ) من حيث المعنى، و(صَيَّرَ)، ومثلها (أَصَارَ)، منقولان من (صار) أحت (كان) ^{١٣٠}، فهذه فرعية ثانية في التحويلية، وما فيه فرعية واحدة أولى بالتقديم مما فيه فرعيتان.

٥ - والخامس: كثرة المتصرف من القلبية يُقابلها كثرة الجامد من التحويلية، وما تصرف أولى بالتقديم مما حمّد

٦ - والسادس: دورانُ اليقين والظنّ في الكلام أكثر من دورين لتحويل.

وحاء في الارشاف. الظنّ عند النصريين هو الشكّ، وفرق بعضهم بين الشكّ والظنّ واليقين، فقال. الشك استواء الأمرين

^١ انظر لارشاف لأبي حيان (٦٢/٢)، وشرح عيون الإعراب لأبي فصال (٢٧)

^٢ انظر شرح التصهير لمصنفه (٨٥/٢)، وشمامي (١٥٨٠-١٥٩)

^٣ انصر معينو ألفران للشمامي (١٥١)، والهمع للسيوطي (٢١٧/٢)، وشرح انرصي على الكافية

(١٧٢)

عندك، فسار ترجح أحدهما فظنّ، وإن اعتقدت أحدهما ندليل
فبقين^{١٨}.

وقال الجامي: لا شيء من أفعال القلوب بمعنى الشك
المفتصي نساوي الطرفين^{١٩}.

٧ - والسابع: يُصافُ إلى ما سبق أن عدداً غير قليل من
المصنفين ذكر في هذا الباب أفعال القلوب، وسكت عن التحويلية،
وما ذاك إلا لقلة دورانها على الألسنة، وعدم شهرتها، كما هو
الحال مع القلبية^{٢٠}.

٨ - والثامن: كما يُصافُ إليه أبداً أن جميع من صنف قديم
الكلام في القلبية ومسائلها، ثم أتبعه بالكلام في التحويلية

٩ - والتاسع من دواعي تغليب القلبية على التحويلية أن بعض
من صنف قد عبّر لأفعال هذا الباب بقوله: (حسب)
وأحوالها^{٢١}، وبعضهم بقوله: باب (علمت)^{٢٢}، فأيقوا، على كل
حال، التقديم لفعل قلبي.

^{١٨} انظر لأرشاف لابي حبان (٥٨٠/٣)

سقوا في الصبابة (٢٤٦/٢)

^{١٩} ومن هؤلاء الأرجحي في الجمن، وعدّه من شرحه، وابن فصال المجاشعي في شرح بحور
الإعراب وابن الحاجب في الكافية والرمحشري في المفصل والأنموذج، وعلى ذلك عند من ترجحهم

^{٢٠} كابن مالك في شرح عمدة الحفاظ (٢٤٤/١)

^{٢١} كابن منظور في شرح الجمن (٣١٠/١)

وثالثها، أقصدُ ثالثَ الأمور الداعية إلى القول بأمية (ظن)

لأفعال هذا الباب بقسميه:

إِذْ سَلَّمَ القولُ بأحقية القلبية بالتعليب على التحويلية، فالتسليم بأحقية كون أحد القلبية أمّا واجبٌ، وكونها (طرّ) أولى ممّا سواها لأمرٍ، هي:

١ - شهرتها وكثرة دوراتها وتصرفها بالطر إلى سائر أخواتها، من القلبية وغيرها.

٢ - إِنْ معاني أفعال القلوب بأقسامها الأربعة التي مضى ذكرها، تدورُ حول الطرّ واليقين، و (طرّ) تستعملُ لهما معاً، فهي بهذا أولى ممّا يستعملُ لواحدٍ منهما، بصيغة ما قبل هذه النقطه، وما بعده، من نقط أولوية (ظن) بالأمية.

قد يقال: يُسلمُ لك أنها لمحبتها للطرّ واليقين أولى مما جاء للطر فقط، وهو: جعز، وحجا، وعدّ، وهب، ورعم، وأولى ممّا جاء لليقين فقط، وهو: وحد، وألفى، وسرى، ونعلم. ولكن لا يُسلمُ لك أنها أولى ممّا جاء للأمريين معاً مع غلبة الرجحان، وهو: حسب، وحال، أو مع غلبة اليقين، وهو: رأى، وعلم؛ لاستوائهما.

والجواب: تقديم (طرّ) مع ذلك راجحٌ، وذلك لأن الأصل في (طرّ) تدلالة على الرجحان، وكثرة التصرف فيها، وكثرة دوراتها، خرجت عن أصلها واستعملت بالإصافة إليه في اليقين، وأغلبُ أفعال هذا الباب للرجحان أو غلبته، فكون أحد أفرادها، لكثرته، هو الأمّ، أولى من كونه أحد أفراد الأقل، وهو ما دلّ

على اليقين أو غلبته. وكون هذا الفرد المقدم (طراً) أولى لكثرة وشهرته.

٣ - كثرة الحمل عليها في المعنى والعمل.

٤ - اختصاصها بإجراء القول مجراها بشروط عند جمهور العرب، أو مطلقاً عند سليم^{١٨٦}

٥ - اختصاص (ظن) وما كان بمعناها ممّا دلّ على الرجال، عند الأعلام الشنمريّ، دون ما دلّ على يقين، بحواز حذف المفعولين اقتصاراً^{١٨٧}.

٦ - اختصاصها، (وحسب، وزعم)، دون سائر أفعال الباب بحوار حذف المفعولين اقتصاراً، لورود السماع بذلك، عند أبي العلاء إبريس بن محمد الأنصاري القرطبي.

٧ - اختصاصها، في العالب، دون سائر أحواتها، لتكون هي المسووفة في مثل المصنفين لشرح أحكام ومسائل هذا الباب.

^{١٨٦} انظر المحصر لأبي إسحاق الربيع (١ ٢٦٤ ٦٥)، وشرح الكافية الشافية لأبي مالك (٢ ٥٦٧ ٦٩)، وشرح السبيل لمصنفه (٢ ٩٤ ٩٩)، والنمامي (٤ ١٩٤ ٧ ٢).

^{١٨٧} حذف المفعولين لقتصار مسألة خلافه فيها أربعة ما يجب ذكره اثنين منها، وهما مذهب الأعم ومذهب أبي العلاء، وهما الثالث فالجمع مطلق، وعليه الأحقر والجرمي، ونسبه ابن مالك سيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشنوبين والرايع الجوار مطلق، وعنه أكثر النحويين، ومنهم ابن السراج، والسيرافي، وصححه ابن عصفور.

والمقصود بالاختصار الحذف غير مبرر، ويقابله الاختصار، وهو الحذف سلباً.

وانظر المسألة في شرح الجمر لأبي عصفور (١ ٣١ ١٢)، والاشاف لأبي حيان (٣ ٥٦). وعلو الفرع للمامي (١ ١٣٤ ٣٥)، والجمع للسيوطي (٢ ٢٢٤ ٢٦).



(كاد) أشهر أفعال المقارنة، وهي جميعها ملحقة بباب (كان) في العمل

وقدل الشروع في ذكر أوجه أمية (كاد) لأفعال هذا الباب، سأقدم لذلك بأربع مسائل:

— المسألة الأولى: (كاد) وأحوالها بين النقص والتّمام:

لا خلاف في نقصان أفعال هذا الباب إن لم يقرر حرّها الفعل المصارع — (أن). فإن اقترن بها فالبصريون على نقصانها، و (أن) وما دخلت عليه في موضع نصب حر، والكوفيون يقولون بتمامها، ويُعربون (أن) وما دخلت عليه بدل اشتغال من الاسم المرفوع قبلها على الفاعلة.

قال لرصي: "والذي أرى أن هذا وجه قريب"^{٢١٦}

والمردّد يقول بتمامها كذلك، ويهدّر (أن) ومدحولها في محض نصب المفعولية. نسب ذلك للمردد ابن عصفور، والذي في

شرح الرصي على الكافية (٢١٦)

المقتضب وفاق ما عليه الجمهور^{١٨٩}، وهو ظاهر كلام
الرحاج^{١٩٠}.

وهو عند سيبويه منصوب بإسقاط حرف الجر، على تقدير:
لأن كذا، أو منصوب بتضمين الفعل معنى قارب^{١٩١}.

وهو عند ابن مالك في موضع رفع بدل من الاسم المرفوع
قبله ساد مسد الجزأين، كما سد (أن يتركوا) مسد مفعولي
(حسب) في قوله تعالى: أحسب الناس أن يتركوا^{١٩٢}. وهذا لا
بحرخ الفعل عن النقصان^{١٩٣}.

وقيل: هو من باب الإعمال، على إعمال الأول.

قال ابن أبي الربيع في البسيط: هذه التأويلات تحرخ الألفاظ
عن مقنصها بلا ضرورة، فلا معنى لها، وأيضاً فلا يسوغ هذا
في جميعها^{١٩٤}.

وقد ذكر العكبري وأبو حيان وابن هشام وغيرهم أوجهاً في
الانتصار لمذهب البصريين، وإبطال قول الكوفيين بالدليّة^{١٩٥}.

^{١٨٩} انظر المقتضب (٦٨/٣).

^{١٩٠} انظر التبيين والتكميل (٣٤٧/٤).

^{١٩١} انظر الكتاب (٦٥٧/٣).

^{١٩٢} انكسب ٢

^{١٩٣} انظر شرح التبيين بمصنفه (٢٩ ١).

^{١٩٤} انظر التبيين والتكميل (٤ ٣٣٥، ٣١٧ ٥٠) والجمع (١٣٨/٢).

^{١٩٥} انظر الباب للعكبري (١٩٢/١ ٩٣)، و التبيين والتكميل (٢٣٤/٤ ٣٥)، و معنى اللبيب لابن هشام
(٢٨ ١).

— المسألة الثانية: في علة إفراد هذه الأفعال بنائب مستقل:

فإن قيل: إن كانت هذه الأفعال ناقصة ملحقة باب (كان) عاملة عملها، فلم أفردت بالاسم والمبحث، ففيل في اسمها. أفعال المقارنة، وأفرد لها باب مستقل عن باب (كان) وأحوالها؟

فأجوب: لاحتصاص خبرها، إلا نادر، بكونه مصارعاً وعمله صمير اسمها، بخلاف (كن) وأحوالها، فإن خبرها يكون اسماً، وفاعلاً خبرها يكون صمير اسمها، وظاهراً، وصمير غيره، من غير قلة لشيء من الأقسام^{١٩٦}.

— المسألة الثالثة: في وجه تسميتها أفعال المقارنة:

بما سُميت أفعال المقارنة لإفادتها مقارنة وقوع الفعل الكائن في أخبارها^{٩٧}.

وهي على ثلاثة أقسام:

١ — قسم يدل على دُئو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دُئو حصول لجزم المتكلم بقرب حصوله، وذلك بأن يكون بحبار سُميت بذلك الدُئو لإشراق الخبر على حصوله للفاعل.

^١ انظر شرح الكافية مصنفها (٩١٨/٣) والتبسيط لأبي الريح (٦١٠/٢)، وشرح التلخيص

مصنفه (٣٨٩/١)، وشرح ألفريد لنعصاه الإسفرايني (٣٢٢)

^٢ بكر ذلك الرمشتري في المفصل (٢٦٩)، وابن الحاجب في الكافية (٢٠٩)، والبيهقي كما في حاشية

النص على التلخيص (٢٥٨/١)، وغيره

وهذا القسم أفعال ثلاثة، وهي ما يُسمَّى عند الجمهور أفعال
المقاربة حقيقة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك.

٢ - وقسم يدلُّ على قُرب حصول الخبر للفاعل قُرب
رجاء، وذلك بأن يكون هذا القُرب بحسب رجاء المتكلِّم وطمعه
في حصول الخير له، لا جرماً به.

وهذا القسم أيضاً ثلاثة أفعال، وهي ما يُسمَّى عند الجمهور
أفعال الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخْلَوْلُق.

٣ - وقسم يدلُّ على قُرب الخبر قُرب أحدٍ وشروع فيه،
بأن يكون ذلك القُرب بسبب حرم المتكلِّم بشروع الفاعل في
الخبر بالتصدِّي لما يُفصي إليه.

وأفعال هذا القسم خمسة، وهي ما يُسمَّى عند الجمهور
أفعال الشروع، وهي: أشفأ، وطفق، وأحد، وجعل، وعلق.

وهذا الذي ذكرته من أفعال كلِّ قسم هو الأشهر، ويكاد
يكون محلَّ إجماع، إلا أنه قد ريد في كلِّ قسم عددٌ، وبخاصَّة
أفعال الشروع، حتى تجاوزت أفعال هذا الباب الأربعين^{١٩٨}.

— المسألة الرابعة: قيل: ليست كلُّ هذه الأفعال للمقاربة،
بل القسم الأول منها، وهو كاد وكرب وأوشك، ولكن أطلق عليها

^{١٩٨} انظر شرح المفصل لابن الحاجب (٩٠/٢)، وشرح الكافية له (٩١٨/٣)، وشرح الوافية له أيضاً
(٣٦٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥/٧)، والكنز للعلامة المزيدي (١٦/٢)، والفوائد الصبابة
نجمي (٢٩٨ ٢)

كلُّها أفعالٌ مقاربةٌ من بابٍ تعلّيبٍ بعضُ أقسامِ البابِ، لشهرةٍ
غالبه، وكثرة وقوعه في الكلام، على بقية الأقسام.

ولا تردُّ شهرةُ (عسى) لأنها المشهورة فقط من أفعال
الرجاء^{١٩٩}.

وقيل: أطلق عليها جميعها أفعال المقاربة، وإن لم تكن كلها
كذلك، من باب تسمية الكلِّ باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمةً،
وربيعة القوم عيناً.

قال اللقاني: تسمية الكلِّ باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم
الجزء على ما تركّب منه ومن غيره، كتسمية المركّب كلمةً،
وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيبٍ منها باسم بعضها،
فتعلّبت كالعمرين والقمرين^{٢٠٠}.

الأسباب الدّاعية إلى القول بأمية كاد:

يُمكنُ اعتبارُ (كاد) أمّاً لهايها على الرغم من عدم تصريح
السحابة بأمتيّتها، والأدلة على ذلك واضحةٌ يُمكنُ التسليمُ بها،
والإرباخُ لها، ولا يُعتدُّ بما ذهب إليه الصّبّان والخصري من أنّه

^{١٩٩} انظر شرح الأشموسي وحاشية الصبار عليه (٢٥٨/١)

انظر شرح ابن عثرون على الألفية (٣٢٣/١)، وتوضيح المسالك (٢٠١/١)، والتصريح وحاشية للشيخ
يسر عسّيه (٢٠٣/١)، والتبجيل والتكميل (٣٢٨/٤)، وتعليق لفراند للشماسي (٢٨١/٣)، والأشموسي
وحاشية الصبار عليه (٢٥٨/١)، وحاشية الخصري على ابن عثرون (١٢٣/١)

لا دليل على أميتها^{٢٠}، وذلك لما رآياه من اعتياد النحاة على العنونة لهذا الباب بأفعال المقاربة، وعدم قولهم: (كاد) وأخواتها، كما كانوا يقولون: إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وطن وأخواتها، ورأب أن هذا دليل كاف للقول بعدم أمية (كاد).

ويمكن أن يُجاب عن هذا بثلاثة أمور:

الأول: نقرأ في جميع المصنفات النحوية عنوانات من مثل: أسوات الداء، حروف العطف، حروف الجرم، حروف النصب، أدوات الشرط الجرمة، وجميع أصحاب هذه المصنفات مقررون بأمية (يا) في الداء، والواو في العطف، و(لم) في الحرمة، و(إن) في النصب، و(إن) في الشرط، فعدم قولهم مثلاً: (إن) وأخواتها، أو (يا) وأخواتها كعدم قولهم: (كاد) وأخواتها، لا يعني إنكاراً للأمية.

الثاني: من عنون بالأفعال الداقصة، وأفعال القلوب، عنون بأفعال المقاربة، فلا يصح لهذا أن يلزمه القول بعدم أمية (كاد)، وهو قائل، بتصريح أو من غير تصريح، بأمية (كان)، و(طرن).

الثالث: كثير ممن عنون بأفعال المقاربة بجده في سياق عرصه لمسائل هذا الباب يعبر بكاد وأخواتها^{٢١}، وهذا إقرار منه

انظر حاشية النصيب على لأشموني (٢٥٦، ١)، والحصري على ابن عديم (٢٢٢، ١)

انظر السبط لأبي الربيع (٦٢٠، ٣)، وشرح ابن عديم (٣٢٢، ١)

بأَمِّيَّتِهَا، فقوله : أفعال المقاربة، لا يُعدُّ على هذا إنكاراً
لأُمِّيَّة (كاد).

وأما الأدلَّة على أُمِّيَّة (كاد) فهي:

— أولها: قد سبق، على رأي، أن أفعال هذا الباب حميعها
للمقاربة، وهي في هذا على ثلاثة أقسام: للمقاربة على سبيل
ثبوت حصول الخير، أو على سبيل رجاء حصوله، أو على سبيل
الشروع والأخذ فيه، ولا نُدَّ لهذه الأفعال بأقسامها الثلاثة من أم،
وأولها - لأُمِّيَّة ما كانت مقارنته على سبيل ثبوت الحصول،
لقوته مقاربةً بالقسمين الآخرين، وهذا القسم: كاد، وكرب،
وأوشك، وأولى هذه الثلاثة بالأُمِّيَّة (كاد) لأنه الأشهر، والأكثر
استعمالاً، والأكثر تصرفاً.

— وثانيها: وسبق، على رأي أيضاً، أن المقاربة في أفعال
هذا الباب على سبيل الحقيقة في القسم الأول، وعلى سبيل المجاز
في عداه، والأولى كون أحد أفعال ما المقاربة فيه على سبيل
الحقيقة أم، وأولى أفعال هذا القسم بالأُمِّيَّة (كاد) لما سبق.

— وثالثها: وسبق أيضاً، على رأي كذلك، أن أفعال هذا
الباب سُمِّيت باسم أفعال القسم الأول منه من باب تسمية الكل
باسم البعض، أو تعليلاً له؛ لشهرته وكثرة استعماله، معارفاً
بالقسمين الآخرين، من حيث الجملة، لا أن كل فعل من أفعاله
أشهر وأكثر استعمالاً من كل فعل من أفعال القسمين الآخرين.

وَحَقُّ مَا غَلَّبَ وَقُدِّمَ أَنْ تَكُونَ أُمُّ الْبَابِ إِحْدَى أَعْمَالِهِ، وَأَوَّلَاهَا ذَلِكَ
(ك) لِمَا تَقْدَمُ.

— ورابعها: ليس لجميع أفعال المقاربة ما لكاد من
لتصرف. فالإجماع على حمودها جميعها على صورة الماضي،
إلا (عسى)، وقد تقدم.

وإلا (أوشك) فسمع ماضيه، ومضارعُه، وقيل. هو أشهر
من ماضيه، وذهب الأصمعي إلى أنه لم يستعمل غير مضارع،
وأمرؤه، واسم فاعله، والتفصيل منه.

وإلا (طفق)، حكى الأخفش. طَفَقَ يَطْفُقُ طُفُوقًا، وطفق
يَطْفُقُ طُفُوقًا

وإلا (جعل)، فقد حكى الكسائي مضارعه^{٢٠٢}.

— وخامسها: اختصاصها، نور بقية أفعال هذا الباب،
حوار ربانيتها على رأي الأحفش^{٢٠٤}.

قال أبو حيان "استدل على ذلك بقوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ
آتِيَةٌ أَكْذُ أُحْفِيهَا)"^{٢٠٥}، وبقول حسان:

^{٢٠٢} انظر أوضح المسالك (٣١٩، ١)، و (٢٣ ٣٢٢)، و تعليق الفرائد شمامبي (٢٨٩/٣)، و الهمع
سيوطي (١٣٤ ٣٦)، و لا تشاف (١٢٦/٢)، و التصريح (٢٠٨/١)
^{٢٠٣} و ده صاحب التمهيد و شرحه الظر شرح التبيين مصنفه (٤٠)، و لاين عيون (٣٠٣/١)،
و لبي حيان (٣٦٠)، و شمامبي (٣١٢/٣)
^{٢٠٤} طه ٥

وَتَكَادُ تَكْسِلُ أَنْ تَجِيءَ فَرِاشُهَا

فِي جَسَمِ حُرْعَةٍ وَحُسْنِ فَوَامٍ

وَأَوَّلَتْ الْآبَةَ عَلَى مَعْنَى: أَكَادَ أَحْيَاهَا فَلَا أَقُولُ هِيَ آتِيَّةٌ،
وَقِيلَ مَعْنَاهُ: أَكَادَ أَحْيَاهَا عَنْ نَفْسِي. وَقَرَأَ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَابْنُ حُبَيْرٍ
أَكَادَ أَحْيَاهَا، فَتَحَ هَمزةً (أَحْيَاهَا)؛ مِنْ حَفِيتُ الشَّيْءَ. أَطْهَرْتُهُ،
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

حَدَّثُنِي عَنْ أَنْفَاقِهِمْ كَأَنَّمَا حَفَاهُنَّ وَتَقَى مِنْ عَشْيٍ مُجَلَّبٍ
أَيُّ: أَطْهَرَهُنَّ.

وَأَمَّا: (وَتَكَادُ تَكْسِلُ) فَإِنَّهُ وَصَفَ الْمَرْأَةَ بِمُقَارَنَةِ الْكَسْلِ نَوْنِ
حَصُولِهِ، وَلَوْ كُنْتَ رَائِدَةً لَكَانَ وَصْفًا مَمُومًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَدُلُّ عَلَى
مَهْدَةِ النَّفْسِ حَدًّا؛ إِذْ يَلْرُمُهَا أَنْ تَنَامَ فِي أَيِّ مَكَانٍ كَانَتْ فِيهِ^١.

— وَسَادَسُهَا: احْتِصَاصُهَا، عَلَى رَأْيٍ كَذَلِكَ، بَأَنَّ إِثْنَاتَهَا
بِهَا، وَفِيهَا إِثْنَاتٌ^٢.

^١ شَرَحَ التَّحْقِيقُ لِأَبِي حَيَّانٍ (٣٧٠: ٠)

^٢ وَقَدْ انْطَرَقَ إِلَيْهِ الْمَذْهَبُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ وَالْكَافِيَةِ وَالتَّحْقِيقِ انْطَرَقَ شَرَحُ الْمُفَصَّلِ لِأَبِي الْحَاجِبِ (٩٣: ٢)
٩٥، وَابْنُ بَيْشَرٍ (١٢٠/٧)، وَنَصَاحَةُ التَّحْقِيقِ (٣٠٧-٣١٠)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ بِصَاحِبِهِ (٩٢٠: ٢)
٢٢، وَبَرْصِي (٢٢٢: ٢٥)، وَشَرْحُ التَّحْقِيقِ لِمُصَنِّفِهِ (٣٩٩-٤٠٠)، وَلِأَبِي حَيَّانٍ (٢٦٧: ١٩)،
وَسَمَاعِي (٢٠٨: ١٢) وَالْمَمْنَعُ (١٤٦/٢)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِأَبِي مَالِكٍ (٤٦٦: ٦٩)،
وَلِأَشْمُونِي وَالصَّبْرُ (٢٦٨: ١٩)

وَقَدْ شَبَّهَ هَذَا الْقَوْلَ حَتَّى قَالَ فِيهِ الْمَعْرِي مُلْعَمًا

يَحْوِي فِي الْعَصْرِ مَهْيَ لَفْظَةٍ جَرَّبَ فِي لِسَانِي جُرْهُمٌ وَثُمُودٌ

بِهِ نَفِيتٌ، وَاللَّهُ عَدَمٌ، أَلَيْكَ وَإِنْ أَتَيْتَ قَامَتْ مَقْدَمٌ جَحْوٌ

وَجَاءَهُ إِنْ مَالِكٌ يَهْوَهُ

— وسابغها: إنَّ (كاد) أشهرُ أفعال هذا الباب، وأكثرُ استعمالاً، لا يُبارعُها هذا غيرُ عسى، إلا أنه يتعيرُ عدُّ (كاد) أمّا، سور (عسى)، لأمرٍ تُقدّم فيها (كاد) على أخذها (عسى)، وهي:

١ — الإجماعُ على فعلية (كاد)، والاختلافُ في فعلية (عسى)، فقد ذهب إلى القول بحرفنتها الرخاخ، وابنُ السّراج، والسيرافي حالة اتّصالها بصمائر النصب، وتعلت في أحد تفسيرين لم نقل عنه، ونسبه السيرافي إلى سيوييه^{٢٠٨}.

فالمجمعُ على فعلية أولى بكونه أمّا لهذه الأفعال ممّا دار عنه الفعلية والحرفية.

٢ — الإجماع على عدُّ (كاد) من أفعال هذا الباب، وإخراج (عسى) عند بعضهم منها.

قال الرصبي: "الذي أرى أنّ (عسى) ليس من أفعال المفردة؛ إذ هو طمعٌ في حقٍّ غيره تعالى، وإنّما يكون الطمعُ فيما ليس الطامعُ على وثوقٍ من حصوله، فكيف يُحكمُ بذنوّ ما لا يُوثقُ بحصوله!

— مع، هي كاد المرء أن يرب الحمى
وفي عكسها ما كاد أن يرب الحسى
و جديه الشهاب الحجاب في قانلا

بعد كاد هذا الشعر يصح في فكري وم كذب عنه استغني بؤرو-
في جواب ير نصيه أو هو السهى وممتنع عن فهم كل سيد

انظر شرح الرصبي على الكافية (٢١٤، ٢١٥)، ولا يشاء (٨/٢)، والتبيين والتكميل (٤/٢٢٧)
٢٠٨ (٢) و تعليق الفراء للمصنفين (٢٩٤، ٢٩٥)، و شرح الكتّاب للسيرافي (٣/١٥٢) (ب)

ويجوز أن يُقال: إنَّ معناه رجاءُ ذنوبِ الحبر، كما هو مفهومٌ من كلامِ الحزوليِّ والمصنّف: أيَّ إنَّ الطامعَ بطمعٍ في دنوِّ مصمومٍ حبره، كقولك: عسى الله أن يشفي مريضِي؛ أي: إني أرحو قرب شفائه، وذلك لأنَّ (عسى) ليس متعيّناً بالوصع للطّمع في دنوِّ مصمومٍ حبره؛ بل لطمع حصول مصمونه مطلقاً، سواءً ترعى حصوله عن قريبٍ أو بعد مدّةٍ مديدة، نقول: عسى الله أن يحلّي الجنة، وعسى النبيُّ عليه السلام أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى ريذ أن يحرح، فهو بمعنى: لعلّه يحرح، ولا دنو في (لعلّ) إطلاقاً^{٢٠٩}

وقل ايصا "لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة وصعاً، ولا استعمالاً"^{٢١٠}.

٣ - (كاد) أنشأ منالعةً في القرب من (عسى)^{٢١١}.

٤ - (كاد) لمقاربة داب الفعل من غير تراخ، و(عسى) لمقاربة دبت الفعل بترخ^{٢١٢}، وما كان للمقاربة من عبر تراخ أوّلَى بالأُميّة ممّا كان لها مع تراخ

^{٢٠٩} شرح الرصعي على الكافية (٢١١: ٤)

شرح الرصعي على الخافية (٢١٦: ١٠).

انظر الزبيدي، التكميل (٢٢٢: ٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٩: ٧)

^{٢١٠} انصر شرح الجسم لأبى عصفور (١٢٦: ٢)

٥ - (كاد) في الأصل بمعنى قرب، ولا تستعمل على أصل الوضع، فلا يُقال: كاد ريدٌ من الفعل، بل تحرّثُ للدلالة على المقاربة، و (عسى) تستعمل للمقاربة ولغيرها، فما تحرّث للمقاربة أولى بالأميّة ممّا جاء عليها وعلى غيرها^{٢٢}.

٦ - التصرف في (كاد) أكثر منه في (عسى)

فالمحكي في (كاد) ماضيها، ومضارعها، واسم فاعلها، ومصدرها، يُقال: كاد يكادُ كيداً ومكاداً ومكادةً وكيدودةً وأنا كائدٌ، من باب هاب بهابٌ، يائي العير.

وحكى سيوييه: كُذتُ، والأصمعي: كوّد، فهذا واويٌّ من باب حاف يحاف.

وأما (عسى) فالجمهور على أنه جامدٌ على صورة الماضي، لا يصحُّ فيه غير ذلك.

وحكى عند القاهر الحر جاني مضارع (عسى)، واسم فاعله. وحكى «ر» طهر في شرح المفامات: عسيتُ أعسى. قال النبلي: وعلى هذا فيقال في اسم فاعله: عاس.

وفال العُماني في شرح الفصيح: ورعهم بعصهم أنه يُقال: عسى بعصو، وعسى يعسى، فتكون (عسى) على هذا منصرفة.

^{٢٢} انظر شرح الرصعي على الكاظمي (١: ٢٢٠)

وأنكره عند الدائم الغير واني في خلا الغلا، وقال لا يعال
في (عسيت): يفعل، ولا فاعل.

وحكى أبو زيد وابن الأعرابي اسم فاعله على (عس)، وما
أعساه! وأعس به!

قال البجلي: هذا هنا بمعنى حقيق وحليق، وليس من (عسى)
التي للسر جاء. ووهم ابن مالك وغيره ممن طرأ قولهم في باب
التعجب، ما أعساه، وأعس به! من (عسى) الرحانية، بل هو من
التي بمعنى حقيق وحليق، كما سبق^{٢١٤}.

٧ - لا بصمر الشأن في (عسى)، على رأي، ويصمر في
(كد) اتفاقاً، بل هو مشهور فيها^{٢١٥}.

٨ - إن (كاد) بحير بها عن المقاربة فيما مضى، وفيما
يستعمل، نحو قولك: كاد زيد يقوم أمس، ويكاد يخرخ غداً، ولما
كانت (عسى) طمعاً، والطمع بحتصر بالمستقل، كنت له فقط^{٢١٦}.

- وثامنها: توسعهم فيها بما لا يوجد في غيرها، أو في
جميعها، ومن ذلك:

١ - إصمر الشأن فيها:

^{٢١٤} انظر شرح الرصعي على الكافية (٤، ٢٢٠)، والقنيل والتكميل (٤، ٣٧١، ٢٢)، و تعليق الفراد

^{٢١٥} سامي (٣، ٢٨٢، ٣١، ١٦)، والجمع نسيوطي (٢، ١٢، ٢٧)

^{٢١٦} انظر شرح الرصعي على الكافية (٤، ٢١٧، ٨)، و تعليق الفراد سامي (٣، ٢٩٤)

^{٢١٧} انظر شرح المعصم لابن يعيش (٦، ٢٢٠)

قال الرصبي: "وليس مشهور إصمَارُ الشَّارِ، من أفعال
لمقاربة، إلا في كاد"^{٢١٧}، وهو في غيرها غير مسموع، أو نادر،
أو ضروراً.

٢ - مجيء خبره مفرداً منصوباً:

ولم يُسمع في غير (كاد)، و (عسى)، قال تأنط شراً:
فأنت إلى فهم، وما كدت أبدأ
وكم مثلها فارقته، وهي تصفر

وقال زوينة.

أكثر في العدل ملحاً دائماً

لا نكثر إني عسيت صائماً"^{٢١٨}

٣ - مجيء خبرها من غير (أن) كثيراً، وبها قليلاً، أو
سأدر، أو ضرورة، وحملت (كرب) عليها، في حين أن (أن)
متنعت من جميع أفعال الشروع، ووجب مع أفعال الرجاء عدا
(عسى)، وهي في (عسى وأوشك) عكس (كاد)^{٢١٩}.

- وتاسعها: ليست جميع المذكورات من أفعال المقارنة
محل إجماع عليها، بل المشهور الذي عليه الأكثر.

شرح الرصبي على الكافية (٢١٨)

^{٢١٧} انظر شرح التسهيل بمصنفه (٢٩٣/١)، ولأبي حنبل (٢٤٣)، والشمسي (٢٩٢/٢) (٩٣)

^{٢١٨} انظر أوضح المسالك (١ - ١٠٣)

كاد، وكرب، وأوشك: في المقاربة، وعسى، وحرى،
واحلولق: في الرجاء، وأخذ، وجعل، وأنشأ، وعلق، وطفق: في
الشروع.

والرصي لا يعدُّ جميع أفعال الشروع في أفعال المقاربة،
ولا يعدُّ (عسى) منها كذلك^{٢٢٠}.

و(حرى) المشهورُ اسميُّها وتوِينُها، وقال أبو حيان: يُحتاج
إلى إثبات كور (حرى) فعلاً ماضياً بمعنى (عسى) إلى نقل
بفصح عن ذلك^{٢٢١}.

و(كرب) أقلُّ شهرةً واستعمالاً من (كاد)، ولم يعدّها بعضهم
من أفعال المقاربة، وذهب إلى أنها من أفعال الشروع^{٢٢٢}، وقد
تقدّم أولوية أفعال المقاربة بالأميّة، وعدم الاعتداد بأفعال الشروع
عند الرصي.

و(احلولق) ليست، على رأي، من الأفعال الناقصة، وإن
كان فيها معنى المقاربة، فما اجتمع فيه أمران: النقصان
والمقاربة، أولى بالأميّة ممّا فيه واحدٌ منهما^{٢٢٣}

و(عسى) تقدّم أحقيّة (كاد) بالأميّة مني.

^{٢٢٠} انظر شرح الرصي على الكافية (٤/ ٢١١ - ١٢)

^{٢٢١} انظر التبيين والتكميل (٤/ ٢٢)، وعبود الفرائد للسميني (٣/ ٢٨٤ - ٨٥)

^{٢٢٢} انظر التبيين والتكميل (٣/ ٣٣١)

^{٢٢٣} انظر شرح الحملا لابن عصفور (٢/ ١٧٧)، و التبيين والتكميل (٤/ ٢٣١)

و (أوشك) ليس شهرة (كاد)، ولا بكثرة، ولا بتصرفه،
ويتحلف عن (كاد) في أمورٍ يحتصُّ بها الأخير.



بجمع السحابة على عدّ (كان) أمّ بابها قائد لا حلاف فيه،
و لتصريح بذلك شائع في مصنفاتهم كثرة ملحوظة.

و إنما حُملت (كان) أمّا لأحواتها من أفعال بابها لثمانية
أوجه، وهي على سبيل الإجمال

١ - إن (كان) التامة دالة على الكور، والكور يعم جميع
مدلولات أحواتها، إذ كل شيء داخل تحت الكور.

٢ - إن (كان) تدل على مطلق الرمان الماضي، و (يكور) تدل
على مطلق الرمان المستقل، وسائر أحواتها تدل على رمان
مخصوص

٣ - لاليتها على كور مطلق، وسائر أحواتها تدل على كور
مقيد، والمفيد فرع عن المطلق.

٤ - كونها أكثر استعمالاً من سائر أحواتها

٥ - توسعهم فيها بما لا يستعمل في غيرها، وعدم تحلفها عن شيء جار في أحواتها.

٦ - بقية أخوات (كان) تصلح أخباراً لها، ولا تصلح هي خبراً لإحداهن.

٧ - سعة أقسامها.

٨ - اختصاصها بأمور دون سائر أحواتها.

وهذا تفصيل الكلام في هذه الأوجه:

— الوجه الأول:

لوحة الأول من الأوجه الداعية إلى انصر (كان) أمّا للباب هو: أن (كان) التامة دالة على الكون، والكون يعم جميع مدلولات أحواتها؛ إذ كل شيء داخل تحت الكون^{٢٢٤}.

— الوجه الثاني:

إن (كان) دالة على مطلق الزمان الماضي، و(يكون) دالة على مطلق الزمان المستقبل، بخلاف غيرها من أفعال هذا الباب، فإنها تدل على زمان مخصوص، كالصباح والمساء، والعام أصل للحاضر، والمطلق أصل للمقيد، والإفراء أصل للتركيب^{٢٢٥}.

^{٢٢٢} انظر كشف المشكل للحبرة اليمني (٢٢٦/١)، واللباب معكري (١٦٦)، وحاشية الصبيان على

لأسموي (٢٢٥/١)

^{٢٢٤} انظر اللباب معكري (١٦٦/١)

— الوجه الثالث:

إنَّ معنَى (كان) الدَّلالةُ على كونٍ مطلقٍ، وسائرُ أخواتها تدلُّ على كونٍ مقيدٍ، والمقيّدُ فرغٌ عن المطلق.

فمعنى كان زيدٌ قائماً: لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمان الماضي، ومعنى صار زيدٌ قائماً: لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمان الماضي بعد أن لم يكن، ومعنى أصبح زيدٌ قائماً لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمان الماضي وقت الصبح، وكذا سائرُها، فهي كلّها معنى الكون مع قيدٍ آخر، كما ترى^{٢٢٦}.

— الوجه الرابع:

إنَّ (كان) أكثرُ استعمالاً في كلام العرب من سائر أخواتها، ودليلُ ذلك حذفُهم نون (يكن) بشروطها التي سيأتي ذكرُها^{٢٢٧}، والعربُ إذا كثُرَ لفظٌ على لسانهم التمسوا له الخفةَ^{٢٢٨}.

— الوجه الخامس:

توسَّعَهم فيها بما لا يُستعملُ في غيرها، وعدم تحلُّفها عن شيءٍ جارٍ في أخواتها^{٢٢٩}.

^{٢٢٦} شرح الرصعي على الكافية (١٨١/٤، ٨٢، ٢٠٢)، وتعليق الفرائد للحمادي (١٦٠/٣، ١٧١، ٧٢)

^{٢٢٧} انظر ص (١٥٨) من هذا الكتاب

^{٢٢٨} انظر اللباب للعكبري (١٦٦/١)، والتكميل والتكميل (٢٢٨/٤)، وتعليق الفرائد للحمادي (٢٢٩/٣)

^{٢٢٩} انظر شرح التسهيل لمصنفه (٢٦٥/١)

— الوجه السادس:

لِنْ بَقِيَّةِ أَحْوَاتِ (كَانَ) تَصْلُحُ أَحْبَاراً لَهَا، كَقَوْلِكَ: كَانَ رِيذٌ
أَصْبَحَ مُنْطَلِقاً، وَلَا يَحْسُنُ: أَصْبَحَ رِيذٌ كَانَ مُنْطَلِقاً^{٢٢٠}.

— الوجه السابع:

سَعَةُ أَقْسَامِهَا، بخلاف ما سواها من أفعال هذا الباب، ومن
أقسامها:

أولاً : الناقصة:

وهي على أربعة أقسام، سيأتي تفصيل الكلام فيها، ونذكر ما
في بعضها من الخلاف^{٢٣١}، وهي^{٢٣٢}:

١ — التي تدلُّ على أمرٍ وقع في الزَّمان الماضي، ثم
انقطع، كقولك: كَانَ رِيذٌ مَرِيصاً، وهو اليوم صحيحٌ.

٢ — التي تدلُّ على الأمر المُشاهد في الحال، وقد كان على
تلك الصفة فيما مضى من الزَّمان، كقوله تعالى:

^{٢٢٠} انظر اللباب لتعكيري (١٦٦ ١)، ولا يقال هذا قد سبق أو (كان) مراد بين الأمرين المتلزمين،

واسم أصبح وخبر ما من تلك، فلم لا تكون (كان) راندة هـ^٩

والجواب هذه قضية أخرى، والكلام لأن في نصالة (كان)، وليس في راندة وبعضا ريانها، ثم سماع
في مثل ما الموضع، وسبق من الحكم بالراندة فرع، والاصل الحكم بالانصالة، ثم هو محذوح الى مراع،

ومقصود عليه في غير ما جهر مفيد في باب التعجب

^{٢٢١} انظر ص (١٣١) من هذا الكتاب

^{٢٢٢} انظر النحل في اصلاح الحلال لابن السيد البطيوسي (١٦٣ ١٦٤)

(وكان الله عليماً حكيماً)^{٢٣٣}.

٣ - التي بمعنى صار مفيدة الانتقال من صفة إلى صفة،
أو من حقيقة إلى حقيقة، نحو قوله تعالى: (فكانت هباءً
منثوراً)^{٢٣٤}.

٤ - الشأبية التي اسمها صمير الشأن أو القصة وحبرها
حملة، نحو: كل قلم ريذ.

ثانياً: التامة:

وهي على قسمين^{٢٣٥}:

أ - الزائدة: وسيأتي تفصيل الكلام فيها^{٢٣٦}

٢ - وغير الزائدة، وهي على أنواع

أ - الشأبية: عدد من يراها قسماً من أقسام التامة^{٢٣٧}.

ب - التي بمعنى ثبت: قال ابن مالك "وثبت كل شيء بحسه،
فتارة يُعبرُ عنه بالأزلية، نحو: كان الله ولا شيء معه.

ونارة يُعتر عنه بحدث، كقوله:

^{٢٣٣} الفج ٤

الم اقمه ٦

^{٢٣٤} انصر شرح الجمن لآين حروف (٤٣٨/١).

^{٢٣٥} انظر ص (١٤) من هـ الكتاب

^{٢٣٦} انظر ص (١٣٤) من هـ الكتاب

إذا كان الشتاء فأدقنوني فإن الشَّيْح يُهرمه الشتاء

وتارة يُعْتَر عنه بحضر، كقوله تعالى: (وإن كان ذو
عسرة)^{٢٣٨}.

وتارة يُعْتَر عنه بقدَّر، أو وقع، نحو: ما شاء الله كان^{٢٣٩}.

قال المرادي: "النعير بقدَّر مشكل؛ لأنَّ (شاء الله) بمعنى
قَسَر، فبِتَحْدُ السبب والمُسَبَّب"^{٢٤٠}.

ج - والتي بمعنى حُلُق، يُقَالُ: كان عبدُ الله، أي: حُلُق. ذكر ذلك
ابن عصفور^{٢٤١}، وأبو حيان عن بعض أصحابه، ثم قال مستدرِكُ
علي ابن مالك: فأما قوله: بمعنى حُلُق، فهي التي بمعنى حدث،
وكان قد ذكر أنها تأتي بمعنى حدث، فجعلهما معيين، وهما
معنى واحد^{٢٤٢}.

د - والتي بمعنى أقام، ومن ذلك قول الشاعر:

كانوا، وكذَّ، فما ندري على وهل

أ نحن فيما لنشأ أم هم عجل

^{٢٣٨} البغداد ٢٨

^{٢٣٩} انظر شرح - التصحيح بمصنفه (٢٤٢/١)

^{٢٤٠} انظر معني العرف عند المرادي (١٧٦/٣)

^{٢٤١} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١٣/١)

^{٢٤٢} انظر النجيب والتكميل لأبي حيان (١٣٩/٤)

هـ - والتي بمعنى كفل، يُقال: كُنْتُ الصَّبِيَّ: كَفَلْتُهُ، ومصدرُها: كِيَانَةٌ.

و - والتي بمعنى غرل، يُقال: كُنْتُ الصُّوفَ: غَرَلْتُهُ.

وهنا خمسُ مسائل:

المسألة الأولى: في حدِّ الأفعال الناقصة، والأفعال التامة^{٢١٣}:

قالوا: الناقصة ما وُضِعَ لتقرير الفاعل على صفة.

والتامة: ما وُضِعَ لصفةٍ وتقرير الفاعل عليها.

قال الجامي في شرحه على الكافية: "ما وُضِعَ؛ أي: أفعالٌ وُضِعَتْ لتقرير الفاعل على صفةٍ؛ أي: العمدة فيما وُضِعَتْ له هذه الأفعالُ هو تقريرُ الفاعل على صفة.

ولا شك أن هذه الصفة حارِجةٌ عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموصوع له؛ أن ذلك التقرير نسبةٌ بين الفاعل والصفة، فكلُّ من طرفيها خارجٌ عنها.

^٢ انظر التعريف للجر جاني (٣٣)، والتوفيق على مهمات التعريف للمدوي (٨٠)، والخافيه لآب الحجب (٢١)، وشرح الأتمودج للآرنيلي (٩٩)، وشرح المفصل لآب الحجب (٦١/٣)

فخرج من الحدّ الأفعال التامة؛ لأنها موصوعة لصفة
وتقرير الفاعل عليها، فكلّ من الصفة والتقرير عمدة فيما وصعت
له، لا التقرير وحده.

وإما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموصوع له في الأفعال
الناقصة، لا التامة؛ لاشتغالها على معان رائدة على ذلك التقرير،
كالرّمان في الكلّ، والانتقال والدّوام والاستمرار في بعضها.

ولو جعل الموصوع له جزئيات ذلك التقرير، فيقال (صار)
مثلاً موصوعاً لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال إليه في
الرّمان الماصي، وكذا كلّ فعلٍ منها، فلا شك أنّ كلّ جزئيّ تصمّم
الموصوع له بالنسبة إلى ما هو موصوع له، والصفة حارّة
عه

فصرح الأفعال التامة منها، ولا ينبغي أن يجعل اللام في
قوله: (التقرير الفاعل) للعرض، لا صلة الوضع، ولا شك أنّ
العرض من وضع الأفعال الناقصة هو التقرير المذكور، لا
الصفات، بخلاف الأفعال التامة، فإنّ العرض من وضعها
مجموعها، لا التقرير فحسب، كما عرفت، فخرجت عن حدّها،
فظهر بما ذكرنا أنّ هذا الحدّ لا يحتاج إلى قيد رائد لإخراج
الأفعال التامة أصلاً^{٢٤٢}.

^{٢٤٢} الفوائد الصبابة شرح كافيه ابن الحاجب للجامي (٢٨٦ ٢٨٧)

وقول الجامي: إن هذا الحدّ، بما شرحه وأوضحه منه، غير محتاج إلى قيدٍ لإخراج الأفعال التامة، إشارة إلى ما ذكره الرصي في شرح هذا الحدّ، قال: قوله: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، كان ينبغي أن يُقدّر الصفة، فيقول: على صفة غير مصدره، فإن (ريد) في: ضرب ريداً، أيضاً متّصف بصفة الصّرب، وكذا جميع الأفعال التامة، وأمّا الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة متّصفة بمصادر الناقصة، فمعنى كان ريداً قائماً: أن ريداً متّصف بصفة القيام المتّصف بصفة الكون؛ أي، الحصول والوجود، ومعنى صر ريداً غيباً: أن ريداً متّصف بصفة العي المتّصف بصفة الصيرورة؛ أي: الحصول بعد أن لم يحصل^{٢٤٥}.

المسألة الثانية: في اختلافهم في سبب تسميتها ناقصة وتامة، وهم في هذا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

مذهب جمهور، منهم: المبرّد، وابن السراج، وأبو عليّ الفارسي، وابن جني، وابن برّهان، وعند القاهر الجرجاني، والاستاذ أبو عليّ الشّلّونين، وابن يعيش^{٢٤٦}.

^{٢٤٥} شرح الكافية سرصي (١٨٢٤) وانظر أيضاً شرح اللؤلؤية نظم للكافية لابن الحاجب (٣٦٣-٦٤)، وشرح الفريد بن سفيان (٣٠٨)، وحاشية الجرجاني على المعطول للتهنباري (٥).
^{٢٤٦} وغير هؤلاء هو مذهب سيّوبه، وهو ظاهر كلامه انظر شرح التمهيد لمصنفه (٣٣٨، ٤١)، ولا تصح لأبي حيان (١٥٢) وحاشية الشّيبخ بن عليّ الكهلي على الفطر (١٠٢) والهمع للسيوطي (١٠٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٩٧).

قالوا: إنما سُمِّيَتْ ناقصةً لأنها تدلُّ على زمنٍ دون حدثٍ، فنقصت بهذا عما سواها من الأفعال الدالة على الحدث ورمائه، وهم، الحدث والزمان، تمام دلالة الفعل، فالتامُّ من الأفعال، وهو ما سوى كان وأحواتها وما حمل عليها، ما دلَّ عليهما معاً، ونقصت الدلالة على الحدث، من كان وأحواتها، سببُ تسميتها ناقصةً.

وأضاف آخرون فقالوا: ولعدم دلالتها على الأحداث لم يُنطق لها بالأحداث، أي بالمصادر^{٢٤٧}

وانصر لهذا المذهب قومٌ، وتعرَّص للردِّ عليه والفول بطلانه آخرون.

فممن انتصر له العصامُ الإسفراييني موافقاً في عدم دلالة هذه الأفعال على الأحداث، قائلاً باشتمالها عليها، ومفرقاً بين الأمرين بقوله: "وجهُ نقصانها عندهم أنها لا تدلُّ على الحدث، وإنما تدلُّ على الزمان فقط. وفيه نظر؛ لدالتها على النسبة

^{٢٤٧} ذهب ابن حر وها في شرح الجمن (١، ٤١٥)، وابن عصفور في شرح الجمل بيبص (١/ ٣٨٥، ١٦) إلى أن هذه الأفعال الناقصة مشتقة من أحداث لم ينطق بها قال ابن عصفور "والصحيح أنها مشتقة من حدث" لم ينطق به. وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع، ويهملون الأصول والذي حمس على التعمد مصدر بهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنها أفعال، فيبني أن تكون بصيغة سائر الأفعال في أنها عاجزة عن حدث ومع تدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث فمرهم بها وبناء اسم الفاعل منها نحو كر فانما، وإن كان منطلقاً والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبني اسم الفاعل بالزمان فيبين تبيين لا تدل على الحدث، إذ قد رفض النطق به فانجواب ابن الحبر الذي عوص منه بقود في الدلالة على حركة الفاعل ويمكن إبطال دعوى ابن حروص وابن عصفور بما سيأتي بيانه وانظر شرح النسيب بمصنفه (١/ ٣٣٨، ٤١)، وللهمع للسيوطي (٢/ ٧٤)

أيضاً. ولا يردُّ عليه ما أُورد من أنَّ صار يدلُّ على الصيرورة،
وهذا حدث؛ لأنَّ الحدث معنىً مستقلاً بالمفهومية، والصيرورة
وأحوالها المعنوية في مفهومات هذه الأفعال نسبٌ مخصوصة، لا
مطلقة، ولو كان الحدث مفهوماً مستقلاً لكان (صرب) دالاً على
حدثين، هما: الصرب والتُّبوت. نعم: يتَّجهُ عليه أنا لا نسلِّمُ أنَّ
هذه الأفعال غيرُ مشتملةٍ على الحدث، فكان مثلاً معناه التُّبوت
المستقلُّ بالمفهومية والرُّمَس، وتُتوت هذا التُّبوت للفاعل، إلاَّ أنه
رُتِمَا بجعلِ فاعلٍ هذا التُّبوت جملةً، فـ (كان ريدٌ قائماً) معناه:
نبت قيامُ ريدٍ، والفاعلُ مجموعُ الجملة، والمستحقُّ لإعرابِ الفاعلِ
هو المجموع، إلاَّ أنه أُجري إعرابُ الفاعلِ على الجراء الأول كما
أُجري إعرابُ الحال الذي يستحقُّه مجموعُ الجملة على الجراء
الأول في: بعته شاة بدرهم، بنصب (شاة).

ونُصبِ الجراء الثاني من الفاعل^{٢٤٨} لمُشابهته بالمفعول في
وقوعه بعد المرفوع، واقتضاء الفعل إيّاه.

ونظيره جعلُ الجملة مفعولاً في نحو: علمتُ زيداً قائماً، فإنَّ
المعلومَ مجموعَ الجملة، إلاَّ أنه أُجري إعرابُ المفعول الذي
استحقَّه المجموعُ على كُلِّ من الجزأين^{٢٤٩}.

^{٢٤٨} الذي هو خبرُ كان، بناءً على منبهة من أن فاعلُ كان هو اسمها وخبرها معاً
الجرُّ شرطٌ - القريد للعصام لإسفر البهي، ٣٠٨-٣٠٩

وممّن تعرّص للردّ على هذا المذهب، وهم كثر، والقول
بطلانه الرّضيّ في شرحه على الكافية، وابن مالك في شرحه
على التسهيل، وأبو حيان في الارتشاف، والسيوطي في الهمع،
وغيرهم.

قال الرضيّ: "وما قاله بعضهم من أنها سُمّيت ناقصةً لأنها
تدلّ على الزّمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأنّ (كان) في نحو:
كان زيد قائماً، يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق،
وحرره يدلّ على الكون المحصور، وهو كون القيام؛ أي:
حصوله، فجاء أولاً بلفظ دلّ على حصول ما، ثم عيّن بالحرر
ذلك الحصول، فكأنك قلت: حصل شيء ما، ثم قلت: حصل القيام،
فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً، ثم تخصيصه، كالفائدة في
صميم الشّأن قبل تعيين الشّأن، على ما مرّ في باب، مع فائدة
أخرى ههنا، وهي دلّالته على تعيين زمان ذلك الحصول المفيد،
ولو قلت: (قام زيد) لم يحصل هاتر الفائدتين معاً، فـ(كان) يدلّ
على حصول حدث مطلق تقييده في حبره، وحرره يدلّ على حدث
معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكنّ دلالة كان على
الحدث المطلق؛ أي. الكون، وصعوبة، ودلالة الحرر على الزمن
المطلق عقليّة. وأمّا سائر الأفعال الناقصة، نحو: صرّ الدّالّ على
الانتقال، وأصبح الدّالّ على الكون في الصّبح أو الانتقال، ومثله
أحواته، وما دام الدّالّ على معنى الكون الدائم، وما زال الدّالّ

على الاستمرار، وكذا أحوائه، وليس الدال على الانتفاء، فدالتها
على حدث معين لا يدل عليه الخبر في عاية الظهور، فكيف
تكون جميعها بأقصة بالمعنى الذي قالوه^{٢٥}.

ودهب ابن مالك إلى نطائ هذا المذهب من أوجه عشرة،
قال: "ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:

الأول: إن مدعي ذلك معترف بعلة هذه العوامل، والعلة
تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدال على الحدث
وحده المصدر، والدال على الزمان وحده اسم الزمان، والعوامل
المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على
أحد المعنيين دون الآخر

الثاني: إن مدعي ذلك معترف بأن في كل فعل دلالة على
المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما رعم إخراج لها عن
الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: إن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة
بالزمان لصار أن تتعقد حملة تامة من بعضها ومن اسم معنى،
كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جوار ذلك دليل على
نطائ دعواه.

^{٢٥} انظر شرح الرصافي على كافيته من المحاجد (٤: ١٨١-١٨٢)

الرابع: إن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة محتصة
لرمال معبر فلا يمتد بعضها من بعض إلا بالحدث، كقول:
أهان وأكسرم، فإيهما متساويان بالنسبة إلى الرمان، مفترقان
بالنسبة إلى الحدث، فإذا فرض روال ما به الافتراق، وبقاء ما به
التساوي، لرم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على
صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك لم يكر فرق بين: كان ريد
عيب، وصار غنياً، والفرق حاصل، فنطل ما يوجب خلافه. ولو
كان الأمر كذلك لرم تناقض قول من قال: أصبح ريد طعد،
وأمسى مقيماً؛ لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: ريد قبل وقتنا
طاعراً مقيماً، وإما يزول التناقض بمراعاة دلالة العلية على
الإصباح والإمساء وذلك هو المطلوب.

الخامس: إن من جملة العوامل المذكورة: انفك، ولا ند
معها من باب، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك،
بل على زمن الخبر، لرم أن يكون معنى: ما انفك ريد غنياً: ما
ريد غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك بقيصر المراد،
فوح بطلان ما أفضى إليه

السادس: إن من جملة العوامل المذكورة: دام، ومن شروط
عمالها عمل كل كونها صلة لـ(ما) لمصرية، ومن لوازم
صحّة ذلك تقدير المصدر في موضعها، كقولك: جذ ما دمت

واجداً؛ أي: جُذَّ مُدَّةُ نِوَامِكَ واجداً، قَلَوُ كَانَتْ دَامَ مُحَرَّدةً عَنِ
الْحَدِثِ لَمْ يَقَمْ مَقَامَهَا اسْمُ الْحَدِثِ.

السابع: إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَصَادِرُ لَمْ تَدْخُلْ
عَلَيْهَا أَنْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مُلَكِينَ)^{٢٥} لِأَنَّ أَنْ هَذِهِ وَمَا
وُصِلَتْ بِهِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ جَاءَ مَصْدَرُهَا صَرِيحاً فِي
قَوْلِ الشَّاعِرِ:

نَنْزِلُ وَحَلَمُ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وَقَدْ حَكَى أَبُو رَيْدٍ فِي كِتَابِ الْهَمْرِ مَصْرَ فَنِيٍّ مُسْتَعْمِلاً،
وَحَكَى غَيْرُهُ. طَلَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا ظَلُّوْلاً.

وَجَاؤُوا بِمَصْدَرٍ كَادَ فِي قَوْلِهِمْ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كِيداً؛ أَيُّ:
وَلَا أَكْذُ كِيداً. وَكَادَ فَعْلٌ نَاقِصٌ مِنْ نَابِ كَرٍ، إِلَّا أَنَّهَا أَصْعَفُ مِنْ
كَرٍ؛ إِنْ لَا يُسْتَعْمَلُ لَهَا اسْمُ فَاعِلٍ، وَاسْمُ فَاعِلٍ كَانَ مُسْتَعْمِلاً، وَلَا
يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا أَمْرٌ، وَالْأَمْرُ مَنْ كَانَ مُسْتَعْمِلاً، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ مَصْدَرُ
كَرٍ، وَهِيَ أَصْعَفُ مِنْ كَرٍ، فَأَنْ لَا يَمْتَنِعَ مَصْدَرُ كَرٍ أَحَقُّ
وَأَوْلَى.

الثامن: إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَوْ كَانَتْ لِمُحَرَّدِ الرَّمَا نِ لَمْ يُعَبَّ عَنْهَا
اسْمُ الْفَاعِلِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ كَانَتْ لَكُمْ أَجْرًا،

^{٢٥} الأعراف ٢٠.

وكائنٌ عليكم وريراً)، وقال سيبويه: (قال الحليل: هو كائنٌ أخيك
على الأسبحاف، والمعنى: كائنٌ أخاك). هذا بضمه^{٢٥٢}. وقال
الشاعر:

وما كلُّ من يُندي البشاشة كائنٌ
أحاك إذا لم تُلَفه لك مُجدد

لأنَّ اسم الفعل لا دلالة فيه على الرمان؛ بل هو دالٌّ على
الحدث وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر. ومثل ذلك قولُ
الشاعر:

فصلى الله يا أسماءُ أنْ لستُ رائلاً
أحُكَّ حتى يُعمض العير مُعمرُ
أراد: لستُ أرا لُ أحُكَّ، فأعملُ اسم الفاعل عمل الفعل.

التاسع: إنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على
الرمان؛ لأنَّ دلالة على الحدث لا تتغيَّر بفرائن، ودلالة على
الرمان تتغيَّر بالفرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالة
على الزمان.

العاشر: إنَّ هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث،
محلصة للرمان، لم يُبَيَّن منها أمرٌ، كقوله تعالى:

(كوتوا قوامين بالقسط)^{٢٥٣}؛ لأنَّ الأمر لا يُبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها هو الظاهر من قول سيوييه والمترّد والتسيرافي. وأحار التسيرافي الجمع بين كان ومصدرها نوکیداً، ذكر ذلك في شرح الكتاب^{٢٥٤}.

وبقيل المرادي هذه الألوح العشرة، ثم قال: "ولا يحفل ما في بعض هذه الألوح من الصعف"^{٢٥٥}.

وذكر السيوطي في الهمع بعضاً ممّا ذكره ابن مالك من ألوح الرتد، ثم قال: "ويبنى على هذا الخلاف عملها في الطرف، والجار والمجرور".

فمسرّ قبل دلالتها على الحدث أجاز عملها فيه، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله تعالى: : (أَ كَانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ^{٢٥٦} نَ كَانُ). ومن قال: لا يدلُّ عليه معة.

وقد صرّح الفارسي بأنها لا ينعلقُ بها حرف الجرّ، ثم قال: وفي عملها في طرف الزمان بطرّ. انتهى.

^{٢٥٣} النساء ١٣٥

^{٢٥٤} شرح التسيير بمصنفه (٢٢٨ : ١٠)، وانظر أيضاً حاشية الشيخ بين على الفاكهي (١٠ : ٢)

^{٢٥٥} تعليق الفراء على التماميني (١٧٤ / ٢)

^{٢٥٦} يونس ٢

وحكى أبو حيان الخلاف الذي في عملها في الظرف
والمحرور في عملها في الحال.

فمن منعه قال: لأنه لا استدعاء لها للحال، والعامل مستدع.
ومن جوزّه قال: الحال يعمل فيه هاء، وليس فعلاً، فـ(كان)
أولى.

وأما نصنها المصدر فالأصح منعه، على القول بإثباته لها،
لأنهم عوّصوا عن النطق به الحر.

وأحاره السيرافي وطائفة، فيقال: كان ريذاً قائماً كونا^{٢٥٧}.

المذهب الثاني:

وعليه الجمهور الأكبر، وأعلب المتأخرين.

فألوا: إمّا سُميت بواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع بعدها،
وإمّا لم تكتف بالمرفوع بعدها؛ لأن حدثها، على ما مرّ بيانه،
مقصود إساده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولنا: كان
ريذاً عالماً، هو وجد اتّصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع
غير واف بذلك، فلهدا لم يستعن الفعل بمرفوعه عن الحر التالي،
فكان الفعل لهذا جديراً بأن يتسب إلى النقصان^{٢٥٨}.

^{٢٥٧} انظر جمع اليومع للسيوطي (٧٠، ٧٥، ٨٢)، وارتشاف لابي حيان (٧٥/٢)، وشرح الفكهري
على القطر وحاشية الشيخ بس عليه (١٤/٢).

^{٢٥٨} انظر الكتاب (٤٥١)، وشرح المفصل لابي الحاجب (١٢/١)، وشرح الامودج للترسيبي (١٩٩)،
وشرح التهجيد بمصنفه (١٠٣٤٠، ٤١).

المذهب الثالث:

جمع فيه أصحابه بين المذهبيين السابقين، وعلّة النقص عندهم مركبة، وليست مفردة، كما هو عند أصحاب المذهبين السابقين، وممن ظاهر نصوصهم تقول بذلك ابن الخشاب وابن الأنباري، فعندهم أنّ هذه الأفعال سُميت بواقص لعدم دلالتها على الحدث، ولافتقارها إلى أحداها.

قال ابن الخشاب: "والفرق بينها وبين بقية الأفعال أنّ هذه تدلّ على أرمنية مجردة من الأحداث، والأفعال موضوعة للدلالة على الأحداث وعلى أزمنتها المعيّنة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: صرب زيدٌ عمرًا، دلّ لفظُ صرب على الحركة المسمّاة ضرباً، وهي الحدث، وعلى زمانها، وهو الماضي، وإذا قلت: كان زيدٌ قائماً، دلّت (كان) على أنّ قيام زيدٍ وقع في زمنٍ ماضٍ، ولهذا لرم (كان) وأحواتها من الأفعال النواقص منصوبها، ولم يلزم (صرب) وأشباهها منصوبه؛ لأنّ منصوب (كان) متّزلّ منزلة الحدث، وقائم مقامه.

ومن الفرق بين (كان) وبقية الأفعال أنّ منصوبات الأفعال غير مرفوعاتٍ في المعنى، ومنصوبات (كان) وأحواتها هي مرفوعاتٌ في المعنى؛ لأنّ معموليها، وهما اسمها المرفوع وحبرها المنصوب، هما مبتدأٌ وحبرٌ في الأصل، والمبتدأ إذا كان حبره مفرداً فهو هو في المعنى، أو متّزلّ منزلته.

ولافتقار هذه الأفعال: أعني (كان) وأخواتها، إلى الأحبار
سُميت بأقصة^{٢٥٩}.

ولعلَّ نصرَّ ابن الأنباري في أسرار العربية يُدخله في هذا
المذهب، قال: "وأما صار فتستعمل بأقصة وتامة، وأما الناقصة
فتدلُّ على الزمان المجرد عن الحدث، وتفتقرُ إلى الحر، نحو:
صار زيدٌ عالماً، مثلُ (كان) إذا كانت ناقصة، وأما التامة فتدلُّ
على الزمان والحدث، ولا تفتقر إلى خبر، نحو: صار زيدٌ إلى
عمرو، مثلُ (كان) إذا كانت تامة"^{٢٦٠}.

المسألة الثالثة: الخلافُ في حقيقة (كان وأخواتها) بين
الفعليَّة والحرفيَّة.

أ - الجمهور: على أنها أفعال.

ب - وذهب جماعة: إلى القول بحرفيَّة (ليس)، وفعليَّة ما عداها.

ج - الزَّجَّاجيُّ عبَّر عنها بالحروف.

شرح المسألة:

أ - استدلَّ الجمهورُ على فعليَّتها بأُمور:

^{٢٥٩} انظر المترجم لابن الحشاش (١٢١-٢٥)

^{٢٦٠} نصر أسرار العربية لابن الأنباري (١٣٣، ٣٤، ١٣٧)

أولها: تصرُّفُها كتصرُّفِ الأفعالِ التامة. تقول: (كان، يكون، كُن، كائن، مَكُون، كَوْن)، كما تقول: ضرب، يضرب، ضربت، ضارب، مضروب، ضربت^{٢١١}.

ثانيها: اتصال صمائر الفاعلين بها، ظاهرة ومستتر، ومعلوم أنها لا تتصل إلا بالأفعال.

وقول أبي علي^{٢١٢}: إن اتصال صمائر الفاعلين بها ليس ليلاً على فعليتها مردود من وجوه، ليس هذا محلُّ بسطها وشرحها.

وثالثها: اتصال تاء التأنيث بها، ومعلوم أنها لا تتصل إلا بفعل، ولا ينقض هذا بقاء رُبَّتْ وثُمَّتْ، وثُمَّتْ، ولات.

ورابعها: إعمالها محدوفة بعد إن ولو وأَنْ، نحو: إن حيراً فحيراً، ولو حاتم من حديد، وأما أنت يا نضر، وإعمال الأفعال محدوفة شائع مطرد، ولا ينقص بإعمال (أَنْ) المصدرية محدوفة، أو (رُبَّتْ) بعد الواو أو الفاء، فهذا في الحروف على خلاف الأصل فيها.

^{٢١١} قد يترك على هذا الدليل، ليعال الفور باستعمال مصادر هذه لأفعال غير مسند، كما مر بيانه، ومن سقم في بعضها، فقط، والخلاف في استعمال أسماء المفعول منها، قائم أيضاً، فقد جازم قوم منهم سيبويه والفرج والسيرافي ومنعه حرون ميمد أبو عبيد القاسمي واستعمال المبني للمجهول منها، صنوع واجزء الفرع، وكذا الأمر والمصدر من م ر أ و حواتي غير مسموع، وعليه، فنصرفها بين كتصرف م عده من التامة المنصرفه وانظر سر - الجمل لأبي منصور (١/ ٣٨ - ٨٠) وأوضح المسائل لأبي حسان (١/ ٢٣٨)، والكتاب المنعكز (١/ ١٠٠)

^{٢١٢} المسائل انجنيبات لأبي علي (٢١١)

وخامسُها: دلالتها على الفعل المحذوف في باب اشتعال
الفعل عن المفعول بضميره، نحو: ريداً لست مثله.

وسادسُها: استتارُ ضمير الشأن فيها، نحو: كان زيد قائمً،
وتقديره: كان الأمرُ ريداً قائمً.

وسابعُها: اقترانها بالزمان، وهذا من خصائص الأفعال،
وليست الأسماء ولا الحروف مقترنة به، والقسمة ثلاثية لا غير.
وثامنُها: دخول علامات الأفعال عليها من نحو: قد،
والسين، وسوف.

وتاسعُها: إن نقصانها لا يُخرجها عن الفعلية، كما أن جمود
(عسى، ونعم، ونس، وليس، وفعل التعجب)، وغيرها مما لم
يتصرف، لا يخرجها عن الفعلية.

وعاشرُها: إن النوع إذا كانت له خواص لم يلزم أن يوجد
جميعها في كل شخص من أشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما
وجدت فيه تلك الخواص، أو بعضها، حكم له بحكم ذلك النوع،
كما أن بعض الأسماء قد يتعرى من بعض خواص الأسماء، ولا
يُخرجها ذلك عن أن تكون اسماً، وكذلك الصفات والأحوال قد
يتعرى بعضها من بعض خواص الصفات وخواص الأحوال، ولا

يُوجبُ ذلك أن تكون حارحةً عن حُكم أباؤها لنقصان ما نقص
من حواصنها وشروطها^{٢٦٢}.

ب - وأما الذين قالوا بحرفية (ليس)، وهم ابنُ السراج في
أحد قولين له، وابنُ شقير، وأبو عليّ الفارسيّ في المسائل
الحلّيات، وهو أحد قولين له أيضاً، وتبعه به جماعة، ونسب
الرحاجي في كتابه اللامات^{٢٦٤} هذا القول للكوفيين كذلك.

قال ابن السراج: "كنت أقول (ليس) فعلٌ مند أربعين سنة
تقليداً، والأظهر في لبس أنها حرف"^{٢٦٥}.

والجمهور على أنها لنفي الحال، وذهب عددٌ غير قليل إلى
أنها للنفي مطلقاً، قيل. وهذا مذهب سيوييه، وقالوا: وهو الأرجح.
ومن قال بحرفيتها قال إنها لمحرّد النفي.

ورغم الكسائي والعراء، قيل: والكوفيون، وقيل:
والبغداديون، أو طائفة منهم: أنها تكون عاطفة سقاء، قال أبو
علي "والبغداديون، أو طائفة منهم، قد أجازوا هذا، فحكوا: قام
القوم ليس زيدا، وقالوا: إن شئت صيرت ليس سقاء". وقال

^{٢٦٢} انظر على النحو لابن الوراق (٢٤٥)، ومرار العربية لابن الأثيري (٣٢)، وكتب المسك
بصيرته اليميني (٣٢٢ ٣٤)، واللباب للعكبري (١٦٤ ١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٦/٢)،
والحن في اصلاح الحظ لابن السيد البهليوسي (١٥٧ ٥٨)

^{٢٦٣} اللامات (٦)

^{٢٦٤} انظر شرح عيون الإعراب لابن فصال المجاشعي (٩٤)، وفيه "و لاظهر في لبس انها فعل" وظنه
بحريك والتي في الاصول لابن السراج (٨٢ ١) القول بفعاليتها

المرادي: "وممّن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عند الكوفيين ابن
 دشداد، والسيحاس، وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عن
 العدائين". وقال ابن هشام: "أثبت ذلك الكوفيون أو البعديون،
 على خلاف بين النقلة، وقال ابن فارس: "ورغم ناس أنها تكون
 من حروف السوف، نحو: صربتُ عبد الله ليس ريداً، وفام عبدُ الله
 ليس ريداً، ومررتُ بعد الله ليس ريداً، ولا يجوز حذفُ الباء؛
 لأنك لا تُصمرُ المرور والباء، ولو قلت: طستُ ريداً ليس عمراً
 فتم، حر. قال لبيد:

وإذا خُوربتُ فرصاً فاجزه

فإنما يُجرى الفتى ليس الجمَلُ

والبصريّون يقولون: لا يجوز العطف بـ(ليس)، وهي لا
 تُشبه من حروف العطف شيئاً؛ ألا ترى أنه يُتدأ بها ويُصمر
 فيها.

وروى سيبويه هذا البيت: إما يحري الفتى غير الجمَل.

فألوا وخطأ: رأيتُ ريداً (ليس) عمراً؛ لأنه لا يكون على
 تقدير هم فعلٌ بلا فعل

وكسان الكسائي يقول: أُجريت (ليس) في النسق مُحَرَّرِي
٢٦٦.

واحتج هؤلاء لحرفية (ليس) بأمور، وهي:
أولها: جمودها على صورة الماضي وعدم تصرفها.
وثانيها: عدم سماع مصدر لها.
وثالثها: كونها ليست على وزن من أوزان الفعل.
ورابعها: عدم التصرف في معموليها كسائر الأفعال.
وخامسها: تجرُّدها لفي الحال مثل (ما) أحتها، ومشابهتها
لها في عدم التصرف في معموليهما.
وسادسها: إهمالها وعدم إعمالها، ولو كانت فعلاً لما جاز
ذلك، احتجاجاً بما سُمع عن العرب: ليس الطيب إلا المسك،
سرفعهما معاً، ويقول أحدهم، وقد قيل له: فلان ينهددك. فقال:
عليه رجلاً لبسي، فأتى بالياء وحدها دون نور الوقاية، كما هو
مسموع في لعلي وليتي وإني وكأني ولكني، ولو كانت فعلاً
لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال مع نور الوقاية.

انظر النصاحي لأبي فرس (٢٦٦)، والحنيف لأبي علي (٢٦٤)، وشرح الجمل لأبي عصفور (١)
(٢٥٥)، ومعنى التلييب لأبي هشيم (٢٩٦)، وللجني الدفني للمرازي (٢٩٨)، والارنقاء لأبي حيان (٢)
١٧٩

وسابغها: أنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن تُردَّ إلى أصلها
إذا اتصلت بها التاء، فيقال في لست: ليست، فلما لم تردَّ إلى
أصلها دلَّ ذلك على أن المَعْلَب حاسب الحرفية، لا الفعلية^{٢٦}

— وذهب المالقي مذهباً وسطاً، فقال: "اعلم أن (ليس)
ليست محصة في الحرفية، ولا محصة في الفعلية، ولذلك وقع
الحسلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها
فعل، وزعم أبو علي أنها حرف".

والموجب للحلاف بينهما فيها النظر إلى حذها، فتكون حرفاً
إذا هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، كـ (من، وإلى،
ولا، وما) وشبهها، أو النظر إلى اتصالها بقاء التانيث والضمير
المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فتقول: ليست هتة قائمة،
والريدون ليسوا قائمين، وزيد ليس قائماً، كما تقول: كانت هتة
قائمة، والريدون كانوا قائمين، وكان زيد قائماً، وهذه خواص
الأفعال، لا الحروف، فتكون فعلاً. وكل واحد منهما إذا وقف
على نطر الآخر تحصلت الموافقة بينهما، وانتفى الحلاف بينهما؛

^{٢٦} بقي أن يقال هذه الأمور السبعة وإن لم تكن كافية في الدلالة على حرفية ليس، فهي كافية في
الدلالة على اتصالها في شبه الحرف ونظر هذه الأدلة ومناقشتها والرجوع عليها في المسائل الحليبية
لابي علي (٢١٠-٢٠)، والإتصاف لابن الأثيري (١٦١/١-١٦٢ المسألة ١٨)، وشرح عيون الإعراب
لابر فصال (٩٤)، وشرح الرصي على الكافية (١٩٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢١٨-١)،
والجبر الداني لمرادي (٤٥٩-٦٠). وشرح المفصل لابن يعيش (١١١/٧-١٢)، ومعني اللبيد لابن
هشام (٢٩٣/٩٦)، والهمع لسيوطي (٢٨/١)، والخل في إصلاح الخلل لابن السيد البطلوسي
(١٦٢)، والبسيط لابن أبي الربيع (٦٣١-٦٥٢/٢-٥٣)

إذ لا نصحُ المنازعةَ فيه، والخلافُ إذاً إما هو من حيثُ الإطلاقُ
لاحتلافِ العَظَرَيْنِ. هل في الأصل، أو هل في المعاملة.

فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وُحِدَتْ بغيرِ خاصيةٍ من
حواصرِ الأفعال، وذلك إذا دخلتْ على الجملةِ الفعلية: إنها حرفٌ
لا غير، كـ(ما) الدافية، كقول الشاعر:

تُهْدِي كَتَائِبَ حُصْرٍ أليس يعصمها

إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بالجام

فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس) فيه؛ إذ لا خاصية
من حواصرِ الأفعال فيها.

وإذا وُحِدَتْ شَيْءٌ من حواصرِ الأفعال التي ذكرناها قبلُ،
فيلزمُ إنها فعلٌ؛ لوجود حواصرِ الأفعال فيها^{٢٦٨}.

ج - الرَّجَاحِي عِترَ عر (كان) وأحواتها بالحروف، قال:
"ناب الحروف التي ترفعُ الأسماء وتنتصب الأخبار"^{٢٦٩}.

ونسب هذا إلى بعضِ البصريين^{٢٧٠}، أو بعضِ النحويين^{٢٧١}،
وليس هناك تصريح باسم غير الرجاحي، وأظنه المقصود بهذا
اللعصر.

^{٢٦٨} انظر رصف المساني للمائقي (٣٠٠-٣٠١)

^{٢٦٩} الجمل للرجاحي (٤١)

^{٢٧٠} انصر اللسان للعكبري (١٦٤: ١)

^{٢٧١} انظر اسرار العربية لابن الأثيري (١٣٢)

وقد تعقب النحاة الزجاجي، وحاول بعضهم توجيه مذهبه،
فمما قالوه:

١ - إنما أراد بالحروف الكلم، فكأنه قال: بابُ الكلم التي
ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويُعبرُ النحويون عن الكلمة بالحرف،
مجاراً مرسلاً. وهذا واقعٌ كثيراً في كلام سيبويه والرجّاحي
وغيرهما في غير موضع.

وإنما حاز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام
حروفاً لأنها لما كانت محيطةً بالكلام صارت كالحدود له،
والشيء إنما يتحدّد بجهاته التي هي حروفه، فتسمية أبي القاسم
هذه الأفعال حروفاً ليست بمستحيطة في القياس.

قال ابن خروف: "هذا جائز لغة، لا اصطلاحاً"^{٢٧٢}، فهو في
الحدود والتعاريف معيب.

٢ - ولعله يكون عسَى بالحروف الطريقة؛ إذ كان لهذه
الأفعال في النحو طريقة تحالف فيها بقتة الأفعال، ولهذه العلة
حصّوهم من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر.

٣ - ولعله سمّاها حروفاً لضعفها من أمرين:

أولهما، أن كل فعلٍ مستقلٌّ مرفوعه، وأنت بالخيار في
مصوبه، إن شئت حئت به، وإن شئت لم تأت به، ولا يجوز ذلك

^{٢٧٢} شرح الجمر لابن خروف (٤١٥).

في منصوب (كان) وأحواتها، من حيث إنَّ أصل معموليها
المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تأتي بالمبتدأ بون الخبر، ولا
بالخبر دون المبتدأ، لا يجوز أن تأتي باسم (كان) دون خبرها،
ولا بخبرها دون اسمها.

وثانيهما: أنك لا تجزئ واحداً من هذه الأفعال أكد بمصدره،
ولا يُنَّسب به نوعه، أو عدده، كما هو الحال في الأفعال التامة،
فتقولُ فيها: صرب زيدُ عمراً ضرباً؛ إذا أردت تأكيد العامل
بالمصدر، وتقولُ: صرب زيدُ عمراً شديداً؛ إذا أردت بيان
النوع، وتقولُ: صرب زيدُ عمراً ضربتين؛ إذا أردت بيان العدد،
وهكذا جميع الأفعال، ولا يجوز ذلك في (كان) الناقصة
وأحواتها، لا تقولُ: كان زيدُ قائماً كوناً^{٢٣}، ولا كان زيدُ قائماً
كوناً شديداً، ولا كان زيدُ قائماً كونتين، وكذلك جميع أحواتها.

٤ - إن تسميتها حروفاً ليست ببعيدة في القياس والنظر
لعلتين:

أولاهما: إن الفعل الصحيح إنما وُضع في أصل وضعه
ليدلَّ على حدث واقع في زمانٍ محصلٍ، وذلك الحدث هو خبره
الذي يستفيد منه المخاطبُ منه إذا نكر، وذلك الحدث الذي هو خبره
مصمَّمٌ فيه، غير خارج عنه، وأحداث هذه الأفعال التي هي

^{٢٣} قد سبق بيان من السيرة في وغيره اجازوا تأكيد هذه الأفعال بمصادرهما في ص (١٥٠) من مد

أحبارها خارجة عنها غير مضمّنة فيها، فلمّا كان الحدث الذي هو حبرها خارجاً عنها أشبهت الحروف التي معناها في غيرها.

وثانيتهما: إنك إذا قلت: (ريد قائم) احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصّلة من لفظ الجملة، فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل لكل واحد منها معنى من تلك المعاني التي كانت غير محصّلة، فإذا قلت: (كان زيد قائماً) أفادت أنه كان فيما مضى، وإذا قلت: (أصبح) أفادت أنه وقع في الصباح، وهكذا. فلمّا كان بكل عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجملة تحتلّها قبل دخولها من غير تعبير للحبر أشبهت حروف المعاني التي تُفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة.

٥ - ولعلّه سمّاها حروفاً لشبهها بالحروف لصعوبها بعدم دلالتها على الحدث، وعدم مضارعتها للفعل المتعدّي، وعدم تصرف معظمها، أو نقصان تصرفها، وكونها ليست أفعالاً حقيقية، بل هي من أفعال العبارة واللفظ^{٢٧٤}.

المسألة الرابعة: ما لزم النقص من هذه الأفعال، وما جاء به وبالتمام.

^{٢٧٤} انظر الحلل في إصلاح الحلل لابن السيد البطليوسي (١٥٧-٦٠)، وشرح الجمل لابن حروف (١٥١)، و الباب للمكبري (١٦٤/١-٦٥)، و اسرار العربية لابن الأثيري (١٣٢)، و البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (٦٦١-٦٨)، وشرح الجمل لتعافقي (١٥).

— الجمهورُ على أنها كلها تأتي بالتمام والنقص إلا: ليس،
وفتي، وراي. قال الفاكهي والأزهري: "وأما ليس وفتي وزال
فملازمة للنقص، وما أوهم خلاف ذلك فهو ل^{٢٧٥}".

— أما (ليس) فمُجمَعٌ على ملازمتها للنقص، وحكي في فتي
وراى النقص، وهو الأشهر، والتمام، وبه قال عدد غير قليل من
النحاة، وهذا يفسرُ قول الإسفراييني: "وكلُّها تكون تامةً إلا
ليس" ^{٢٧٦}.

— أما فتي، وحكي فيها فتأ، وأفتأ لغة تميمية، وحكي
الصاغاني: فتؤ؛ من باب ظرف.

قالوا: وأما فتي، بكسر التاء، فملازمة للنقص، ولم يحك
فيها التمام غيرُ الصاغاني، فتكون بمعنى ذهب وسكر، وتنعه أبو
حيير في نكتة، ويحيء ما عداها بالتمام والنقص.

وحكى الفراء: فتأته عن الأمر، وأفتأته: سكنته وكسرتُه،
وفتأت النار وأفتأتها: أطفأتها. فهذه تامة.

وظواهرُ عددٍ من النصوص أن فتي ملازم للنقص، ولعائها
ملازمة للتمام، وليس الأمر كذلك؛ بل على ما شرحناه، هي
وأخواتها تأتي بالنقص والتمام، والأشهرُ فيها النقص.

^{٢٧٥} شرح الفاكهي على قطر اللدى (١٥/٢)، والتصريح على التوضيح (١٩١ ١)

^{٢٧٦} شرح انفراد نفعهم الإسفراييني (٢١٧)

وتوهم أبو حيان أن ما ذكره ابن مالك مما حكاه الفراء
تصحيح من ابن مالك، وصوابه بالناء المثلثة.

— وأما زال فتأتي ناقصةً ومصارعها يزال، فهو كخاف
بحاف، من باب: فعل يفعل، واوي العير، هذا هو الأشهر، وحكي
في مصارع يزيل، فتكون من صرب يصر.

وأحار أبو علي في المسائل الحليات أن تأتي زال يزال
تامة فاسماً، لا سماعاً.

ورغم الفراء أن الناقصة على فعل مغيرة من التامة، وكان
أصلها فعل، غيروها للفرق بين الناقصة والتامة، وهي من باب
حاف يخاف من الأحوف الواوي، على فعل يفعل.

ورغم أبو علي أنها مأخوذة من ريل، من الأجوف اليائي،
وهي من باب هاب بهاب، على فعل يفعل.

وقال ابن أبي الربيع: وكلاهما عندي مذهب.

وأما زال التامة فتكون متعدية بمعنى: مار و فرق؛ يقال:
زال الشيء من الشيء يزيله، يائية العير.

وتأتي لازمة بمعنى ذهب، واوية العير، يقال: زال
يرو^{٢٠٦}.

^{٢٠٦} انظر المسائل الحليات لأبي علي (٢٧١-٨٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (١-٣٣٣ ٣٤١-٣٠٠ ٤٣)،
وشرح الكافية الشافية له (٤-٤١٠)، و أوضح المسالك لابن هشام (١-٢٥٥)، والمساعد لابن عيسى-

— وقال الجامي: "وقد تُضمَّن كثيرٌ من الأفعال التامة معنى الناقصة، كما تقول: تَمَّ التسعة بهذا عشرة؛ أي تصير عشرة تامة، وكمل زيد عالماً؛ أي صار زيد عالماً كاملاً"^{٢٧٨}.

— وقال ابن أبي الربيع: "وجميع ما يُستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال الأصل فيه أن يكون تاماً، والناقصة منقولةً منه، وخرّدت إلى الرمان"^{٢٧٩}.

المسألة الخامسة: في أقسام كان الناقصة:

تنقسم كان الناقصة أربعة أقسام:

أولها: التي تدلُّ على أمرٍ وقع في الزمان الماضي، ثم انقطع، كقولك: كان زيدٌ مريضاً، وهو اليوم صحيح، وكان عمرو حائلاً، وهو اليوم عالمٌ، وكقول عند يعوث بن وقاص الحارثي:

وفد كنت بخار الحرور ومعمل الـ

مطي، وأمصي حيث لا حي ماضياً

وثانيها: التي تدلُّ على الأمر المُشاهد في الحال، وقد كان على تلك الصفة فيما مضى من الزمان من غير انقطاع، كقول

^{٢٧٨} الفوائد الصبابة للجامي (٢٨٦/٢)

السيوط في شرح النجم لأبي الربيع (٢٥٢ ٢)

الله تعالى: «وكان الله عليمًا حكيمًا»^{٢٨٠} فليس المرادُ به أنه كان بهذه الصِّفة فيما مضى وهو الآن على خلافها، ولكنَّ النَّاسَ لما طهر لهم أنَّ الله عليمٌ حكيمٌ أحبروا أنها صفاتٌ لم يرلُ موصوفاً بها، ومثله قولُ سلامة بن جندل:

كنا إذا ما أتنا صارخٌ فرغ

كان الصَّراخُ له قرع الطَّنايب

لم يرزُ أبهم كانوا على تلك الصِّفة ثم انقطع ذلك بعد، وإما المعنى أنَّ ما شوهد منهم الآن من إصراخ المستغيثِ خلقٌ قد علَّم عنهم قديماً.

— وهذا الذي ذكرته من القسمين الأوَّل والثاني مذهب ابن السِّيد^{٢٨١}، ولم يرتضه الرصِّيُّ، بل ذهب إلى أنَّ الانقطاع أو الاستمرار إنما تعيده القرائن، لا لفظة (كان)^{٢٨٢}، وهو مذهب ابن الحاجب في الكافية^{٢٨٣}.

وثالثُها: التي تأتي بمعنَى (صار) الناقصة^{٢٨٤}، فتُقْبَلُ الانتقال.

^{٢٨٠} الفصح ٤

^{٢٨١} الحئل في اصلاح الحئل لابن السيد البطليوسي (١٧٢-٧٤).

^{٢٨٢} انظر شرح الرصِّي على الكافية (١٨٩ ٤)

^{٢٨٣} الكافية لابن الحاجب (٢٠٢)

^{٢٨٤} وذهب فمما برسه في الأثيري في صرار العربية (١٢٦)، وابن الحاجب هي الكافية (٢٠٦)، والجرجاني في المفتتد (٢ ١ ٤)

والانتقال الذي الأصل فيه (صار) الأنظار فيه مختلفة:

فإمّا أن يكون من حالٍ إلى حالٍ بحسب العوارض، نحو:
صار زيدٌ غنياً، أو بحسب الدّوات، نحو: صار الطير حزفاً، ومن
هذا الثاني قوله تعالى: (وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا،
وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)^{٢٨٥} وقوله: (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا،
وَسِيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا)^{٢٨٦}، وقول الشاعر:

بنتهاء فقر، والمطي كأنها

قطا الحرب قد كانت فراحاً بيوصها

وإمّا أن يكون استقلاً حقيقةً، وهو واقع في العوارض
والدّوات، كالأمثلة السابقة، أو محازاً، كقولنا: صار الهرُّ عندنا
أسداً.

وإمّا أن يكون باعتبار المواضع: أي: انتقالاً من مكانٍ إلى
مكانٍ، كقولك: صار زيدٌ إلى عمرو.

وإمّا أن يكون لمجرد نسبة، كقولك: صار زيدٌ مني قريباً،
وصار زيدٌ فقيراً وغنياً.

ومجيء (كان) بمعنى (صار) قليلٌ.

^{٢٨٥} الواقعة ٥ ١

^{٢٨٦} النب ١٩ ٢٠

ولم أجد نصّاً، صريحاً أو غير صريح، يُفيد مجيء (كان) على جميع ما تحتمله صار من المعاني التي ذكرتها لصار^{٢٨٧}.

ورابعها: (كان) الشّائيّة، وهي التي اسمها صميرٌ محدود، يُسمّى صمير الشّأن، وحبرها حملةٌ مفسّرةٌ لذلك الصمير، وهي فعليةٌ فعلها ماص أو مصارع، أو اسميّةٌ من مبدأ وحبر.

نقول: كان قام ربّذ، وكان يقوم زيد، وكان ريدٌ قائمٌ، وكانت هذٌ قائمةٌ^{٢٨٨}.

والأكثر إن كان المحبر عنه مذكراً أن يكون الصميرُ صمير الأمر والشّأن، وإن كان المحبر عنه مؤنثاً أن يكون الصميرُ صمير القصّة، ويجوز العكس فيهما، وهو القليل. هذا مذهب الصريين والجمهور، فنقول على مذهبهم: كان ريدٌ قائمٌ، والأصل: كان هو ريدٌ قائمٌ؛ أي: الأمر والشّأن، ويجوز: كانت ريدٌ قائمٌ، والأصل: كانت هي ريدٌ قائمٌ؛ أي: القصّة، ومثله: كانت هذٌ قائمةٌ، والأصل: كانت هي هذٌ قائمةٌ؛ أي: القصّة، ويجوز: كان هذٌ قائمةٌ، والأصل: كانت هو هذٌ قائمةٌ؛ أي: الأمر والشّأن.

^{٢٨٧} انظر شرح المفصل لابن الحاجب (٢: ٨٠)، وشرح الكافية له (٢: ٩٠)، وشرح التاموز ج ثلاثين (٢٠٠).

^{٢٨٨} انظر شرح الرصعي على الكافية (٤: ١٨٩-٩٠)، والحلل في اصلاح الحلل لابن السيد الطيبرسي (٦٣: ٧٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١: ٤١-١٢)، ولابن خروف (١: ٤٣٧)، والفوائد الصبانية سبامي (٢: ٣٩٠-٩١)، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (٤: ٣٦٤-٦٦).

ومثله: كان يقوم زيد، على الأكثر، وتقول على الأقل: كانت يقوم زيد؛ إذا أردت بالأول الأمر والشأن، والثاني القصة.

ومذهب أهل الكوفة أن المحر عنه إذا كان مذكراً فالضمير ضمير الأمر والشأن وحبوا، وإن كان مؤنثاً فالضمير ضمير القصة وحبوا كذلك، فتقول على مذهبهم: كان زيد قائماً، وكانت هدى قائمةً، وذلك للمشاكلة، ولا يقال عندهم: كانت زيد قائم، ولا: كن هدى قائمةً.

قال ابن عصفور: "وهذا الذي منعه جازم في القياس، وقد ورد به السماع أيضاً"^{٢٨٩}.

وفصل ابن مالك، فقال: يجب التذكير كما يجب الإفراد. فإن وليه مؤنث، نحو: إنها جاريتك ذاهبة، أو مذكر شئ به المؤنث، نحو: إنها فمر جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث، نحو قوله تعالى: (فربها لا تسمى الأنصار)^{٢٩٠} فالتأنيث في الصور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ^{٢٩١}.

وهذا تنبيهات تتعلق بهذا القسم من أقسام كان الناقصة:

^{٢٨٩} شرح الجمل لابن عصفور (٤١١/١)

^{٢٩٠} الحج ٤٦

^{٢٩١} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١١/١)، و لابن خروف (٤٣٧/١)، و لابن أبي الربيع (٢٤٥/٢)

^{٢٩٢} وشرح التفسير لمصنفه (١٦٢/١)، التيسيل والتكميل لأبي حيان (٢٦٦/٢) (٧٩)

والصحر لابن الربيع (٢٠٢/٩)

التنبيه الأول: قال السيوطي: "اختلف في كان الشائبة، فالجمهور على أنها من أقسام الناقصة، وذهب صاحب البديع إلى أنها من أقسام التامة، وذهب أبو القاسم بن الأثرش إلى أنها قسم برأسها"^{٢٩٢}.

وقال الرصي: "وقال بعضهم. كان، المضمرة فيها الشار، تامة، فاعلها ذلك الضمير؛ أي: وقعت القصة، ثم فسرت القصة بالجملة. والأول - أي: عدها ناقصة - أولى"^{٢٩٣}.

قال السيوطي: "قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبي الحسن ابن الناذر: قال أبو القاسم الشنتريني فيما نقلت من كتاب بعض أصحابه: من زعم أن (كان) التي يصر فيها الأمر والشأن هي الناقصة نفسها فقد أخطأ، وإما هي غيرها.

والفرق بينهما: أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها إلا مستتراً فيها. والناقصة يكون اسمها مستتراً فيها وغير مستتر.

والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدم خبرها. والناقصة يتقدم خبرها.

^{٢٩٢} مجمع الهمام للسيوطي (٨٤/٢)

^{٢٩٣} شرح الرصي على الكافية (١٩٠/٤)

والتي على معنى الأمر والشأن لا يبعث اسمها، ولا يؤكد،
ولا يعطى عليه، ولا يُبدلُ معه. والناقصة يحوز في اسمها كلُّ
هذا

والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلا جملة،
ولا تحتاج أن يكون فيها عائد يرجع إلى الأول. والناقصة ليست
كذلك، لا نداء من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة.
فقد ثبت بهذا كله أن (كان) التي على معنى الأمر والشأن
ليست الناقصة.

قال أبي: والصحيح أن (كان) المصمر فيها الأمر والشأن
هي كان الناقصة، والجملة في موضع نصب، يُلّ على ذلك أن
الأمر والشأن يكون مبتدأً ومصمراً في (إن) وأحواتها، و(ظن)
وأحواتها، والجملة المفسرة والواقعة موقع خبر هذه الأشياء. وما
ثبت أنه خبر المبتدأ، ولما نكر معه ثبت أنه خبر لكان^{٢٩٤}.

وقال ابن الحاجب: إنما جعلت (كان) الشائنة قسماً برأسه،
وإن كانت في الحقيقة هي الناقصة؛ لاحتصاصها بأن اسمها
صممر الشأن، وأن خبرها لا يكون إلا جملة، لأنه خبر عن

^{٢٩٤} الأشبه، والنظائر للسيوطي (٤٤٤-٣٤٤)

صمير بمعنى الجملة، وأن الجملة التي تقع خبراً مستعينة عن
الضمير : لأنها في المعنى هو الحدث المخبر عنه^{٢٩٥}.

وهذا الذي ذهب إليه ابن الحاجب من عدّها قسمًا برأسه تبع
فيه الرمحشري^{٢٩٦}.

وقد عدّها الزجاجي قسمًا برأسه كذلك، وتعلّقه في ذلك
بعض شراحه ممن يعدّها من أقسام الناقصة. قال ابن أبي الربيع:
"فإن قلت: فلم جعلها - أي الزجاجي - قسمًا رابعًا؟ قلت: إذا
قلت: هو ريد قائم، وأدخلت (كان) فهي داخلة للمعنى الذي
تصممه الصمير، وقولك: ريد قائم تفسير لذلك الصمير، وإذا
قلت: كان ريد قائمًا، فـ(كان) هنا دخلت لتدلّ على مصي الرمان
في قولك: ريد قائم، و(كان) في قولك: كان ريد قائمًا، دخلت لتدلّ
على معنى في الخبر، وهو قائم، ونكر زيد لأجل الخبر، وإذا
قلت: كان ريد قائم، فقد دخلت لتدلّ على مصي المعنى الذي
تصممه الصمير، وجيء بقولك: ريد قائم تفسيراً لذلك الصمير،
فقد اختلف مقصود (كان) في الموصعين، فهي في الذي سماها
ناقصة جيء بها للخبر، وهي في الذي سماها الشأنية دخلت

^{٢٩٥} شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (٢٦٠-٢٥٠)، وشرح الكافية له (٩٠٨/٣)، وشرح المفصل

له (٧٩/٢)

^{٢٩٦} انظر المفصل للرمحشري (٢٦٥)، وشرح انموذج اثر محضري للأرنؤيلي (١٩٩)

للصمير تفسره، وهو الذي ارتفع بها، فلما اختلف المفسودان،
على حسب ما ذكرته جعلها قسمين^{٢٩٧}.

التنبيه الثاني: صمير الشار، وهو أيضاً ضمير الأمر،
و الحديث، والقصة أربعة أسماء بصرية، ويسميه الكوفيون صمير
المجهول؛ لأنه لا يرجع على مذكور، ولا ند من جملة تفسره، إمّا
فعلاً و فعلاً، وإمّا مبتدأ و خبراً، ولا يجوز أن يكون في الجملة
صمير.

قال الدماميني: "وتسمية النصريين أولى؛ لأنهم سموه
بمعناه، والكوفيون إما سموه باعتبار وصفه"^{٢٩٨}.

التنبيه الثالث: الفرق بين صمير الشار وغيره من الضمائر
أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يُبدل منه، ولا يتقنم خبره
عليه، ولا يُفسر بمفرد^{٢٩٩}.

التنبيه الرابع: ذهب ابن الطراوة، خلافاً للجمهور، إلى أن
صمير الشار حرف، فإذا دخل على إن وأحواتها، أو كن
وأحواتها، كفها عن العمل، وألغيت، كما يلعي باب طن. ومال أبو

انظر الجمر (٥٩-٥٠)، و التحلل في اصلاح التحلل لأبي العبد البصري (١٧٣)، والبسيط لأبي
إبي الربيع (٢٠٩-٧٥٩)

^{٢٩٨} انظر كشف المشكل للحيدرة البصري (٣٢٣)، و التكميل والتكمير لأبي حيان (٢٧١/٢)، وتحليق
الفراد تسمائيني (١٢٠/٢)، و همع اليو مع للسيوطي (٢٢٢/١)

^{٢٩٩} انظر التكمير والتكمير لأبي حيان (٢٧١/٢)، و همع اليو مع للسيوطي (٢٢٢/١).

حيّان في التذييل والتكميل إلى موافقته، وفي هذا مخالفة لجمهور
الحياة الفائلين باسميّة ضمير الشأن^{٢٠٠}.

التنبية الخامس: قال ابن الطراوة أيضاً: قولهم ضمير
الأمر والشأن لا منقول ولا معقول.

وقد بسط ابن أبي الربيع هذه المسألة فذكر مذهب ابن
الطراوة وأدلّته ثم أجاب عنها، كما ناقش المسألة أبو حيّان، وذكر
الردود على ابن الطراوة، وردّها انتصاراً له^{٢٠١}.

التنبية السادس: ذهب الكسائي، وابن الطراوة، وأبو حيّان:
إلى أن (كان) في نحو: كان زيد قائم، ملغاة، لا عمل لها، ولا
ضمير شأن فيها^{٢٠٢}.

التنبية السابع: قال ابن أبي الربيع: "وهذا الذي ذكرت في
(كان) من ضمير الأمر والشأن يجري في أحوالها كلّها، فتقول:
ليس زيد قائم، والأصل: هو زيد قائم"^{٢٠٣}.

^{٢٠٠} انظر التذييل والتكميل لأبي حيّان (٢٧١/٢-٧٤)، وجمع البهائم للمبوطي (٢٣٢/١). والمسألة
مبسوطة في كتاب ابن الطراوة النحوي لعيد عيد النيثي (٢٤١ ٤٥)

^{٢٠١} انظر المبسوط لابن أبي الربيع (٧٥٥/٢-٥٩)، والتذييل والتكميل لأبي حيّان (٢٧١/٢-٢٤٠)،
والخافي شرح الهادي ندر مجاني (٢٣٩/١).

^{٢٠٢} انظر مرجع الحاشيتين السابقين، ومبجج المسالك إلى الفقه ابن مالك لأبي حيّان (٥٩)

^{٢٠٣} المبسوط لابن أبي الربيع (٧٤٨/٢)، والملخص في صبط عواليين للعريية له (٢٢٠/١).

ثالثاً: الزائدة^{٢٠٤}

القسم الثالث من أقسام (كان) هي الزائدة.

— الجمهورُ على اختصاص (كان) بالريادة دون سائر أحوالها.

— وحكى الأخفشُ زيادةَ أصبح وأمسى، فقد حكى: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، والضميرُ في أبردها ضميرُ غنوة، وفي أدفأها ضميرُ عشية، ولم يجر لهما ذكرٌ.

ورد ذلك أبو عمرو. وقال السيرافي: إنه ليس في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشيةً في كتابه^{٢٠٥}. قال الرضي: لو ثبت ما حكى الأخفش لكان كلُّ منهما مجرداً عن الحدث لزمانين، أي لصبح والمساء، والزمان الماضي^{٢٠٦}.

وأحاز ذلك أبو علي.

وحكى ذلك مذهباً للكوفيين.

^{٢٠٤} الطر مسائل ريادة كان في شرح الكافية للشافعية لابن مالك (١/٤١١-١٤)، وشرح للتسهيل له (١/٣٦٠-٦٢)، ولايس عجيل (١/٢٦٨-٧٠)، والتدجيل والتكميل (٤/٢١٢-١٧)، و تعليق الفراند للسماعيني (٣/٢٢٠-٢٥)، و شرح الرصعي على الكافية (٤/١٩٠-٩٤)، و شرح للمفصل لابن يعقوب (٧/١٥٠)، و شرح الجص لابن خروف (١/١٤٣-٥٠)، ولاين عصفور (١/٤١٥)، والإرتشاف (٢/٩٥-٩٦)
^{٢٠٥} انظر شرح الكافية للرصعي (٤/١٩٤)
^{٢٠٦} المصدر نفسه (٤/١٩٤)

وأجاز الفراء زيادة جميع أفعال هذا الباب، إذا لم ينقص
المعنى.

وأجاز ابن جني زيادة أصحى وسائر أفعال هذا الباب، وكل
فعل غير متعدٍ من غير هذا الباب، إذا لم ينقض المعنى كذلك^{٣٠٦}
وهذا كله عند البصريين، على تقدير ثبوته، من القلة بحيث
لا يقاس عليه، فهو خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ أن لا
يراد.

ولذا رده ابن السراج والجرمي وغيرهما.

وهنا ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: اختلف في (كان) الزائدة هل هي الناقصة
أو التامة؟

فمذهب الزجاج، والزجاجي، والجرمي، والسيرافي في أحد
قولين له: هي الناقصة.

ومذهب الصيمري، وابن حروف، والسيرافي في قول ثانٍ
له: هي التامة، وفاعلها ضميرٌ عائدٌ على المصدر الدال عليه
الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي الكون.

^{٣٠٦} انظر شرح مشكلات الحماسة لابن جني (ق ٥٢ ٥٣). والحرانية للبيهقي (٥ ١٣٠ ٣١)

قال الرصبي: "وهو هوس؛ إذ لا معنى لقولك: ثبت
الثبت"^{٣٠٨}.

ومذهب ابن السراج، والفراسي، وابن حني، وكثير غيرهم،
وهو مقتضى كلام ابن مالك، واحتاره الرصبي: هي التامة، ولا
فاعل لها.

قال ابن مالك: "ولا يُدَالى بأن يُقال: خلوها من الإسناد إلى
مبوي يلزم منه كون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه؛ لأن
(كان) المحكوم بريادتها تشبه الحرف الرائد، فلا يُدَالى بخلوها
من الإسناد، كما أن الصمير الواقع فصلاً لما قصد به ما يقصد
بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استجبار ألا يكون له
موضع من الإعراب.

وأيضاً فإن (كان) قد ربت بين (على) ومجرورها، فإذا
نوي معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة، ولا نظير
لذلك، وإذا لم ينبو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة، فلا
يمتنع، كما لم يمتنع في (ما) بين: (عن، ومن، والباء، ورب،
والكاف) ومجروراتها"^{٣٠٩}.

المسألة الثانية: لا تَرادُ (كان) أولاً، قال أبو علي: وحكم ما
تُعليه أن توسطه، وأن لا تبدئ به، قياساً على (هو) التي للفصل؛

^{٣٠٨} شرح الرصبي على الكافية (١٩٢:)

^{٣٠٩} شرح التسهيل لمصنفه (٣٦١/)

لأنه غير معتد به، والقصد في الإفادة غيره، ففتح أن تؤخر شيئاً
الاهتمام به أكثر، وتقدم شيئاً الاهتمام به أقل^{٣١٠}.

وقال العكبري: "وإنما لم تقع الزائدة في أول الكلام لأن
الزائدة فرع ومؤكد، وتقدمه يخل بهذا المعنى"^{٣١١}.

وقد أطلق قوم، منهم الجوهرية، الزيادة عليها في مثل قوله
تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)^{٣١٢}، مع تصديرها وعملها في
الاسم والحبر^{٣١٣}.

— ولا تُزاد آخره كذلك، وأجازه الفراء قياساً على إلغاء
(طـ)، وما يصح الإلغاء فيه من أحوالها، إذا وقعت احراً، فكما
قيل: زيد قادم ظننت، تقول: زيد قادم كان.

قال ابن مالك: والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن
الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها
المعتادة، وزيادتها مؤخره لم تسمع^{٣١٤}.

— والمعهود زيادتها وسطاً، والمعهود من ذلك:

^{٣١٠} انظر المسائل البصريات لابي علي (٨٧٦/٢)

^{٣١١} الثيباب لعكبري (١٧٣، ١)

^{٣١٢} البساء ٩٦، ١٠٠، ١٥٢، الفرق ٧٠، لآراب ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣، الفتح ١٠

^{٣١٣} انظر الصحاح (كور)، وتعليق الفرائد لشماموني (٢٢١/٣)

^{٣١٤} شرح النسيب لابن مالك (٣٦١ ١)

أ - رِيَادَتُهَا بَيْنَ (مَا) التَّعَجُّبِيَّةِ وَفَعْلُهَا، نَحْوُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ رِبْدًا، وَجُعِلَتْ رِيَادَتُهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَقِيَسَةً.

ب - وَبَيْنَ الصِّقَّةِ وَالْمَوْصُوفِ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

فِي عُرْفِ الْجَبَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ

لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْفِي كَسَانُ مَشْكُورٍ

ج - وَبَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ أَيْضًا:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورِهَا

فِي الْحَاهِلِيَّةِ كَانِ وَالْإِسْلَامِ

د - وَبَيْنَ (نَعَمٍ) وَفَاعِلِهَا، أَشَدُّ الْفَرَاءِ.

وَلَيْسَتْ سِرْبَالُ الشَّيَابِ أَزُورُهَا

وَلَنَعَمَ كَانَ شَيْبَةُ الْمُحْتَالِ

هـ - وَبَيْنَ الْعَمَلِ الْمُبِينِ لِلْمَجْهُولِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ، حَكَى مِنْ

كَلَامِهِمْ:

"وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَسْرِ لَمْ يُوحَدْ

كَانَ أَفْصَلُ مِنْهُمْ". وَرَوَى: لَمْ يَرِ كَانَ مِثْلَهُمْ.

و - وَبَيْنَ الْمُنْتَدَأِ وَحَبْرِهِ، كَقَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ:

"يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَوْ نَبِيَّ كَانِ أَدَمَّ".

ز - وبين خبر (إن) واسمها، ومن ذلك ما حكاه سيبويه
عن الخليل: "إن من أفضلهم كان ريذاً"^{٢١٥}.

ح - وبين الصلة والموصول، نحو: جاء الذي كان
أكرمته.

وهنا تنبيهان:

الأول: جعلت ريادة (كان) بين الحار والمجرور شاذة،
لكون الجار لا يحتمل الفصل، كما تقدم في تحليل ابن مالك لعدم
احتمال (كان) الزائدة فاعلاً، وقُصرت ريادتها بين الحار
والمجرور على كونها بين على ومحرور هـ: إذ هو المسموع.

الثاني: ريادة (كان) في غير ما ذكر محتاجة إلى السماع.

المسألة الثالثة: المسموع ريادة (كان) بلفظ الماضي، وقد
وقع الاتفاق على ذلك، قال ابن أبي الربيع فلا ينبغي أن يُقاس
إلا على ما وقع الاتفاق عليه^{٢١٦}.

وأجار الفراء ريادتها بلفظ المضارع، قال أبو حيان: "وأجار
الفراء ريادة (يكون) بين أفعل و(ما) في التَّعَجَّب، نحو: ما يكون
أطول هذا العلام! ولفظه يُشعر بأنه مسموع؛ لأنه قال: وقد يُقالُ

^{٢١٥} الكتاب (١٥٣: ٢)

^{٢١٦} بحر السبب والتكميل (٢١٧: ٤)

في المستعمل: ما يكون أطول هذا الغلام! ويشهد لقوله قول رجلٍ
من طيئ:

صدقت قائل ما يكون أحقّ ذا

طفلاً بيد نوي السيادة يافعا^{٣١٧}

ومن زيادة (يكون) في غير التعجب، وقد حملت على
الشدود، قول فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أم عفيل بن
أبي طالب:

أنت تكون ماحد سيل إذا تهب شمأل ليل

رابعاً: مشاركة (ليس) في بعض ما تختص به

ومن أقسام (كان) تلك التي تُشارك (ليس) في بعض ما
نحتصر به (ليس)^{٣١٨}:

تختص (ليس) بأمر ثلاثة، وهي:

١ - كثرة مجيء اسمها بكرة محضة عامة، وذلك لأن
(ليس) موضوعاً للنفي، والنفي من مسوّعات الابتداء بالكرة،
فكثر في اسمها ذلك، قال جرير:

^{٣١٧} ليس المصدر و انما كان

^{٣١٨} انصر شرح التبيين لمصطلحه (٣٥٨/١) ، و لاين عقيل (١٦٠٢٦٥) ، و لأبي حيان (٤ : ٢

٣ : ٨) ، وسمامي (٣١٥/٣) ، و الارشاد لأبي حيان (٩٣٢ : ٩٥٠) ، و للهمع للسيوطي (٨٩/٢)

[٨٨

كم قد رأيتُ، وليس شيءٌ باقياً

من زائر طيف الهوى ومرور

وتحتص (كان) دون سائر أحواتها بمشاركتها (ليس) في
هذا، بشرط مجيء (كان) بعد نفي أو شبهة، فمثال مجيئها بعد
النفي قول الشاعر:

إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإن التأسى دواء الأسى

وقول جعيثنة البكائي:

إذا لم يكن فيكراً طلاً ولا حياً

فأبعدكن الله من شجرات

ومثال شبه النفي قول الشاعر:

ولو كان حيٌ في الحياة مُخلداً

حذنت، ولكن ليس حيٌ بخالد

وقول رهير بن أبي سلمى:

فلو كان حمداً يُخلد الناس لم تمت

ولكن حمداً الناس ليس بمُخلد

وقول رهير أيضاً:

فلو كان حيٌ ناحياً لوجدته

من الموت في أحراسه ربّ مارد

وقول الشاعر :

فإن بك شيء خالداً أو مُعمراً

تأمل تجد من فوقه الله عالياً

٢ - جوازُ الاختصار على اسمها دون قرينة، سوى كون اسمها نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا)، فيجوز أن يساويه في الاختصار عليه.

حكى سيبويه: ليس أحد؛ أي: ليس هنا أحد.

وقال عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

ألا ياليل ويحك نبئنا فأمّا الجود منك فليس جود

أراد: فليس منك جود، وقال الآخر:

يُسْتَمُّ وُخِلْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَبُؤْتُكُمْ مِنْ نَصْرٍ بِأَخِيرٍ مَعْقِلٍ

وهنا أربعة تنبيهات:

التنبيه الأول: جواز حذف خبر (ليس) من غير قرينة، ولا ضرورة شعرية. مذهب قال به ابن مالك وفاقاً للفرّاء:
والجمهور، وعلى ذلك المغاربة أيضاً، خصّوا ذلك بالضرورة.

ومن البحيثين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً.

قال ابن عصفور: "ويسعى أن تعلم أن المرفوع بهذه الأفعال لا يحوز حذفه اختصاراً، ولا اقتصاراً، وإن كان مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى، وسبب ذلك أنه لما ارتفع بالفعل صار يُشبه الفاعل، والفاعل لا يُحذف، وكذلك ما أشبهه.

وكذلك لا يحوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً، ولا اقتصاراً.

فإن قيل: وما الذي يمنع من ذلك وأنت لا يحلو أن تحكم له بحكم أصله، أو بحكم لفظه الآن. فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فإنه يُشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، وإن حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال.

فالجواب: إن الذي منع من حذفه أنه صار عوضاً عن المصدر، فذلك لا يحوز كإزيد قائماً كوناً؛ كراهية الجمع بين العوض والمعوّض منه، وإنما عوض منه لأنه في المعنى المصدر: ألا ترى أن القيام كونه من أكوان زيد، فلما كان الخبر المصدر في المعنى استعني به عنه، كما استعني بـ(ترك) عن (ودر) و(ودع) لما كان في معناه. ولو لا أنه عوض لصرح بالمصدر: إذ لا فعل إلا وله مصدر أخذ منه، وقد تقدّم الدليل على ذلك، فلما صار الخبر عوضاً عن المصدر صار كأنه من

كمال الفعل، وكأنه حرءٌ من أحرائه، فلم يُحذفْ لذلك. وأيضاً في
الأعواصر لارمة لا بجورٍ حذفها^{٣١٩}.

التنبيه الثاني: حذفُ الخبر لا تختصُّ به (ليس)، بل سَمِعَ
في غيرها، قال عمرو بن الأهتم:
فإنْ قصدوا لمرءٍ الحقَّ فاقصدْ

وإنْ جاروا فجزْ حتى يصيروا

أي: تنعالك. حكى ذلك أبو حيان^{٣٢٠}.

٣ — حوازي اقترا أن خبرها نونٌ إنْ كان حملةً موحيةً بإلا
ومن ذلك قولُ الشاعر:

لبس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قالتْهُ عيرُ البصيرِ اعتارُ

ونختص (كان) دون سائر أحواتها بمشاركتها (ليس) في
هذا أيضاً، بشرط أنْ تُسبقَ بنفي، وحكوا على ذلك قول الشاعر.
ما كان من بشرٍ إلا ومبتته محتومةٌ، لكن الأجلُ تختلفُ
وقول الآخر:

إذا ما ستورُ البيتِ أرحين لم يكنْ

سراحٌ لنا إلا ووجهك نورها

^{٣١٩} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٩١ : ٢٠)

^{٣٢٠} انظر لارشاف لأبي حيان (٩٥/٢)

وهذا الذي تقدّم مذهب ابن مالك وفاقاً للفرّاء، وهو غير جائز عند الجمهور.

وأول الجمهور البيتين على أن الواو فيهما زائدة، أو حالية والجملة في محل نصب حال، وخبر الأول محذوف ضرورة، وخبر الثاني هو (لنا).

التنبيه الثالث: حكى الأحفش، وتبعه ابن مالك، أنه ربما شُئت الجملة المخبر بها في باب (كان) وأحواتها بالجملة الحالية، فتلي الواو مطلقاً من غير شرط:

أي: سواء كان الفعل (كان) أو غيرها من أفعال بابها.

وسواء تقدّم نفي، أو شبهة، أو لم يتقدّم.

وسواء اقترنت الجملة بإلا بعد الواو أو لم تقترن.

وحكوا على ذلك قول الشاعر:

وكانوا أباساً ينفحون فأصبحوا

وأكثر ما يُعطونه النظر الشرز

وقول دي الرّمة:

فطلّوا ومنهم سابق دمع له

وأخر يثني دمة العين بالمهل

وقول عبد العزيز بن زرارّة الكلبي:

دخلتُ على معاوية بن حرب
وكنتُ وقد يئستُ من الدّحول

وقول الرّحيم العبديّ:
كُنّا ولا تعصي الحيلةُ بعلمها
فاليوم تصرّبه إذا ما هوُ عصي

وقول الأحر:

إنّ الجميل يكونُ وهو مُقصرُ
والقومُ فيما تمّ غيرُ سواء

والحمهورُ بـُكروُن ذلك كلّهُ، ويتأوّلون الحمل فيها على
الحالية، والأفعال على التّمام، أو على النّقص، وأحبارُها حذفَت
صرورةً.

التنبيه الرابع: قال الدّماميني: "وقد يُقال: إذا ثبتَ أنّ (كان)
مشاركةً لـ (ليس) فيما ذكر، فأين ما ادّعاه المصنّف — ابن مالك
في التسهيل — من الاحتصاص لـ (ليس)؟

وحوايه: إنّ الاحتصاص الثابت لـ (ليس) غيرُ مشروطٍ فيه
تقدّم شيء، وجوارُ ذلك في (كان) مشروطٌ بتقدّم نفي أو شبهه في
الأوّل، وتقدّم نفي في الثّالث.

أو بُعَالُ: انفردت (ليس) باجتماع الأمور الثلاثة، لا بكل واحد منها^{٣٢١}.

واستدرك أبو حيان على ابن مالك قوله: وتختص (ليس) بكدا، قال: "قلو قال: ويكثر محيء اسم (ليس) بكرة، لكان أجود، وأبعد من النقد"^{٣٢٢}.

خامساً: مرادفة (لم يزل)

ومن أقسام كان مرادفة (لم يزل)

قال ابن مالك في شرح التسهيل: "وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً": "الأصل في كان أن يدلّ بها على حصول معنى ما حدث عليه فيما مضى، دون تعرض لأولية، ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع صُمّ الكلام ما يدلّ عليه، كقوله نعالى. (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم)^{٣٢٣}، وكقول الشاعر:

وتركي بلادي والحوادثُ جمّة

طريداً، وقدماً كنتُ غير مُطرد

^{٣٢١} يعينو الفراء شمامي (٢١٧ ٣)

^{٣٢٢} النذير، السكندر، لاني حيان (٢١٧ ٤)

^{٣٢٣} ال عمرار، ٢

وفد يُقصد بها الدوام، كما يُقصد به (لم ير ل)، كقوله تعالى:
(وكان الله على كل شيء قديرًا)^{٣٦٤}، وكقول الشاعر:

وكنتم أمراً لا أسمعُ الدهرَ سنّةً
أسبُّ بها إلا كُشِفَ عطاءها^{٣٦٥}

هذا مذهب ابن مالك، والأكثرون على خلافه.

قال الذممي: كل لا تدل بنفسه على أحد الأمرين،
الانقطاع أو الاستمرار، بل ذلك إلى القرينة^{٣٦٦}.

ويرى أبو حنبل أن ما ذهب إليه ابن مالك ليس هو الصحيح
عند أصحابه، قال قال أصحابنا^{٣٦٧}: اختلفت الحياة في كل هذه
هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟ فأكثرهم على أنها تقتضي
الانقطاع، وأنت إذا قلت: كل ريد قائماً، فإن قيام ريد كان فيما
مضى، وليس الآن بقاء. وهذا هو الصحيح، بدليل أن العرب إذا
تعجبت من صفة هي موحودة في المتعجب منه في الحال قالت:
ما أحسن ريداً! فإذا تعجبت من الحس فيما مضى وهو الآن ليس
كذلك، قالت: ما كان أحسن ريداً!.

^{٣٦٤} لأحراب ٢٠٦، والفتح ٢١

^{٣٦٥} شرح السهيد لابن مالك (١ ٢٦)

^{٣٦٦} عيون الفراء (٣ ٢٢٠)

^{٣٦٧} النص مغلوب عن شرح الجمل لابن عصفور (٢ ٤)

ورغم بعضهم أنها لا تقتضي الانقطاع، واستدل على ذلك بقوله تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)^{٣٢٨}، وبقوله: (ولا تقربوا الرسى إليه كان فاحشة)^{٣٢٩}، أي: كان، وهو الآن كذلك.

فألوا: والجواب أن ذلك قد يتصور فيه الانقطاع بأن يكون المراد الإحصار بأنه كان غفوراً رحيماً فيما مضى، كما هو الآن كذلك، وبمعنى: أنه كان فاحشة؛ أي: كان عندهم فاحشة في الجاهلية، ولم يتعرض لحلاف ذلك، فيكون المراد الإحصار عن الرسى كيف كان عندهم في الجاهلية.

والذي تلقناه من الشيوخ أن كان تدل على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومن تعقل حقيقة المضراً لم يشك في الدلالة على الانقطاع، لكن مثل قوله تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)، وإن دل على الماضي المنقطع، فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارج، لا من حيث وضع اللفظ^{٣٣٠}.

سادساً: مجيئها بمعنى صار

ومن أقسام كان تلك التي بمعنى صار:

^{٣٢٨} النساء ٩٦

^{٣٢٩} الإسراء ٣٢

^{٣٣٠} للتكميل والتكميل (٢١٩/٤)

هذا على مذهب من عدّها قسماً برأسه، وقد تقدّم بسط الكلام فيها، وأنّ الأرجح عدّها من أقسام الناقصة^{٣٣}.

سابعاً: الشائبة

ومن أقسامها: الشائبة:

وهذا أيضاً على مذهب من عدّها قسماً برأسه، وسبق الكلام فيها كذلك، (أنّ) الأرجح عدّها من أقسام الناقصة^{٣٣٢}.

— الوجه الثامن:

اختصاصها بأمور، دون سائر أخواتها، ومنها:

١ — جواز زيادتها وسطاً: نحو: ما كان أحسن الوفاء.

ولا يدفع عدم الاختصاص بسماع زيادة أصبح وأمسى؛ لأنها فيهما شادة، وفي (كان) مقيسة في هذا النحو، ومسموعة في غيره، وقد سبق بسط الكلام في هذه المسألة^{٣٣٣}.

٢ — اختصاصها بمرادفة (ليس) في أمرين من ثلاثة

تحتص بها (ليس)، وهما:

^{٣٣١} انظر ص (١٣٢) من هذا الكتاب

^{٣٣٢} انظر ص (١٣٤) من هذا الكتاب

^{٣٣٣} انظر ص (١٤١) من هذا الكتاب

أ - كثرة مجيء اسميهما تكرة محضة، نحو: ليس أحدٌ
باقياً، وما كان رجلٌ حاصراً.

ب - كثرة اقتران خبريهما بواوٍ إن كان جملةً موجهةً بالإلا،
نحو: ليس عندٌ إلا ومجريُّ عمله، وما كان من بشرٍ إلا وأحلُّه
محتومٌ، وقد مضى كذلك تفصيل القول في هذه المسألة^{٢٢٤}.

٣ - اختصاصُها بمرادفة (لم يزل):

وقد سبق الكلامُ أيضاً في هذا^{٢٢٥}.

٤ - اختصاصُها بجواز حذف نونها بشروطٍ وهي^{٢٢٦}:

أ - كونُها بلفظ المضارع، المجروح بالسكون لا وقعاً، غير
المنصل بصمير نصبٍ، ولا بساكن بعده.

وحذف النون شاذٌّ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة، كالنون
من لم يصب ولم يهّن، لكن سوغه كثرة استعمال وشبه النون
بحروف العلة، فكأنهم جذّوا له جزمًا، وتناسوا الجزم الفياسي لمّا
قدّروا كثرة استعماله بالنون، فكأنه لم يُحذف منه شيءٌ للجزم،

^{٢٢٤} انظر ص (١٥١) من هذا الكتاب

^{٢٢٥} انظر ص (١٥٤) من هذا الكتاب

^{٢٢٦} وانظر المسألة في شرح التسهيل لمصنفه (١ ٣٦٦ ٦٧)، ولأبن عفيف (٢ ٢٦٥ ٢٦٦)، ولأبي حيان
(٢٨ ٢٣٥)، ولشمس الدين (٣ ٢٣٤ ٣٧)، وشرح الرصافي على الكافية (٤ ٢٠٩ ١٠)، و أوضح
المسالك لأبن هشام (١ ٢٦٨ ٦١)، والهمع للسيوطي (٢ ١٠٦ ١٠٨)، و شرح الكافية الشافية لأبن
منك (٢٢ ٢٢٢)، وشرح قطر الندى لأبن هشام (٢٣٦ ٣٨)

فجندوا عليه الحزم، وحملوا النون كأنها حرف مد، ولذلك لم يحدفوها من هذا اللفظ إلا في موضع لا تحب لها الحركة فيه، لأن الشبه إنما هو من أجل الغنة التي تلحقها بعد خروجها من محرجه من اللسان، وإنما تتيين لها تلك الغنة منها عند سكوبها، فإذا تحركت ضعفت، فيضعف الشبه، فلا تحذف^{٣٣٧}.

واشترطهم المضارعة يشمل جميع حروف المضارعة، فلهمة نحو قوله تعالى: (ولم أك بعياً)^{٣٣٨}، والنون نحو قوله: (قالوا لم نك من المصلين)^{٣٣٩}، والياء نحو قوله: (ولم يك ينفعهم إيمانهم)^{٣٤٠} والقاء نحو قوله: (ولا تك في ضيق مما يمكرون)^{٣٤١}.

وتنوت النون، مع استيفاء الشروط، أكثر من الحذف، ولذا جاء في الفران الكريم أكثر من الحذف^{٣٤٢}.

^{٣٣٧} انظر التنزيل والتكميل لأبي حنبل (٢٣٦: ٤)

^{٣٣٨} مريم ٢

^{٣٣٩} المائدة ٢٠

^{٣٤٠} عاقر ٨٦

^{٣٤١} النحل ١٢٧

^{٣٤٢} جاء ع شوق النون في ثمانية وخمسين موضعاً أربعة في المبنوء بنون، وستة في المبنوء بهمزة، وواحد وعشرون في المبنوء ياء، وسبعة وعشرون في المبنوء ياء، وجاء بحذفها في ثمانية عشر موضعاً واحد للمبنوء بهمزة، واثنان للمبنوء بنون، وسبعة للمبنوء ياء، وثمانية للمبنوء ياء.

ومحذوف في " جاء للمبنوء بهمزة ستة بالثبوت وواحد بالحذف، وللمبنوء بنون أربعة بالثبوت واثنان بالحذف، وللمبنوء ياء سبعة وعشرون بالثبوت، وثمانية بالحذف، وللمبنوء ياء واحد وعشرون بالثبوت وسبعة بالحذف.

وجاء أربعة مواضع بالنون غير المصروفة لملاقاة ساكن بعدها، وكلها مما حذف من مصارع غنة الياء.

ثم الحذف في المضارع يشمل مضارع الناقصة والتامة، إلا أنه في الناقصة كثير؛ لكثرة تصرفها في الكلام، وهو في التامة قليل؛ لقلتها بالنظر إلى الناقصة، ومن الحذف في التامة قراءة نافع وابن كثير: (وإن تك حسنة يضاعفها)^{٣٤٣}.

وبما لم يجر حذف النون إن اتصلت بالصمير، لأن الصمائر ترد الأشياء إلى أصولها، كما ردت نون (لذ) إذا أصيبت إلى الصمير، فقليل؛ لدن، ولا يجوز؛ لد.

وإذا ولي النون ساكن لم يجر حذفها عند سيوييه والجمهور، قالوا: لأن النون ستحرك تحلصاً من التقاء الساكنين، فقويت بالحركة، وصعف شنهها بحروف العلة، وهي كانت حذفت للشبه بها ولكثرة الاستعمال، فبالحركة زال أحد جرأي علة الحذف، والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها.

وأجار يونس الحذف، وتبعه ابن مالك، قال^{٣٤٤}. "وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى، إلا أن الثبوت دون ساكن، ومع ساكن، أكثر من الحذف، فلذلك جاء

^{٣٤٣} النساء ٤٠

^{٣٤٤} شرح التيسير بمصنفه (٣٦٦/١)

الفران بالنُّبوت مع الساكن في قوله تعالى: (ثم ارددوا كفرًا لم
بكر الله ليعهر لهم)^{٣٤٥} وفي قوله: (لم يكن الذين كفروا)^{٣٤٦} .

وإِذَا أجار يونس الحنف تمسكاً بسحو قول ابن عرفة:

لم يكُ الحقُّ سوى أنْ هاجه رسمُ دارٍ قد تعفَّتْ بالسُّررِ

وقول الحنجر بن صخر الأسدي:

فإنْ لم تكُ المرأةُ أبدتْ وسامةً

فقد أبدت المرأةُ جبهةً صيغم

وقول الآخر:

إذا لم تكُ الحاجاتُ من همّةِ الفتى

فليس بمُعِنْ عنه عقدُ النِّمائِمِ

وهذا كله، وما أشبهه، محمولٌ عند الجمهورِ على

الضرورة^{٣٤٧}.

وتنبوتُ النور عند ملاقاتِ الساكن أرحح، ولذلك لم يأت إلا

به في كتاب الله سبحانه.

٥ - الخامس مما تختص به (كان) التزام حذفها، كثيراً،

وحدها، معوصاً عنها (ما):

^{٣٤٥} النسم ١٣٧

^٣ البيتة

^{٣٤٧} انظر الصرائر لأبي عصفور (١١٥)، وما يجوز للشاعر للقرار القيرولي (٨ ٢)

وذلك بعد (أَنْ)، وذلك كقول العباس بن مرداسٍ رضي الله

عنه^{١٥٨}

أبا حُرٍّ أشهَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبّع

قالوا: الأصلُ في نحو: (أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ) هو:

انطلقتُ لأنّ كنتَ منطلقاً، ثمّ قدّمت اللامَ وما بعدها على انطلقتُ

لقصد الاختصاص، عند البيهقيين، أو للاهتمام به عند الحويين.

فصار: لأنّ كنتَ منطلقاً انطلقتُ، ثمّ حذفت اللامَ الجارة اختصاراً

حو «أَ قيساً على حذفها من (أَنْ) في نحو قوله تعالى: (فلا جناح

عليه أَنْ يطوّفَ بهما)^{١٥٩} أي: قسي أَنْ يطوّفَ بهما، وقوله:

«وترغبونَ أَنْ تتكوهنَ»^{١٦٠}، وقوله: «ولا جناحَ عليكم أَنْ

تكوهنَ»^{١٦١} أي: في أَنْ تتكوهنَ، ثمّ حذفت (كانَ) اختصاراً

كذلك، فافصل الضميرُ المتصل بكانَ، وهو الناءُ؛ لأنّه إذا حذف

العملُ انفصل الضميرُ الذي كانَ مع إثباته متصلاً به، فصار

التركيبُ: أَنْ أنتَ منطلقاً انطلقتُ، ثمّ جيء بـ(ما) عوضاً عن

(كانَ) المحذوفة، كما هو الأرجح، فصار: أَنْ ما أنتَ منطلقاً

انطلقتُ، ثمّ أدمت النونَ الساكنةَ في ميم (ما) للتقارب، فصار:

أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ.

^{١٥٨} البغداد ١٥٨

^{١٦١} النساء ١٦١

^{١٦٠} المصحح ١٦٠

قال اللقاني: هذا الأصل الذي قدَّروه فيه دعوى تكلف بلا
دليل؛ لإمكان أن يدعى أن (أمّا) بانية عن اسم الشرط وفعله،
والأصل: مهما تذكر منطلقاً أي: في حالة الانطلاق، انطلقت،
فلما حذف فعل الشرط أي: تذكر، وحده انفصل الضمير،
ومنطلقاً حلّ، لا حيز كان. وهذا بطير ما حوزوه في. أمّا عالماً
فريد عالم أي: مهما تذكر شخصاً في حالة كونه عالماً أي:
مكوراً بالعلم، فريد عالم. ويدل على ما ذكرنا محي الفاء بعد
المصوب في نحو: فإن قومي لم تأكلهم الضنع، فإنه مناف لما
فرّر، فتأمل.

قال الدوشري: قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، يرد ما
رعمه اللقاني، ووجه الرد أن (أمّا) هذه تلزمها الفاء، ولا فاء ها.
وعجيب منه أن يتحج بما قاله وزعم أنه أقل تكلفاً ممّا
قالوه، وهو جائز في بعض المواضع ممّا فيه فاء^{٢٥}.

وتتفرغ عن هذه المسألة عدة مسائل:

— الأولى: اختلف في (كان) المحذوفة، فمذهب الجمهور
أنها الناقصة، والضمير المنفصل اسمها، والاسم المنصوب

^{٢٥} انظر حاشية السبع سر على التصريح (١ ٩٤)

خبرها، ورغم قوم أنها القائمة، والضمير المفصل فاعلها، والاسم
المصوب حال، واستدل لزوم التكرير فيه^{٣٥٢}.

قال أبو حيان: "وصحح ذلك بعصر معاصرنا"^{٣٥٣}.

— والثانية: مذهب الجمهور أن (ما) عوض عن (كان)،
ومذهب المبرر أنها زائدة، وليست عوضاً.

ويبني على هذا وجوب حذف (كان) على رأي الجمهور
لئلا؛ يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا يقال على مذهبهم.
أما كنت مطلقاً انطلقت، وليس فيه سماع.

ويحور على مذهب المبرر إظهار (كان)، فحذفها عنده على
سبيل الجوار، فيجمع بينها وبين (ما)، لكون (ما) عنده رائدة،
وليست عوضاً، فيصح على مذهبه أن تقول: أما كنت مطلقاً
انطلقت.

قال أبو حيان: "والصحيح أنه لا يجوز ذلك؛ لأنه كلام
حري محري المثل، والأمثال وما يحري محراها يقال كما
سمعت، ولا يطرد فيها قياس، وليس هذا الموضع من مواضع
قياس زيادة ما"^{٣٥٤}.

^{٣٥٢} انظر همع الهوامع للسيوطي (١٠٦/٢)

^{٣٥٣} لأرشاف (١٠٠ ٢).

^{٣٥٤} انظر التكميل والتكمين (٢٣٤ ٤)، والكتاب (٢٩٤ ١)، والانتصار لابن ولاد (٩٨ ٩٩)، والبيانات
لأبي علي (٣٠٥)، و الهمع للسيوطي (١٠٦/٢)

وقال النماميني: لم يُنْدِ المبرِّدُ فيما أحازَه مستقداً من جهة السَّماع^{٣٥٥}.

وكأبي نابس هشام داهياً مذهب المبرِّد؛ لأنِّي رأيتُه عاداً حذف (كان) في هذه المسألة من باب الجواز^{٣٥٦}.

— والثالثة: كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، على القول بأنَّ (ما) عوض، كذلك لا يحوز حذفهما، فلا يُقال: أنْ أنت مطلقاً اطلعت. قاله الفارصيّ^{٣٥٧}.

— والرابعة: يرى ابن جنِّي أنَّ (ما) هي الرافعة الناصبة، قال في الخصائص^{٣٥٨}: "قإن قلت: بم ارتفع وانتصب (أنت مطلقاً)؟ قيل: بـ(ما)؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب".

ثم قال: "وهذه طريقة أبي عليٍّ وحلَّة أصحابنا من قبله في أنَّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه".

^{٣٥٥} انظر تعليق الفرائد نساميّ (٢٢٢/٣).

^{٣٥٦} انظر شرح قطر السى لابن هشام (٢٣٨).

^{٣٥٧} انظر حاشية الصبّار على الإسموني (٢٤٤/١).

^{٣٥٨} للخصائص (٢٨٠/٢) ٨٦.

ولعمل قوله الأخير هذا هو ما دعا أبا حيان وغيره يسببون الأمر إلى أبي علي أيضاً، إلا أن الذي في النغاديات لأبي علي وفاق ما عليه الجمهور^{٣٥٩}.

— والخامسة: قال الصنار: "لم يُسمع هذا العمل — أي: حذف كـ — وحدها بعد (أ)، وتعويض (ما) عنها — إلا في صمير المخاطب، وأجار سيوييه: أمّا ريّذاً داهياً دهب^{٣٦٠}".

وفال أبو حيان: "والمحفوظ المسموع أن يكون — أي اسم — كالـ المحذوفة — صمير المخاطب، والقياس عليه في صمير المـكلم والعائب والاسم الطاهر جائز، والأحوط التوقف مع المسموع"^{٣٦١}.

— والسادسة: البصريون: على أن (أ) في نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، مصدرية ناصبة، وبعد إسقاط حرف الجر الذي هو لام التعليل يكون المصدر المنسبك منها وما دخلت عليه، في محل نصب مفعول لأجله، أو في محل حرّ باللام المفترقة، على ما هو مقرر في هذه المسألة، ذكر ذلك الفارسي وأبو حيان^{٣٦٢}.

^{٣٥٩} انظر النغاديات لأبي علي (٣٠٤ - ٣٠٥)، والنبيين والتكميل (٢٢٣، ٤)، والهمع (١٠٦/٢)

^{٣٦٠} انظر حاشية الصبيان على الأثموي (٢٤٤/١)

^{٣٦١} انظر لارشاد أبي حيان (١٠٢)

^{٣٦٢} انظر النبيين والتكميل (٢٣٢، ٤)، وحاشية الصبيان على الأثموي (٢٤٤/١)

والكوفيون: على أنها شرطية بمنزلة (إن) المكسورة
 الهمزة، فهم يُجِرون مجيء الشرطية مفتوحة الهمزة، قالوا:
 والدليل على أنها شرطية مجيء الفاء في قوله: فإن قومي لم
 تأكلهم الصبغ.

ورجح ابن هشام في المعنى مذهب الكوفيين من أوجه
 عدة^{٣١٣}.

وقال الرضي: ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب: لمساعدته
 اللفظ والمعنى إياه: أمّا المعنى فلأن معنى البيت: إن كنت ذا عدد
 فليست بمفرد. وأمّا اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت، وفي قوله:
 إمّا أقمت، وأمّا أنت مرتحلاً

فإنه يكلاً ما تأتي وما تدر

فعطف (أمّا أنت)، بفنح الهمزة، على (إمّا أقمت) بكسر
 الهمزة، وهو حرف شرط بلا خلاف^{٣١٤}، فصحّ عطف الثاني
 على الأول لكونه شرطاً مثله^{٣١٥}.

وإمّا صحّ العطف، على مذهب البصريين، في شاهد
 الكوفيين، وإن احتلفت الحملتان: لاشتراكهما في المعنى، وللقدر

^{٣١٣} انظر معني اللبيب لابن هشام (١: ٣٥).

^{٣١٤} انظر شرح الرصعي على الكافية (٢: ١٤٩)، و تعنيق الغرر للماضي (٣: ٢٣٣/٣).

^{٣١٥} انظر للتبيين والتكميل لأبي حيان (٤: ٢٣٣).

المشترك بين المفعول لأجله والشرط. ذكر ذلك أبو حيان في
الارتشاف^{٣٦٦}.

— والسابعة: قال أبو حيان: وجوز حذف (كان) في
المذهبيين العلم بأن (أن) لا يقع بعدها إلا الأفعال، إما لأنها هي
المحلصة للاستقبال على رأي البصريين، وإما لأنها للجراء على
رأي الكوفيين^{٣٦٧}.

— والثامنة: قال النكوشري: قد يقال: من أين جاء
الاحتصار، وهو التعليل لحذف (كان)، وقد عوض عن لفظ كت:
ما، وأنت^{٣٦٨}.

٦ — وسادس ما اختصت به (كان) دون سائر أخواتها:
جواز حذفها وحدها، من غير تعويض.

وهو قليل، وذلك إن لم تكن تالية (أن)، بل إذا وقعت بعد
شبهه (لن): أي: بعد ما دل على زمن، وهو غير (لن)، حملوا
ذلك على التشبيه بـلن، وحكى سيبويه على ذلك قول عبيد بن
حصير البميري، المشهور بالراعي:

أزمان قومي والجماعة كالذي

لزم الرحالة أن تميل مميلاً

^{٣٦٦} الارتشاف (١٠٠/٢)

^{٣٦٧} انظر التكميل والتكمير (٢٣٣: ٤)

^{٣٦٨} انظر حاشية الشيخ بس على التصريح (١٩٥/١).

قال سيبويه كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة كالذي
لرم الرحالة^{٣٦٩}.

مسألة: تحتل (كان) المحذوفة هنا أن تكون الناقصة، وهو
ما جرى عليه ابن مالك في التسهيل، وعليه شراحه^{٣٧٠}، وتحتل
أن تكون التامة، وعلى ذلك الأزهرى في التصريح^{٣٧١}.

فقوم، (مر قومي) فاعل (كان) المحذوفة، على تقديرها
تامة، واسم (كان)، على تقديرها ناقصة وهو مضاف على
التقديرين، والياء في محل جر بالإضافة.

و (كالدي) متعلق بمحذوف حال مر قومي، إن جعلت (كان)
تامة، أو هو خبر (كان) إن عدت ناقصة.

والجماعة مفعول معه منصوب بكان المحذوفة

٧ - وسابع ما اقتصت به (كان) كثرة حذفها مع اسمها
جوازاً من غير تعويض بعد (إن) أو (لو) الشرطيتين^{٣٧٢}.

^{٣٦٩} انظر الكتاب (٣٠٥/)

^{٣٧٠} انظر التسهيل (٥٥)، وشرحه لابن مالك (١/ ٣٦٥) ولابن عفير (٢/ ٢٧٤)، ولابي حيان (٤/ ٢٢)،
والتبسيي (١/ ٣٢٥)، ونداميني (٣/ ٢٢٠)

^{٣٧١} انظر التصريح على التوضيح للأزهري (١/ ١٩٥)

^{٣٧٢} قال الشيخ زين في حاشيته على الفاكهي (١/ ١٨) كان الحق أن تعبد (لو) بالتى ما بعدها ينسج فهم
فيها ونحوه في شيء، كقولك التتى بداية ونحو حمار، ويقال حذف كان وسمها بنون نك
وقال انما اطر - للحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين لأتاهم من الأدوات الطالبة لمفعولين، فيطول الكلام،
فيحذف ينحذف، ويحذف (إن) و(لو) لأن الأولى أم لأدوات الجارمة، والثانية أم غير الجارمة، كما أن
(كان) أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات وانظر حاشية الحصري على شرح ابن عفير (١/ ١١٧)

بشرط كَوْنِ اسمِها ضميراً.

فمثالُ حذفها مع اسمِها ضميرُ العائب بعد (أَنْ) قولُ الدَّعْمَانِ
ابنِ المنذرِ :

قد قيلَ ذلكَ إنَّ حقّاً وإنَّ كذباً

فما اعتدّارك من قولٍ إذا قيلاً

وقول لبلى الأَخِيلِيَّة:

انطقُ بحقٍّ وإنَّ مستخرجاً إحصاً

فإنَّ ذا الحقِّ علابٌ وإنَّ علَباً

ومثاله بعد (إنَّ) مع المخاطب قولُ لبلى الأَخِيلِيَّة:

لا تفرسِ الذَّهْرَ إلَّ مُطَرِّفٍ إنَّ طالماً أُنْدأ وإنَّ مظلوماً

ومثاله بعدها مع المتكلم قولُ النّابغة الدُّبَيّاي:

حدثْ عليَّ نطونُ صَبّةٍ كُلِّها

إنَّ طالماً فيهم وإنَّ مظلوماً

وأمثله بعد (لو) مع العائب قولُ الشّاعر:

لا يَأْمَنُ الذَّهْرُ ذُو بَعِيٍّ وإنَّ ملكاً

جودُهُ صاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ

ومثاله بعدها مع المخاطب قول لبلى الأَخِيلِيَّة^{٣٧٢}:

^{٣٧٢} سبق الشاعر بـوه اية وإن مستخرجا

انطق بحق ولو مستخرجاً إحصاً
فإنّ دا الحقّ علات وإنّ علنا

ومثاله بعدها مع المتكلم قول الشاعر:
علمك منياً، فليست بامل
تذاك، ولو غرثان ظمآن عارياً

مسائل^{٣٧٤}:

— المسألة الأولى: إنّ حسّ مع (كان) المحذوفة بعد (إنّ)،
دور (لو)، تقدير: (فيه) أو (معه)، أو نحو ذلك، جار رفع ما
وليها على أنّه اسم (كان) الناقصة، أو فاعل التامة، وإنّ لم يحسن
هذا، التقدير: تعين النصب.

أ — فما حسّ معه التقدير:

نحو: (الناس محريّون بأعمالهم، إنّ حيراً فحيراً، وإنّ شراً
فشراً)، و (المرء مقتول بما قتل به، إنّ سيفاً فسيّفاً، وإنّ خنجراً
فخنجرًا).

فانتصاب حيراً وشراً وسيفاً وخنجرًا على تقديرها أحباراً
لكأن الناقصة، والتقدير: إنّ كان العمل خيراً أو شراً، وإنّ كان ما

^{٣٧} انظرها في شرح التيسير بمصنفه (١ ٢٦٢-٦٥)، ولابن عثير (٢/٢٧٠-٧٣)، ولابي حيار (١)
٢٢٧ ٢٢٩، ونصاميني (٣ ٢٢٥ ٢٢٩)، و الهمع بسيوطي (٢، ١٠١، ١٠٥)

قَتَلَ بِهِ سَيْفًا أَوْ خَنْجَرًا. وَارْتِفَاعُهَا عَلَى تَقْدِيرِهَا أَسْمَاءُ لَكَانِ
الْناقِصَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ فِي أَعْمَالِهِمْ
شَرٌّ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَيْفٌ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ خَنْجَرٌ. أَوْ ارْتِفَاعُهَا عَلَى
أَنِّهَا فَاعِلٌ لَكَانِ الْقَامَةِ.

قَالَ الدَّمَامِينِيُّ تَعْلِيْقًا عَلَى حَوَازِ الرِّفْعِ: "لَا شَكَّ فِي جَوَازِ
تَقْدِيرِهِ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ فِي الْجُمْلَةِ، وَأَمَّا أَنَّهُ يُحْكَمُ بِحَسَبِهِ فَلَا؛
لأنَّهُ صَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ إِذْ مَعْنَى: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ،
وَإِنْ كَانَ مَعَهُ، أَوْ فِي يَدِهِ، سَيْفٌ، مَعْنَى غَيْرِ مُقْصُودٍ؛ لِأَنَّهُ مُرَادُ
الْمُتَكَلِّمِ: إِنْ كَانَ نَفْسُ عَمَلِهِ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ مَا قَتَلَ بِهِ سَيْفًا، لَا أَنَّ
لَهُمْ أَعْمَالًا، وَفِي تِلْكَ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ، وَلَا أَنَّ صُحْبَتَهُ، أَوْ فِي يَدِهِ،
أَوْ بِحَضْرَتِهِ، وَقَتَ الْقَتْلِ سَيْفًا.

وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّهُ عَلَى التَّحْرِيدِ، فَيَكُونُ بِحَوْ: إِنْ كَانَ فِي
عَمَلِهِمْ خَيْرٌ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلَدِ)^{٣٧٥}.

وَفِيهِ أَيْضًا ضَعْفٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ حَذْفَ (كَانَ) مَعَ
حَذْرِهِ الَّذِي هُوَ فِي صُورَةِ الْمَفْعُولِ الْفَضْلَةُ حَذْفُ شَيْءٍ كَثِيرٍ، وَلَا
سَيِّمًا إِذَا كَانَ الْخَيْرُ جَارًا مُجْرورًا، بِخِلَافِ حَذْفِهِ مَعَ اسْمِهِ الَّذِي
هُوَ كَجَرْنِهِ، وَلَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا^{٣٧٦}.

^{٣٧٥} فصل ٢٨

^{٣٧٦} تعليق الفرائد (٢٢٦/٣)

ب - ومثال ما لم يحسن معه تقدير فيه أو معه، أو نحو ذلك، فيتعين النصب:

قولك: أسيرُ كما تسيرُ، إن ركباً فراكباً، وإن رجلاً فراجلاً، ومررتُ برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً، وامررتُ بأئيم أفضل إن زيداً وإن عمراً.

فهذا ونحوه يتعين نصه على أنه خبر (كان) الناقصة، ولا يصح رفعه على أنه اسم (كان) الناقصة، أو فاعل التامة، كما صح فيما قبله؛ لأنك لا تستطيع أن تقدر فيه أو معه، أو نحواً من ذلك، فلا تستطيع أن تقول: إن كان فيه، أو معه، ركباً، أو راجلاً، أو طويلاً، أو زيداً. فيكون اسم الناقصة، كما لا تستطيع أن تقدر معه: إن وقع، أو حدث، أو ما شابهه، وترفعه على أنه فاعل التامة.

— المسألة الثانية: قد مضى أن الاسم الواقع قبل الفاء في نحو: إن سيفاً فسيفٌ يجوز رفعه بكان الناقصة اسماً لها، وبالتامة فاعلاً لها، والأول أولى من وجوه، وهي:

أ - إن إصمار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه؛ ليجري الاستعمالان على سبيل واحد، ولا يختلف العامل.

ب - ولأنَّ الفعل التَّامَّ إذا أُصمر بعد (إن) الشرطية لا يستعني عن مفسرٍ، نحو قوله تعالى: «وإنَّ أحدًا من المشركين استجاركَ فأحره»^{٢٧٧}، فخولف هذا في (كان) الناقصة؛ لوقوع ثاني حرأبها موضع المفسر.

ج - ولأنَّ الناقصة تُوسَّع فيها بما لا يستعمل في غيرها، فمقتضى الدليل أن لا تُشاركها التامة في الإصمار المشار إليه؛ لكن أُجبر فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان في التقدير.

د - ولأنَّ التامة قليلة الاستعمال، والناقصة كثيرة، ولا يحدف إلا كثير الاستعمال للتخفيف، ولأنَّ شهرته دالة على المحذوف.

هـ - ويصعَّف تقدير التامة من جهة أن الكلام معها يصير كأنه أجيب عن الأول، والمعنى على تعلقه به.

- المسألة الثالثة: يجوز في الاسم الواقع بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط أوجه من الإعراب، وهي:

أ - رفعه خبراً لمبتدأ محذوف.

ب - ونصبه مفعولاً به بفعل يليق بالمحل.

ج - ونصبه حالاً.

د - ونصبه خبراً لكان محذوف.

قال الدماميني: رفعه خبراً لمبتدأ محذوف أولى من نصبه،
ونصبه معو لا أولى من نصبه حالاً، ونصبه حالاً أولى من نصبه
خبراً^{٢٧٨}.

— المسألة الرابعة: ينتج عن المسائل السابقة تراكيب
أربعة، قال أبو حيان: قالوا: وأحسن الوجوه: إن حيراً فخير، ثم
إن حيراً فخير، ثم: إن حيراً فحيراً، ثم: إن حيراً فحيراً^{٢٧٩}.

وسوى الشلويين بين التركيبين الثاني والثالث، وخطأه إن
عصفور فقال: بل رفعهما أحسن؛ لقلة الإصمر فيهما بالنسبة إلى
نصبهما^{٢٨٠}.

وعلى الحسن والقبح منسوبة في مواضعها.

— المسألة الخامسة: رتماً جرّ اسم (كان) في مثل هذه
التركيب إن عاد إلى محرور بحرف، سواء اقترن اسم (كان)
— (إن لا)، أو — (إن) وحدها، وذلك نحو: مررت برجل صالح،
إن لا صالحاً فطالح، وامرر بأئهم أفصل، إن ريد، وإن عمراً.

وعم يونس بن حبيب أن من العرب من يقول: مررت
برجل صالح إن لا صالح فطالح. وامرر على أيهم أفصل، إن

^{٢٧٨} تحقيق النور ١٦ (٢٢٨، ٣)

^{٢٧٩} التبيين والتكميل (٢٢٨، ٤) ٢٢٩

^{٢٨٠} التبيين والتكميل (٢٢٨، ٤) ٢٢٩

زيد وإن عمرو . وذلك على تقدير : إن لا أكن مررت بصالح
فبطالح، وإن مررت بزيد أو مررت بعمرو .

وجعل يونس ذلك مطرداً مقيساً، وذلك لقوة الدلالة على
الجار بتقديم ذكره، ووافقه ابن مالك . وقصره غيرهما على
السماع . وصنع مذهب يونس من وجوه .

٨ - وثامن ما اقتصت به (كان) حذفها مع اسمها من
غير تعويض . وهذا الحذف أقل منه بعد (إن) و (لو) الشرطين،
وذلك إذا وقعت (كان) :

أ - بعد نحو (ألا)، و (هلا) قال أبو حبان . "ويحري مجرى
(لو) غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدم ما يدل عليه،
نحو: هلاً، وألاً، لكنه ليس بكثير الاستعمال"^{٣٨١} .

ب - وبعد الشرط الصريح المحصر . قال أبو حبان :
"وتصمر (كان) في الشرط الصريح المحصر، تقول: أأ أفعل هذا
إلا معيذاً لي فلا مفسداً علي، أي: إلا تكرر معيذاً لي فلا تكرر
مفسداً علي"^{٣٨٢} .

^{٣٨١} سننيل والتكميل (٤/٢٢٤)، والإرشاد (٢/٩٧)

^{٣٨٢} التثيل والتكميل (٤/٢٢٩)، والإرشاد (٢/٩٩)

ج - وبعد (لكن) ذكر ذلك الشيخ يس في حاشيته على
الفاكهي، ومثّل له بقوله تعالى: (ما كان محمدٌ أباً أحدٍ من رجالكم
ولكن رسول الله) ^{٢٨٢}.

وليس حذفها هنا ممّا احتصّت به؛ إذ حذفها لدلالة (كان)
السابقة عليها، وحذف ما دلّ عليه دليل، أو سبق ذكره، سائغ
شائع في جميع العربية، وليس مقصوراً على باب دون آخر.

والعامّة، في هذه الآية الكريمة، على تخفيف (لكن) ونصب
رسول. ونصبه على إضمار (كان) لدلالة (كان) السابقة عليها؛
أي: ولكن كان رسول الله، وإمّا بالعطف على (أنا أحد).

قال السمين الحلبي: "والأول أليق؛ لأن (لكن) ليست عاطفة
لأجل الواو، فالأليق بها أن تدخل على الجمل، كمثّل التي ليست
بعاطفة" ^{٢٨٤}.

د - وبعد (لذن)، وأشدوا على ذلك قول الرّاجز:

من لدّ شولاً فإلى إتلائها

أي: من لدّ كانت شولاً إلى لقاحها فإلى إتلائها.

وقدّره سيبويه والجمهور: من لدّ أن كانت ^{٢٨٥}.

^{٢٨٢} الأحراب ٤

^{٢٨٤} انظر البحر المحيط لأبي حيان (٢٣٦/٧)، و الدر المنصور للسمين الحلبي (١٢٨/٩)

^{٢٨٥} انظر الكتاب (٢٦٥ ١)، وتعليق الفرائد (٢٣٠/٣)

وقدره ابن مالك: من لدُ كانت، وقال: "وعندي أن تقدير (أن) مستعني عنه، كما يستغنى عنها بعد مذ"^{٣٨٦}.

قل أبو حيار: "والذي حمل عليه أصحابنا كلام سيبويه أنه تفسيرٌ معنى، لا تفسيرٌ إعراب، والمعنى: من لدُ كانت شولاً، ولا يُقنَرُ: من لدُ أن كانت، ولا: من لدُ كونها؛ لأنه لا يجوز حذفُ بعض الموصول وإبقاء بعضه"^{٣٨٧}.

وقال الصبّان: "أتى - سيبويه - في التقدير بـ (أن) لقلة إصافة (لدن) إلى الحمل.

واعترض بأنه يلزمه حذفُ الموصول الحرفي وصلته، وإبقاء معمولها، وهو ممنوع، وإن جاز حذفُ (أن) وحدها خلافاً لما يؤهمه كلام البعض

وأحيب: بأنه حلٌ معنى، لا حلٌ إعراب، وحلُ الإعراب: من لدُ كانت، وإن كانت إصافة (لد) إلى الجملة قليلة.

وقدره بعضهم: من لدُ شالت شولاً، فحعل شولاً مصدرًا لا جمعاً، وهو أقلُّ كلفةً من تقدير سيبويه"^{٣٨٨}. ولا شاهد فيه على هذا التقدير الأخير، كما لا شاهد فيه على رواية: من لدُ شول،

^{٣٨٦} شرح التفسير لمصنفه (٣٦٥/١)

^{٣٨٧} التبيين والتمثيل (٢٣٠/٤ ٢٣١).

^{٣٨٨} حاشية الصبّان على الأسموي (٢٤٤/١)

بالإضافة، فقيل: هو على حذف، أي: من لدُ شولان شول، وقيل:
(شول) مصدر، لا جمع^{٢٨٩}.

٩ - والتَّاسِعُ مِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ (كان): حذفها وجوبا مع
معموليها، بعد (إن) الشرطيّة، معوّضاً عنها (ما)^{٢٩٠}:

ومثاله: قولُ العرب: افعلْ ذلك إمّا لا؛ أي: إنْ كنت لا تفعلْ
غيره. ومثله قولُ الرَّاحِرِ:

أمرعت الأرض لو إنّ مالاً لو إنّ نوقاً لك أو جمالاً
أو ثلّة من غنم إمّا لا

أي: إنْ كنت لا تحد غيرها.

قال اللغاني: لا مُحوج إلى هذا التكلّف الذي لا دليل عليه؛ إذ
لظاهر أنّ (ما) مزيدة لتأكيد (إن) الشرطيّة، من غير تقدير لكان،
و (لا) نافية لفعل الشرط المقتر، و (لا) ومفيئها هو الشرط، و (إمّا)
أداة شرط مؤكدة بـ (ما)، نظيرها (إمّا) في قوله تعالى: (فإمّا
نريّن)^{٢٩١}، والشرط المقترّ محذوف الجواب؛ لدلالة ما سبق عليه،
نظير ذلك في التقدير قول الشاعر:

فطلّقها فلست لها بكفءٍ وإلا بعل مفرّقك الحسامُ

^{٢٨٩} انظر لارشاف (٩٩/٢)، والتكثير والتكميل (٢٣١: ٤).

^{٢٩٠} انظر التبيين والتكميل (٢٣٤: ٤)، و تعليق العرفان للممبهي (٢٣٤/٢)، والارشاف (٢: ١ - ٢).

^{٢٩١} (١٠٦/٢) والجمع (١٠٦/٢).

^{٢٩٢} مريم ٢٦.

والأصل: أفعَلُ هذا إنْ لا تفعل غيره. وهذا معنى واضح لا غبار عليه.

واستحسن هذا من اللقائي جماعة، ورأوه أقلَّ تكلفاً.

وصعقه الروداني بأنْ (ما) لا تَزَادُ قبل الشرط المنفي بلا، وبأنْ حوَاب الشرط لا يُحذف إلا إن كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، والشرط هنا على تقدير اللقائي مستقبل^{٢١٢}.

والحذف في هذا الموضع أقلُّ منه بعد (إن) و (لو) الشرطيتين.

و (كان) المحذوفة هنا هي الناقصة، و (ما) عوضٌ منها.

ولا تُحذف (كان) بعد (إن) المكسورة الهمزة، معوضاً منها (ما) إلا في هذا الموضع.

وإذا أظهرت الفعل، فقلت: إمّا كنت منطلقاً انطلقت، كانت (ما) رائدة، لا عوضاً.

و (ما) في هذا الموضع عوض من (كان) ومعموليهما، فلا يصحُّ اقتصارُ الحذف على (كان) وإبقاء معموليهما، فلا يُقال: إمّا أنت مبطلقاً انطلقت.

^{٢١٢} حاشية الشبغ بر على التصريح (١٩٥/١)، وعلى الفاكهي على القطر (١٩/٢)، و حاشية الصبان على الأشموي (٢٤٥/١)، والحصري على ابن عقيل (١١٧/١)

و(لا) في (إمّا لا) قيل: هي النافية للخبر، وهو: تفعل.

وقيل. بل الخبر هو المجموع النافي والمنفي.

١٠ - والعاشر: مما اختصت به (كان): حذفها مع

معموليها بعد (إن) من غير تعويض:

قال الأزهري: وحكى الكوفيون أنه يقال: لا تأت الأمير
فإنه حائر، فنقول. أنا أتيه وإن، أي: وإن كان جائراً، فتحذف
(كان) مع معموليها من غير تعويض، وعليه قوله:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن

كان فقيراً مئماً قالت: وإن

أي: وإن كان فقيراً مئماً، ولا يجوز هذا الحذف مع غير
(كان) عند البصريين^{٣٩٣}.

^{٣٩٣} انظر التصريح عمو للتوصيح للأزهري (١/١٩٥)، و حاشية الصبب على الأشموني (١/٢٤٥)،
و التمعن نسوي (١/٣٣٦)، والشاهد لرؤية

لَمْ

الأحرف الحازمة لمصارع واحد أربعة: لم، ولما، ولا في النهي والدعاء، ولأم الأمر والدعاء.

وأُمُّها (لم)، وذلك لأموٍر.

— أولها: تصريح بعص النحاة بذلك^{٣٩٤}.

— وثانيها: تلميح بعصهم الآخر بذلك، وهو قولهم: لم وأحواتها^{٣٩٥}.

— وثالثها: هي أحق أحواتها بالأمية لأموٍر:

— الأول: إما عملت هذه الأدوات الحرم لمصدرعتها أدوات لشروط الحازمة، من حيث انحصار كل بالفعل، ومن حيث إن المصارع بعد (لم) وأحواتها يقع بمعنى الماضي، كما يقع بعد (إن) وأحواتها بمعنى الاستقبال.

^{٣٩٤} كابن رسلان في شرحه على الصفحة (ل) ٥٦، (أ)

^{٣٩٥} انظر عن النحو لابن الوراق ص ٩٨

ولمّا كانت (لم) أقوى أحواتها شيئاً بـ(إن)، وكانت هذه أمّ بابها^{٣٩٦}، كان حقّ (لم) أن تكون كذلك^{٣٩٧}.

الثاني: لا اختلاف في جزمها للمضارع مطلقاً بلا قيد، وجزم أخواتها له مقيد، والمطلق أحقّ بالأمية من المقيد، وتوصيح ذلك أن يقال:

أ — (لم) لنفي الماضي مطلقاً، سواء أكان منقطعاً عن زمان الإخبار، أم متصلاً بزمان الحال، أم قريباً منه.

و (لمّا) لنفي الماضي متصلاً بزمان الحال، أو قريباً منه.

وهذا ما يعبرون عنه بقولهم: (لم) لنفي فعل، و (لمّا) لنفي قد فعل^{٣٩٨}.

ب — إنما تجزم (لم) المضارع مطلقاً من غير اشتراط كونه طلباً.

— ولا تجزمه (اللام) إلا إذا كان طلباً؛ أمراً، نحو قوله تعالى: (لينفق ذو سعة من سعته)^{٣٩٩}، أو دعاءً، نحو قوله تعالى:

^{٣٩٦} انظر ص (٤١) من هذا الكتاب

^{٣٩٧} انظر اسرار العربية لأبر لأتباري ص ٣٣٣، و علل النحو لأبر الوراق ص ٩٨، و التلياب للمكبري ٤٧/٢

^{٣٩٨} انظر شرح الكافية الشافية لأبر مالك ١٥٦٣/٣، و شرح الكافية للرصني ٨٢، ٤، و شرح المفصل لأبر بعض ٨، ١١٠، و الارشاد لأبي حيان ٥٤٤/٢

^{٣٩٩} الطلاق ٧

(ليقض علينا ربك) ^{٤٠٠}.

— كما لا تجزمه (لا) إلا إذا كان طلباً؛ سهياً، نحو قوله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم) ^{٤٠١}، أو دعاء، نحو قوله تعالى: (لا تؤاخذوا) ^{٤٠٢}.

ج — وإما تجرم (لم) المضارع للمتكلم، أو للمخاطب، أو للعائس، على سواء، وليس ذلك لـ (لا) أو اللام، فتقوى عليهما من هذا الوجه.

وأما اللام : فيقل دخولها على فعل فاعل مخاطب، استغناءً بصيغة (افعل) عنها، ومن ذلك قراءة عثمان وأبي وأنس، رضي الله عنهم: (فبدلك فلتفرحوا) ^{٤٠٣}، وقوله صلى الله عليه وسلم: "لتأخذوا مصافكم".

كما يقل دخولها على فعل المتكلم مفرداً، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "قوموا فأصل لكم"، أو مشاركاً، كقوله تعالى: (ولتحمل خطاياكم) ^{٤٠٤}.

الرحرف ٧٢

لأنعم ١٥١، لإسراء ٣١

البقرة ٢٨٦

يونس ٥٨

الحكيت ١٢

ويكثر دخولها على فعل الغائب، كقوله تعالى: (وليملل الذي عليه الحق)^{٤٠٥}.

وأما (لا) : فيقل كون المجزوم بها فعل المتكلم، كقولهم: لا أريدك هذا، وكقول الشاعر:

لا أعرف ررباً حوراً مدامعها

مردقاتٍ على أعقاب أكوار

والأكثر كون المجزوم بها فعل المحاطب أو الغائب.

قال الرضي: على السواء.

وقال أبو حيان: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف كونها للعائب أو المتكلم.

وقال ابن مالك: دخول اللام على المتكلم مفرداً أو مشتركاً أكثر من دخول (لا) عليه، وهما فيه قليل^{٤٠٦}.

الثالث: لا حلاف في ساطة (لم)، والحلاف في ساطة (لما)، و (لا) قائم، والنسيط أولى بالأمية من المركب؛ إذ الأصل الإفراد.

وبيان ذلك:

^{٤٠٥} البغراء ٢٨٢

انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٦٨/٣، و شرح الرضي على الكافية ٤: ٨٠، و لارتشاف لأبي حيان ٢: ٥٤٢، والهمع نسيوطي ٤: ٣٦٠

— (لَمّا) مركبة عند الأكثرين من (لم) و (ما)^{٤٠٧}، وبسيطة عند بعضهم^{٤٠٨}.

— وأما (لا) فالمشهور أنها أصلٌ بنفسها. ورعم قومٌ أن أصلها لامُ الأمر زيدت عليها ألفٌ، فافتحت اللام لأجلها^{٤٠٩}.

الرابع: لا خلاف في أن (لم) جارمة بنفسها.

ورعم السهيلي أن (لا) هي الناقية أصلاً، وليست جارمةً بنفسها، وأن الجزم في الفعل بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحدث كراهة اجتماع لامين في اللفظ^{٤١٠}.

والمجمع على أنه الجارم نفسه أحق بالأمية مما فيه خلاف.

الخامس: ذكروا أن (لا) في النهي إنما جرمت نالحمل على لام الأمر؛ لأن الأمر صد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كم يحملونه على نكيره^{٤١١}.

فإذا مضى بيان أحقية (لم) بالأمية من لام الأمر فكوبها أحق بها من (لا)؛ لهذا الوجه، أولى وأصح.

^{٤٠٧} انصر على النحو لابن اللواتق ص ١٩٩، و شرح الرصعي على الكافية ٨٢/٤، والملخص لابن أبي الربيع ٤٩.

^{٤٠٨} انظر لأرشاف لابي حيان ٥٤٣/٢، و الهمع للمسيوطي ٣١٣/٤.

^{٤٠٩} انظر لأرشاف لابي حيان ٥٤٣/٢، و الهمع للمسيوطي ٣١٠/٤.

^{٤١٠} انظر لأرشاف لابي حيان ٥٤٣/٢، و الهمع للمسيوطي ٣١٠/٤.

انظر «سرار العربية لابن الأثيري» ص ٢٣٤، و «علل ابن اللواتق» ص ١٩٨، و «الكتاب للعكبري» ٥٠/٢.

وعليه، فبالإضافة إلى تصريح أو تلميح النحاة بأمية لم،
فإنها، على ما سبق بيانه، أولى بها من أخواتها وأحق من أوجه
متعددة لكل منها:

— أما بالنسبة لـ(لَمَّا) فأحقية (لم) بالأمية منها من ثلاثة
أوجه، وهي:

١ — كون (لم) أقرب شبيهاً بـ(إن) الشرطية الجارمة منها.

٢ — كون (لم) لنفي الماضي مطلقاً، و(لَمَّا) لنفيه مقيداً.

٣ — كون (لم) أصلاً لـ(لَمَّا) عند الأكثرين.

— وهي أولى من لام الأمر من ثلاثة أوجه أيضاً، وهي:

١ — كون (لم) أقوى شبيهاً بـ(إن) الشرطية الجازمة منها.

٢ — كون (لم) لجزم المضارع مطلقاً، ولام الأمر لنفيه
مقيداً بكونه طلباً.

٣ — كون (لم) لجزم المضارع بكثرة، للمتكلم كان أو
للمخاطب، وللغائب، ولام الأمر على درجات في ذلك.

— وهي أولى من (لا) من ستة أوجه، وهي:

الأول والثاني والثالث هي ثلاثة لام الأمر.

٤ — الإجماع على بساطة (لم)، والخلاف في بساطة (لا).

٥ - الإجماع على جزم (لم) للمضارع بنفسها، والخلاف في جزم (لا) للمضارع بنفسها.

٦ - حمل (لا) على (اللام) في الجزم، وإذا ثبتت أحقية (لم) من اللام بالأمية، فأحقيتها بها من (لا) أوضح.

(لو) الشرطية

أدوات الشرط على ضربين:

جازمة: وقد مضى الكلام في أمها^١.

وغير جازمة، وهي: لو، لولا، لوما، أمّا، كلّما، إذا، كيف.

وأما أمّ هذه الأدوات فهي (لو)، صرح بذلك عدد

غير قليل من النحاة، وإنما كانت أحقّ بذلك من أخواتها
من أوجه:

أولها: هي أحقّ بالأميّة من: (إذا، وكيف، وكلّما) لاسميّة

هذه، وحرفيّة (لو)، وسبق أن المعاني إنّما تستفاد بالحروف، فكان
لـ (لو) الأحقيّة بالأميّة من هذه الأسماء المنكورات من هذا
الوجه.

ثانيها: وهي أحقّ بالأميّة من: (أمّا، ولولا، ولوما، وكلّما)،

لتركيب هذه على رأي في بعضها، وبساطة (لو)، ومعلوم أنّ

^١ انظر ص (١٠١) من هذا الكتاب

المركَّب فرغ المفرد، ففرعية هذه المذكورات، وأصالة (لو) بالنسبة لها من هذا الوجه استحققت (لو) الأمية.

أما (لو لا، ولو ما) فمركبات من (لو) الامتناعية، و (لا) و (ما) النافيتين، وكلُّ من (لو)، و (لا)، و (ما) باقٍ على بابه وفائدته^{٤١٣}.

وذكر المالقي في رصف المباني أنه لا خلاف بين البصرية والكوفية في الحكم بالتركيب^{٤١٤}.

والجمهور على ساطة (أما)، وتعلب يذهب إلى أنها مركبة من (إِ) الشرطية الجازمة، و (ما) النافية، ثم حذف فعل الشرط مع التركيب، وفتحت الهمة لحذف الفعل، وإذا دُكر كُسرت.

ودهب بعضهم إلى أنها مركبة من. (أَمْ) و (ما)^{٤١٥}.

وأما (كلما) فظاهرٌ تركيبها من (كل) و (ما)^{٤١٦}.

وثالثها: وهي أحقُّ بالأمية من (لما) للخلاف في حرفيتها، ولا خلاف في حرفية (لو)، وما لا خلاف في حرفيته أولى بالأمية مما فيه خلاف

^{٤١٣} انظر الحلل لابن السيد (٣٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/١٤٤)، والارتشاف (٢/٥٦٨).

^{٤١٤} الهمع للسيوطي (٤/٣٥٢)، والأسموني (٤/٥٢)، ولاثبيد والنظار للسيوطي (٣/٢٦).

^{٤١٥} رصف المباني (٢٩٤).

^{٤١٦} انظر الجنى الداني للمرادي (٥٢٣)، و الهمع للسيوطي (٤/٢٥٤).

^{٤١٧} انظر الحلل لابن السيد (٣٤٩)، و لاثبيد والنظار للسيوطي (٣/٢٦).

فمذهب سيبويه حرقية (لَمَّا)، وذهب ابن السراج، وأبو علي
الفارسي، وابن حني، واحتاره ابن مالك، إلى أنها ظرف بمعنى
(حين)^{٥٧}.

ورابعها: وكون (لو) مجرد (لولا، ولوما) يعطيها وحياً
أحر لأحقيتها بالأمية منهما، إذ ما لا زيادة فيه أحق بالأمية مما
فيه زيادة.

وخامسها: إن (لو) الشرطية أشهر من سائر أنواع (لو)،
وأكثر دوراً، وليست أية واحدة من سائر أدوات الشرط أشهر
في الشرطية من سائر أنواعها هي نفسها.

وسادسها: إن (لو) الشرطية أشهر في الشرطية من سائر
أحوالها فيها.

والفرق بين هذه النقطة وسابقتها ظاهرٌ دون عناء.

وسابعها: أصالة (لو) وقوتها في الشرطية أظهرٌ منها في
سائر أحوالها.

فأصالة (إذا، ولمّا) في الظرفية، و(كيف) في الاستفهام،
و(كلّما) في التوكيد مجردة من (ما)، و(أمّا) في التفصيل، وسبق
أن أصل (لولا، ولوما) هو (لو).

^{٥٧} الظر لأمرية للهروي (٣٠٨)، و رصف المبالى للماتقي (٢٨٤)، و شرح الكافية للشافعية لابن
مالك (١٦٤٣/٣ ٤٤)، و الجوى للذهبي للمراي (٥٩٤)، و الأرتشاف لأبي حيان (٥٢٠ ٢)

ومعلوم أن الأصل في الشرط أنه للكون العام، فبابه العموم والإبهام، و(لو) في استعمالها شرطاً لا تناقض هذا الأصل، بخلاف (إذا) فيضعفها في الشرطية أنها تستعمل فيما لا بد من وقوعه، كقولك: إذا احمر البسر تأتينا، فأحمراره كائن لا محالة، ووقتها معين فيما تضاف إليه، وباب الشرط مختص بما هو محتمل للكون^{٤١٨}.

ويضعف (كيف) أنها يقصد بها حال معلومة بقرينة تميزها عند المجاري.

ويضعفها معاً، أقصد إذا وكيف، كونهما اسمين، والأصل في الجزاء أن يكون بالحروف^{٤١٩}.

ويضعف (أما) أن عبارة كثير من النحاة أنها عملت في الشرط لتضمنها معنى الشرط، وبعضهم يقول: حذفت أداة الشرط وفعلها وبابت (لما) منابهما. وواضح أن ما كان شرطاً بنفسه، وهو (لو) أقوى مما ليس كذلك وضمن معنى الشرط، أو باب منابه^{٤٢٠}.

^{٤١٨} انظر الباب للعكبري (٥٦/٢)

^{٤١٩} انظر الباب للعكبري (٦٢/٢)، والإنصاف (٦٤٤/٢) (٤٥).

^{٤٢٠} انظر رصف المباني للمالقي (٩٨)، والصبيان على لأشموبي (٤٤/٤)، والحصري على ابن عقيل (١٣١/٢)

وثامنها: أن (لو) أقوى أخواتها شبيهاً بـ (إن) الشرطية
الجازمة، وهذا يزيدُها قوَّةً في الشرطية، فجعلوها لهذا أمّا لغير
الجازمة، كما كانت (إن) أمّا للجازمة.

ومن أوجه الشبه بينهما^{٢١}:

١ - اشتراكهما في الحرفيّة.

٢ - وفي البساطة وعدم التركيب.

٣ - وفي اقتصائهما جواباً.

٤ - وفي أن يليهما المستقبل، وأنهما يصرفان الماضي إلى
الاستقبال، كقوله تعالى: (وما أتت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين)
^{٢٢}، وقوله: (ولْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ حَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً
خَافُوا عَلَيْهِمْ)^{٢٣}، وقول الأخطل:

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآررهم

دون النساء، ولو باقَّتْ بأطهار

٥ - وفي محيئ (لو) بمعنى (إن)، وصحة إحلال (إن) محلّها
مع سلامة اللفظ والمعنى.

^{٢١} انظر هذه الأوجه في شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٦٢٨/٣)، وشرح النسيب له (تكملة

ولبر البر ٩٣: ١٠١)، وابن عيين (١٨٨/٣-٩٧)، وجومر الألب بليرلي (٣٢٤: ٢٣)، و

معني اللب ٢٥٥/١ (٧٢)، ولجني الداني للمراذي (٢٦٢: ٩٠)، والمهمع للسيوطي (٤)

(٥١: ٣٠٢)

^{٢٢} يوسف ١١

^{٢٣} النساء ٩

٦ - وفي اختصاصيهما بالتخول على الفعل.

٧ - وفي الاستغناء عن جوابهما: ومثاله مع (لو) قوله تعالى:
(ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أو قطعنا به الأرض أو كلم به
الموتى، بل لله الأمر جميعاً) ^{٢٤}، وقوله: (إن الذين كفروا وماتوا
وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى
به) ^{٢٥}.

٨ - وفي الاستعناء عن شرطهما وجوابهما:

ومثاله ما أنشده الأخفش من قول عبيد بن الأبرص:

إن يكن طئك الدلال فلو في

سالف الدهر والسين الخوالي

وقال: يريد: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا.

٩ - وفي صحّة أن يليهما اسم مرفوع على إصمار فعل يفسره
ظاهر بعده اختياراً، ومن ذلك قول حاتم: لو ذات سوارٍ لطممتي،
وقول عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، وقصره ابن عصفور
على الضرورة، وحكى عليه القطمّ الضبي:

أخلاء لو غير الحمام أصابكم

عتبت، ولكن ما على الدهر معتب

^{٢٤} الر ٣٦

^{٢٥} آل عمران ٩١

والذي عليه الناس عدم قصره على الضرورة أو الندرة.

١٠ - وفي حمل (إن) على (لو) في إهمالهما معاً، ومنه الحديث: "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فأبوك إن لا تراه فإنه يراك".

١١ - وفي حمل (لو) على (إن) في إعمالهما والجزم بهما:

وقيل: الجرم لو مطرد لغة لقوم معينين، وقيل: بل هو مقصور على الضرورة، وقيل: ممنوع، لا يجوز سعة ولا اضطراراً، ومن الجزم بها قول علقمة الفحل، وقيل: امرأة من بني الحارث:

لو يشأ طار بها ذو مئعة لاحق الأطال نهذ ذو خصل
وقول لقيط بن زرارة:

تامت فؤادك، لو يحزنك ما صنعت

إحدى ساء بني ذهل بن شيبان

وتأسفها: أن (لو) أكثر أنواعاً وأكثر تصرفاً من أحواتها^{٢٦}.

وعاشرها: أن الجزم مسموع بها وبأحتيها (إذا، وكيف)، إلا أنه بها، على قلتها، أكثر منه بأحتيها، بل قيل: هو بها مطرد على

^{٢٦} انظر في أنواعها مراجع الحاشية السابقة

لغة قوم معيّنين، وليس مقصوداً على الصرورة، وهذا يزيد لها
قوة شبه بـ (إن) أم الشرطية الحازمة، فيقوي من أحقيتها بأمية
الأدوات غير الحازمة، وقد مضى قريباً بيان ذلك.

وأما الحزم بـ (إذا) فقد قصر على الضرورة.

قال سيبويه: "إذا اضطرّ شاعرٌ فأجرى (إذا) مجرى (إن)
فجاري بها، قال: أزيد إذا تر تضرب، إن جعل (تضرب)
جواباً" ٤٢٧.

وقال: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها
بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنه لا ندّ لها من جواب، وقال
قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قصرت أسيفاً كان وصلها
حطاناً إلى أعدائنا فنصارب

وقال الفرزدق:

ترفع لي حندقاً والله يرفع لي
ناراً إذا خمدت بيرانها تقد

وقال بعض السلوليين:

إذا لم تزل في كل دار عرفتھا
لھا واكف من دمع عینك یسجُم
فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الحید قول كعب
بن رھیر:

وإذا ما تشاء تنعث منها مغرب الشمس ناشطاً مدعوراً^{٤٢٨}
وقال العكبري: "ولا يجازى بـ(إذا) في الاختيار، لأنها
تستعمل فيما لا بد من وقوعه، كقولك: إذا احمرَّ السرُّ تأتيها،
فاحمراره كائن لا محالة، ووقتها معين فيما تضاف إليه. وباب
الشرط مختص بما هو محتمل للكون. وقد جاء الحزم بها في
الشعر"^{٤٢٩}.

وأما الجرم بـ(كيف) فالبصرية تمنعه، وأجازه الكوفية.
قال ابن الأنباري في الإنصاف^{٤٣٠}: "ذهب الكوفيون إلى أن
"كيف" يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما وما أشبههما من
كلمات المجازاة. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى
بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز المجازاة
بها لأنها مشابهة لكلمات المحاراة في الاستفهام؛ ألا ترى أن

^{٤٢٨} الكتاب ٣/(٦١-٦٢).

^{٤٢٩} اللباب ٢/(٥٥-٥٦).

^{٤٣٠} وانظر هذه المسألة بوضوح في معنى التلييب (٢٠٥/١)، والأشموقي (١٤٤).

"كيف" سؤال عن الحال كما أن "أين" سؤال عن المكان، ومتى سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة، ألا ترى أن معنى "كيفما تكن أكر": في أي حال تكن أكر، وكما أن معنى "أينما تكن أكر": في أي مكان تكن أكر، ومعنى "متى ما تكن أكر": في أي وقت تكن أكر. ولهذا قال الخليل بن أحمد: محرجهما محرج الجزاء، وإن لم يقل إنها من حروف الجراء، فلما شابهت "كيف" ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنما لم يجر المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها؛ لأنك إذا قلت: "كيف تكن أكر" فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها وذلك متعذر؛ لأننا نقول: هذا يلزمكم في تجويزكم "كيف تكون أكر"؟ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه؛ فكان ينبغي أن لا يجوز، فلما أجزتموه دل على فساد ما ذهبتم إليه

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه:

أحدها: أنها نقصت عن سائر أحواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا بكرة لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا بكرة، وسائر أحواتها تارة تحاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة، فلما قصرت

عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجه الثاني: إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإحصار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في من وما وأي ومهما، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجه الثالث: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة لها هنا تلجئ إلى المجازاة بها؛ فيبغى أن لا يجازى بها؛ لأننا وجدنا أياً تغني عنها؛ ألا ترى أن القائل إذا قال: "في أي حال تكر أكر" فهو في المعنى بمنزلة "كيف تكر أكر". غير أن هذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن "أياً" كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان والمكان وغير ذلك؛ فكان ينبغي أن يستعني بها عن متى ما وأينما وغيرهما من كلمات المجازاة؛ فلما لم يستعنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل.

والتعويل في الدلالة على أنه لا يجوز أن يجازى بها الوجهان الأولان.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنها أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام، وإن معناها كمعنى كلمات

المجازاة قلنا: لا نسلم أن معناها كمنى كلمات المجازاة، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها؛ ألا ترى أنك إذا قلت "كيف تكن أكن" كان معناها: على أي حال تكون أكور، فقد صممت له أن تكون على أحواله وصفاته كلها، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازي عليها كلها؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئا في جميع أحوالهما، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسقم والقوة والضعف إلى غير ذلك؛ فإن أحدهما لو كان سقيماً والآخر صحيحاً أو ضعيفاً والآخر قوياً لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحاً ولا الضعيف أن يجعل نفسه قوياً، فأما متى ما وأيما فإنه تتحقق المجازاة بهما؛ ألا ترى أنك إذا قلت "أيما تكن أكن" فقد صممت له متى كان في بعض الأماكن أن تكون أيضاً في ذلك المكان، ولا يتعذر، وكذلك إذا قلت "متى تذهب أذهب" صممت له في أي زمان ذهب أن تذهب معه، وهذا أيضاً غير متعذر، بخلاف كيف؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازي على جميع أحوال المجازي وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها، فبالفرق.

وأما قولهم "إن هذا يلزمكم في تجويركم كيف تكون أكون بالرفع؛ لأن طاهر هذا يقتضي ما منعتموه" قلنا: الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازي؛ فأنصرف اللفظ إليها؛ فلذلك صح الكلام.

ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة؛ لأن الأصل في الجراء أن لا يكون معلوماً؛ لأن الأصل في الجراء أن يكون بـان، وأنت إذا قلت "إن قُمتُ قُمتُ" فوقتُ القيام غير معلوم، فلما كان الأصل في الجراء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف في الجراء واقعةً على حال معلومة؛ لأنها تخرج من الإبهام، وتناير أصل كلمات الجراء؛ فلذلك لم يجر الجزم بها على تقدير حال معلومة^{٤٣١}.

وقال العكدي في الباب: "لا يجازى بـ(كيف)". وقال الكوفيون: يجازى بها.

حجة الأولين: أن (كيف) لو حوزي بها إما أن يعرف ذلك بالسمع، أو بالقياس على المسموع لا وجه إلى الأول فإنه لا يثبت فيه سماع، ولا وجه إلى الثاني لثلاثة أوجه:

أحدهما: أن معنى أدوات الشرط تعليق فعلٍ بفعل. و(كيف) لو علقت لعلقت حال الفاعل أو المفعول بحالٍ آخرى، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره، والحال لا يمكن ذلك فيها لحفائها.

والثاني: أن من الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار، فلا يصح أن يعلق عليها حال؛ ألا ترى أنه لو قال: كيف تذهب أذهب؛ فذهب مكرهاً أو مغموماً لم يصح تكلف ذلك في جواب

^{٤٣١} انصاف (٢)، (٦٤٣-٤٥)، المسألة ٩١

الشرط. ومثل ذلك لو كان فعلاً لم يصح المجازاة به، كقولك: إن
متَّ متُّ

والثالث: أن تلك الأدوات التي هي أسماء يرجع إليها ضمير
لا محالة، و(كيف) اسم لا يصح أن يرجع إليها ضمير فلم يصح
قياسها عليها، ولا يصح قياسها على الحرف في عدم الضمير كما
نقاس بقية الأسماء على (أن) في عدم عود الضمير إليها.

واحتج الآخرون بأنه يصح أن يقال: كيف تصنعُ أصنعُ
بالرفع، فكذلك في الجزم. والجواب عنه من وجهين^{٤٣٧}.

وهما الوحاهان اللذان ذكرهما ابن الأنباري في الجواب عن
كلمات الكوفيين.

^{٣٧} اللباب ٢/(٦٢-٦٣)

(ما) أخت ليس

أصل العمل للأفعال، يدلُّ على ذلك أنَّ كُلَّ فعلٍ لا بدُّ له من فاعلٍ، إلا ما استعمل زائداً نحو (كان)، أو استعمل في معنى الحرف نحو (قلماً)، أو تركب مع غيره نحو (حتّذا). على خلافٍ في هذه الأنواع الثلاثة.

وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل، وقد أعملوا منها لهذه المشابهة: اسم الفاعل، والمفعول، والفعل، والتفضيل، والمصدر، والصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة، وعلى رأي المصعّر والمسوب.

وأما الحرف فإمّا أن يختصّ بما دخل عليه، أو لا.
فإن اختصّ فإمّا أن يتنزّل منزلة الجزء ممّا اختصّ به، أو لا.

فإن تنزّل منه منزلة الجزء، كالسين، وسوف، وقد، ولام التعريف، فلا يعمل؛ لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء.
وإن لم يتنزّل منه منزلة الجزء فقياسه أن يعمل.

فإن كان اختصاصه بالفعل فقياسه أن يعمل فيه النوع المختص بالفعل من الإعراب، وهو الجزم.

وإن كان اختصاصه بالاسم فقياسه أن يعمل فيه النوع المحتص بالاسم من الإعراب، وهو الجر.

وإن لم يحتص بما يدخل عليه، بل يدخل على النوعين معاً، أقصد الأسماء والأفعال، فقياسه أن لا يعمل. وهذا أصل متنع في العربية في باب عمل الحروف.

ولذلك عملت حروف الجر لاختصاصها بالأسماء، وعملت النواصب والحوازم لاختصاصها بالمضارع من الأفعال، ولم تعمل حروف الاستفهام ولا حروف العطف لعدم استبدالها بنوع من القبيلين^{٤٣٣}.

وكان الأصل في (ما) أن لا تعمل؛ لعدم اختصاصها بدحوّلها على القبيلين، نحو: ماريدٌ يقوم، وما يقومٌ ريدٌ، ولهذا أهملها التميميون^{٤٣٤}، ولم يعملوها، فنقول على لغتهم: ما زيدٌ حاضرٌ.

^{٤٣٣} فظنر عن النحو لابن الوراق (٢٥٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩١/١)، وشرح عيون الإعراب لابن فصال (٩٩)، والتبديل والتكمين لأبي حيار (٢٥٤، ٤)، والهمع للسيوطي (١٠٩/٢).
^{٤٣٤} وبسبب الكماني والعراء لإهمال أبي نجد عامة، ولم يحصا تميم بذلك، وقول المالقي إن عمالها لغة الحجازيين ومجد سهو منه و انظر التبديل والتكمين (٢٥٦/٤)، ورصد المباني لتمامي (١٢٣٠)، و الجني الداني شعر ادبي (٣٢٢).

وأخرجها الحجازيون، وأهل تهامة فيما حكاه الكسائي، عن
هذا الأصل، وألحقوها بليس في العمل، ولشبهها بها من أوجه
سيأتي بيانها.

وإهمالها، من حيث الصناعة النحوية، أقيس، وإعمالها أكثر
في الاستعمال، وبه جاء القرآن الكريم.

وجاء في أشباه السيوطي: قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم
في تذكرته:

لم تقع (ما) في القرآن إلا على لغة الحجاز، حلاً حرفاً
واحداً، هو. (وما أنت بهادي العمي عن صلاتهم)^{١٣٥}، على قراءة
حمزة، فأبها ما على لغة تميم.

وزعم الأصمعي أن (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة
تميم

قال بعض النحويين: فتصفت ذلك فوجدته كما ذكر، ما
حلا ثلاثة أبيات، منها اثنان فيهما حلاف، وهما قول الفرزدق:
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر^{١٣٦}

^{١٣٥} النمل ٨١، الروم ٥٣

^{١٣٦} خرج بيت الفرزدق بسبعة تحريجات فنظرها في شرح عيون الإعراب لابن فصال (١٠)،
و السياب للعكري (١٧٦ ٧٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٢/١)، والتكميل والتكميل (٢٦٦/٤)-
(٦٨) وما فيه في تحريج هذا البيت يقال في ناليه

وقول الآخر:

رؤنة والعجاج أورثاني نجرين ما مثلهما نجران

كما روي بنصب (مثلهما)، وهو مثل قول الفرزدق السابق

و الثالث قوله:

وأنا «لندير» حرّة مسودة تصل الأعم إسيكم أقوادها

أبناؤها متكفون أباهم حنقوا الصدور، وما هم أو لادها^{٤٣٧}

انتهى

— ومذهب البصريين أن (ما) راقعة لاسمها، ناصبة

لحبرها، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها، وأن اقتصاب

الحبر بعدها بإسقاط حرف الحرّ وليس بها^{٤٣٨}.

— وإعمال (ما) عند أهل الحجاز وتهامة مقيدٌ بشروط ستة،

هي^{٤٣٩}.

١ — أن لا يقترن اسمها بـ (إن) الزائدة، نحو: ما إن أنتم ذهب.

^{٤٣٧} الفطر، الأشبه والنظائر نسيوطي (٣/ ١٢١ - ٢٣).

^{٤٣٨} وقد ر. م. ذهب للكوفيين من أوجه عدة و انظر المسألة في «إتصاف للتباري» (١، ١٦٥-١٦٢).

المسألة ١٩)، و اسرار العربية له (١٤٣ - ١٤٤)، والتبيين للحكري (٢٦٤-٢٦٦)، واللياب له (١٧٥/١).

^{٤٣٩} انظرها في شرح الألفية لابن عقيل (١/ ٢٠٢-٣٠٧)، وشرح الفاكهي على الفطر (٢٠/ ٢٢)،

و حاشية الصبان على «الشموس» (١، ٢٤٧)، و الجنى الداني للمرادي (٢٢٣-٢٩).

٢ - أن لا يستقضى نفي خبرها بـ (إلا)، نحو قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾^{٤٤٠}.

٣ - أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور، نحو: ما قائم سعد.

٤ - أن لا يتقدّم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، نحو: ما طعامك زيد أكل.

٥ - أن لا تتكرر (ما)، نحو: ما ما زيد قائم.

٦ - أن لا يُبدل من خبرها موجب، نحو: ما زيد بشي إلا شيء لا يُعبأ به.

وأمّا دواعي القول بأُمّيّة (ما) فهي:

أولاً: كون (ما) أقوى أخواتها اللاتي سمع إعمالها عمل (ليس) شبه بها. وأوجه الشبه بينهما متعدّدة، هي:

١ - كونهما للنفي.

٢ - ولنفي الحال، وقيل: لا تُلزم الحالية، بل هي للنفي مطلقاً.

٣ - ودحولهما على المبتدأ والخبر.

٤ - ورفعهما الأول منهما، ونصنهما الثاني.

٥ - ودخول الباء على خبريهما.

٦ - وانتقاض عملها بانتقاض النفي؛ لانتقاص الشبهة
بـ (ليس)^{٤٤١}.

ثانياً: الإجماع على سماع أعمالها عمل (ليس) عند
الحجازيين والتهامييين، بخلاف سائر أحواتها، وهي: إن، ولا،
ولان.

أما (إن):

فمنع أعمالها الفراء، وأكثر البصريّة، والمعاربة، واحتلف
النقل عن سيبويه والمبرد، وظاهر كلام سيبويه المنع، وصريح
كلام المبرد في المقتضب الأعمال^{٤٤٢}.

وأحار الأعمال الكسائي، وأكثر الكوفيّين، وابن السراج،
والفارسي^{٤٤٣}، وابن حني، وابن مالك، وأبو حيان، وصححه ابن
أبي الربيع^{٤٤٤}.

وأما (لا):

^{٤٤١} - والك يتكرر، أو فكرر، سمها بـ (إن) النافية، أو حيرها بالـ لا، أو العطف على حيرها بـ (لكن) أو
(و).

^{٤٤٢} انظر المقتضب (٢/٣٥٩).

^{٤٤٣} الذي في المسائل البصريّة لأبي علي (٦٤٦/٥٥) القول بعدم أعمالها.

انظر معاني الفراء (٢/٥٥)، و المقتضب للمبرد (٢/٣٦٢)، و الأصول لابن السراج (١/٩٥، ٢/٩٥)،
و المحصب لابن جني (١/٢٦٠)، و أمالي ابن الشجري (٣/١٤٣، ٤٤)، و الأزهري للهروي (٣٢/٣٣)،
و شرح التبيين لمصنفه (١/٢٧٥، ٢٦)، و أبي حيان (٤/٢٧٧)، و النعماني (٣/٢٥٣)، و الهمع
نسيوطي (٢/١١٦)، و الملخص لابن أبي الربيع (١/٢٧٥).

فمذهب الأحفش أنها لا تعمل شيئاً، وقيل: وتبعه بذلك
المبرد، إلا أن الذي في مقتضبه^{٤٤٥} القول بإعمالها عمل (ليس)،
وهو ما ذكره الرصي عنه^{٤٤٦}.

ومذهب الزجاج، كما في معانيه^{٤٤٧}، وحكاه عنه ابن ولاد
أيضاً، إلى أنها عاملة الرفع في الاسم، وهي واسمها في موضع
رفع على الابتداء، ولا عمل لها في الخبر.

قال أبو حيان^{٤٤٨}: ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن
تعمل (لا) عمل (ليس) لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يحفظ ذلك في
نثر أصلاً، ولا في نظم، إلا في بيتين نادرين، ولا تبى القواعد
الكلية على بيتين، وهما قول الشاعر:

تعرّ فلا شيء على الأرض باقياً

ولا وزر مما قصى الله واقياً

وقول الآخر:

بصرتك إذ لا صاحب غير خائل

فبوتت حصناً بالكماة حصيلاً

^{٤٤٥} انظر المفتصب (٣٨٢، ٤)

انظر شرح الرصي على الكافية (١٩٥/٢)

^{٤٤٦} انظر معاني القرآن وعرابه للرجز (٦٣/٥)

^{٤٤٧} انظر التنزيل والتكميل (٢٨٤/٤)

وما أنشده ابن مالك في شرحه على تسهيله فوق ذلك
محتمل للتأويل^{٤٤٩}.

وقال أبو حيان أيضاً: ليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن
إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب، لا قليلاً، ولا كثيراً،
فيكون مقيساً مطرداً^{٤٥٠}.

وأما (لات) ٥١:

فمذهب الأخفش أنها لا عمل لها، وما بعدها إن كان
مرفوعاً فمبتدأ محذوف الخبر، وإن كان منصوباً فعلى الظرفية
حسراً لمبتدأ محذوف، أو على المعولية لفعل محذوف، والتقدير:
ولات أرى حين مناصر، وبه قال السيرافي، أو على أنه اسم
(لات)، وتكون نافية للجنس، وخبرها محذوف تقديره: ولات حين
مناصر لهم.

واختار أبو حيان مذهب الأخفش.

^{٤٤٩} انظر شرح النسخين لمصنفه (٣٧٦/١-٧٧)، ولأبي حيان (٢٨٣/٤)، ولندمامي (٢٥٦/٣)
^{٤٥٠} التبيين والتكميل (٢٨٣/٤) وهي تعليق الفرزدق لندمامي (٢٥٦/٣)، ان الأعمال مذهب سيبويه ومن
والله

^{٤٥١} ذهب أبو زر الحضي إلى أن (لات) في الأصل فعل بمعنى نقص، ثم تجرئت للنفي، كما أن (لأل)
كذلك، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها (ليس) ابتدئت منها ثاء، كما فعلوا في مث: ثم قلبت ياء ألف
سخر كى وانفتاح ما قبله، إذ أصل (ليس) هو (ليس)، انظر معنى لليب لابن هشام (٢٥٢/١)،
والمحصى لأبي الربيع (٢٧٣/١)، والارتشاف (١١١/٢)، والتبيل والتكميل (٢٨٨/٤)

ومذهب سيبويه والجمهور أنها عاملة عمل ليس^{٤٥٢}.

ثالثاً: اشتراطهم في إعمال أخوات (ما) ما اشتراطوه في إعمالها وزيادة، فبهذا يكون لـ (ما) مزية على أخواتها.

فقد زادوا في إعمال (لا)^{٤٥٣}:

- ١ - أن يكون ذلك في الشعر .
- ٢ - وأن يكون معمولاً لها بكرتين .
- ٣ - وأن لا يفصل بينها وما عملت فيه .

وأما (لات) فاشتراطوا فيها^{٤٥٤}:

- ١ - أن يكون أحد معموليها محذوفاً، والأكثر كونه الاسم .
- ٢ - أن يكون المذكور لفظة (حين)، وقيل: هذا هو الأكثر، ويحوز أن يأتي كل ما دلّ على وقت .
- ٣ - وأن يكون المذكور مضافاً .

فيتصح أن (ما) قد عملت في المعرفة والنكرة، والنثر والشعر، وبالفصل ومن دونه، فكان لها بهذا مزية على (لا)، ولم يقصر معمولاً لها على لفظة مخصوصة، ولم يشترط فيها كون

^{٤٥٢} انظر للمسألة في شرح الرصعي على الكافية (١٩٦/٢ ٩٧)، و معنى اللبيد لابن هشام (١ ٢٥٣ ٥٥)، والجنى الدانى للمرادى (٤٨٥ ٩١)، والمحصن لابن أبي الربيع (١٤٠-٢٧٢/١)، والتبديل والتكميل (٤ ٢٨٨ ٩٥)، والارتشاف لأبي حيان (١١١/٢)، والجمع للسيوطي (٢ ١٢٠ ٢٥) ^{٤٥٣} انظر شرح قطر الندى لابن هشام (٢٤٤)، و اوضح المسالك له (١ ٢٨٤)، والتبديس والتكميل (٤/ ٢٨٥)

^{٤٥٤} انظر اوضح المسالك لابن هشام (١ ٢٨٧)، و الجمع للسيوطي (٢ ١٢٢).

أحد المعمولين محدوقاً، والآخر مضافاً، كما هو الحال مع (لات)، فكان لها مريّة على هذه الأخيرة أيضاً.

رابعاً: صريح كلام بعض المصنفين، وظاهر كلام بعضهم، أن أخوات (ما) قد عملت هذا العمل بالحمل على (ما)، فهذه أصل بالنسبة لسائر أخواتها، وورع بالنسبة لـ(ليس)، وصريح كلام معظمهم أنها هي وأخواتها حملت على (ليس)^{٥٥}.

فإن قيل: فإن (إن) مثل (ليس) تدخل على المعرفة والنكرة، وتعمل في البئر والشعر، وتدخل على الطرف، والجار والمجرور، وعلى المحبر عنه بمحصور، وقد اشترط فيها ما اشترط في (ما)، فأين المريّة لهذه الأخيرة عليها حتى تكون أصلاً لها؟

فالجواب: قد مضى أن جمهوراً كبيراً من النحاة قال بعدم إعمالها، ولم يقل أحد ذلك في (ما)، فمن هنا المريّة.

ومريّة ثانية لـ(ما)، هي أنها أكثر استعمالاً وشهرة في هذا العمل، وفي النفي من (إن).

^{٥٥} انظر التبيين لابن مالك (٥٧)، و اللباب للعكبري (١٧٨)، و التبيين والتكميل (٢١١)، و لارتشاف (١٩٢)، و المحصر لابن عبيد الربيع (٢٦٤).

والمزِيَّةُ الثالثةُ: هي التي بدأتُ الكلامَ بها، وهي أنَّ صريحَ
عصرِ النصوص، وظاهرِ عددٍ غيرِ قليلٍ أنَّ (إنَّ) محمولةٌ في هذا
العملِ على (ما).

والرابعةُ: هي أنَّ (ما) أقوى شَبْهاً بـ(ليس) منها، وقد
مضى بيانُ هذا.

وإنَّ قيل^{٥٦}: قد ذهب الخُشْنِيُّ إلى أنَّ (لات) فعلٌ بمعنى
نقص، ثمَّ حلَّص للنفي، فهي بهذه الفعلية أقوى شَبْهاً بـ(ليس) من
سائر أخواتها، من حيث اشتراكهما في الفعلية.

فالجواب: هذا قولٌ لا دليلَ عليه، ولم يأخذ به من يُعَدُّ بقوله
من المحققين.

وإنَّ قيل: قد ذهب ابنُ أبي الربيعِ إلى أنَّ (لات) في الأصلِ
(ليس)، فهي هي، أو أصلُها هي، وحقُّها أن تفتَحَ على ما سواها
من أخواتها.

فالجواب: ما سبق في سابقه، ولو سلَّم أنَّ أصلُها ما قاله،
فبما لحق بها من الإبدال والإعلال فقدت ما للأصل.

والمزِيَّةُ لـ(ما) على كُلِّ حالٍ موجودةٌ، وهي من أوجه:

^{٥٦} انظر المصنف لابن هشام (٢٥٣ ١)، والمخصص لابن أبي الربيع (٢٧٣ ١)، و لارنشاو (١١١/٢).
والتجديد والتكميل (٢٨٩، ٤)

أولها: الإجماع على إعمال (ما)، ولا إجماع على إعمال (لات). وقد تقدّم.

وثانيها: عمل (ما) في كل ظاهر على الإطلاق، وقصر (لات) على لفظة الحين أو ما رادفها، وتقدّم أيضاً.

وثالثها: قلّة القيود في إعمال (ما) بالنظر إلى إعمال (لات). وتقدّم كذلك.

ورابعها: كون (ما) مفردة غير مركبة بلا خلاف، وقال بعضهم بالتركيب في (لات)، ونقل عن سيبويه القول بأنها مركبة من (لا) والتاء^{٥٧}.

وقال أبو عبيدة وابن الطراوة: هي مركبة من كلمة ومعصر كلمة، فهي مركبة من (لا)، والتاء الزائدة في أول الحين، واستضعفه الرصي لعدم شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار (لات حين)^{٥٨}.

ومعلوم أنّ التركيب فرغ الإفراد.

وخامسها: ذهب الأخفش والجمهور إلى أنّ (لات) هي (لا) زيدت عليها التاء، لتأنيث اللفظ، أو لتقوية النفي، أو لتقوية شبهها

^{٥٧} قال أبو حيان: "و على هذا لو سميت بها حكيمته كما تحكي لو سميت بإنما" انظر التكميل والتكمين (٢٨٦)، والارشاف (١١١/٢).

^{٥٨} انظر معنى اللبيب لابن هشام (٢٥٤/١)، و شرح الرصي على الكافية (١٩٨/٢)، و تعليق الفران للحميني (٢٦١/٣)، و الجني الداني للمراذي (٤٨٦).

ليس، أو لتصير على ثلاثة، فيقوى الشبه بالأفعال، أو لنوع من التصرف، أو هي هاء الوقف، ثم أجري الوقف مجرى الوصل، فأثنت ناء، وحكم لها بحكم هاء التأنيث^{٤٥٩}.

ومعلوم أن الريادة فرع التجرد.

وسادسها: تقدم أن (ما) أقوى شبيهاً بنيس من (لا)، وأن (لات) فرع عن (لا)، وإذا ثبت أن لـ (ما) مزية على أصلها (لا)، فمر باب أولى أن يكون لها مزية عليها هي أيضاً.

خامساً: جاء في التبيين واللباب، وكلاهما للعكبري، أن (ما) هي أم حروف النفي، وهي الأصل فيه، والنفي بها أكد^{٤٦٠}. وعليه فهي الأحق بأمية أخواتها المشتقات بـ (ليس) المقتضية للنفي، بحامع اقتضائهن له.

سادساً: ذكر العكبري أن الأصل في (لا) أن تختص بنفي ما في الحال، ودخولها لغير ذلك مجاز وتوسع^{٤٦١}.

وقد تقدم أن الأرجح في (ما) أنها المطلق النفي. فهذا وجه من أوجه أحقية (ما) بالأمية؛ إذ المطلق أولى بالأمية من المفيد.

سابعاً: تقديم (ما) عند المصنفين على أخواتها في شرح دنها ومسائلها وأحكامها.

^{٤٥٩} انظر جوهر الأنب للإربلي (٣٠٥ ٣٠٦)، و رصف للمباني للمالقي (٢٦٢).

انظر التبيين (٣٠٦)، واللباب (١٦٧، ١٧٨).

انظر التبيين (٣٢٨).

ثامناً: ذكرُ بعض المصنفين لها دون أخواتها^{١٦٢}.

تاسعاً: كثرة التصرف فيها، وكثرة أنواعها، فقد ذكر لها ابن السِّيد وابن عصفور وغيرهما بصعاً وثلاثين نوعاً، منها^{١٦٣}:

١ - الاستفهامية، نحو: ما فعل أحوك؟

٢ - الموصولة، نحو: أعجبي ما فعلته.

٣ - التعجيبة، نحو: ما أجمل السماء!

٤ - النكرة التي تلزمها الصفة، نحو: مررتُ بما معجب لك.

٥ - الشرطية، نحو: ما تررغ تحصد.

وهي اسمٌ في هذه المواضع الخمسة.

٦ - الكافة التي تدخلُ على العامل فتبطل عمله، نحو: إنما ريذ قائم.

٧ - المسأطة: وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل، وذلك: حيث، واذ، وهي صدُ التي قلها.

^{١٦٢} كتب أبو في الجمل للرجلي (١٠٥)، ويصح بي علي والمفتصد شرحه نجر جاني (٤٢٩)، وعيون الأعراب نغاري وشرح لابن فصال المجاشعي (٩٨)، وكشف المشكل للحيدري (٣٤٢/١).
^{١٦٣} انظر الخلل لابن السيد (٣٤٢ ٥٢)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢٥٦/٣-٦١)، و الجي السالي للمرسي (٣٢٢ ٤١).

٨ - التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه من العمل، ولا تعيد أكثر من التوكيد، كقوله تعالى: (فما رحمة) ^{٤٦٤} وقوله: (فبما بقصهم) ^{٤٦٥}.

٩ - المصدرية، نحو: يعجبني ما تصنع.

١٠ - التي يُرادُ بها التَّوَامُ والاتصال، نحو: لا أكلّمك ما ذرّ شارق.

١١ - العافية غير العاملة، نحو: ما قام ريذ.

١٢ - العافية العاملة عمل ليس عند الحجارين والتهاميين، نحو: ما ريذ حصرأ.

١٣ - الموجبة التي تدخل على النفي فينعكس إيجاباً، وهي التي في ما رال وأحواتها.

١٤ - الداخلة بين المنتدأ وخبره، نحو قوله تعالى: (وقليل ما هم) ^{٤٦٦}.

١٥ - التي تكون عوضاً عن الفعل، نحو: أمّا أنت مطلقاً انطلقت، وافعل هذا بما لا.

^{٤٦٤} البقرة ١٥٩

^{٤٦٥} النساء ١٥٦ للمائدة ١٣

^{٤٦٦} ص ٢٤

١٦ - التي تدخل على (إن) الشرطية فتبينها لدخول نون التوكيد على شرطها، نحو قوله تعالى: (هَامَّا تَرِينٌ)^{٤١٧}.

١٧ - التي تدخل على (لم) فتصيرها طرف زمان بعد أن كانت حرفاً، نحو: لَمَّا قَمْتُ قَمْتُ.

١٨ - التي تجري مجرى الصفة ويراد بها التعظيم، والتهويل، نحو: لأمرٍ ما يسود من يسود.

١٩ - التي تجري مجرى الصفة ويراد بها التحقيق، نحو: وهل أعطيت إلا عطية ما.

٢٠ - التي تجري مجرى الصفة ويراد بها التثويح، نحو: صربتُ صرباً ما.

٢١ - التي تدخل على (لو) الامتناعية فتصيرها إلى التحضيص، نحو: لو ما تذاكر.

٢٢ - التي تدخل على (لو) الامتناعية فتصيرها بمعنى (لولا) الدالة على امتناع لوجود، نحو: لو ما زيدٌ لأكرمُ منك.

٢٣ - التي تدخل على (كُلّ) فتصيرها ظرف زمان، نحو: كلما جئتُ أكرمُ منك.

٢٤ - التي تدخل على (إنّ) فتفيد معنى التحقير، نحو: إنّما أعطيت درهمًا.

٢٥ - التي تدخل على (إنّ) فتفيد معنى الحصر، نحو: إنّما ريدَ عالمٌ.

٢٦ - التي تدخل على (فلّ) فتهيئها للدخول على الأفعال، نحو: قلّما ينفعُ ذاك.

٢٧ - التي تدخل على (نعم، وبئس)، نحو قوله تعالى: (فنعما هي) ^{٢٦٨}، وقوله: (بئسما اشتروا) ^{٢٦٩}.

٢٨ - التي توصل بـ(من) الجارة فتصيرها بمعنى (رُبّ)، كقول أبي حنيفة النُميري:

وإيا لَمَمّا نصربُ الكبشَ صرْبَةً

على رأسه تلقى اللسان من الفم

٢٩ - المحنوفة من (أما)، نحو:

ما ترى الدهر قد أباد معدّا وأباد السراة من عدنان

٣٠ - التي لفظها استفهام ومعناها التحقير، كقول زياد الأعجم:

تكلفني سويق الكرم جرّم وما جرّم، وما ذاك السويق؟

^{٢٦٨} البقرة ٢٦١

^{٢٦٩} البقرة ٩٠

٣١ - التي لفظها استفهام ومعناها الإنكار ، نحو قول علقمة:

وما أنت أم ما ذكرها ربيعة

يخط لها من ثرمداء قليب

٣٢ - التي لفظها استفهام ومعناها التعظيم والتهويل ، كقول
الأعشى:

يا حارتا ما أنت جاره بابت لتحرننا عفاره

مِن الجارة

حروف الجر ثلاث وعشرون، وهي:

أ – متى، ولعلّ، وكَي.

ب – ومذ، وممّذ، ورُبّ، وحتى، والكاف، وواو القسم،
وتاؤده.

ج – ولو لا.

د – وعن، وعلى، ومع، وحاشي، وحلا، وعداء، وباء
القسم.

و – ومن، وإلى، وفي، والباء، واللام.

والمصرح به في عدد من المصنفات أن (من) أمُّ الياء^{٤٧}.
والقول بأُمِّيَّتِها ظاهر من أوجه:

^{٤٧} انظر شرح ملحة الإعراب للناظمي (١٨)، ولابن تيمية الرملي (ل ١٣)، والتصريح
للرهري (٢/٢)، والأشموني (٢ ٢٠٥).

أولها: هي أولى بالأمية من (متى، ولعل، وكي) لأن الجر بهذه الثلاثة شاذ، وما الجر به محلّ اتفاق وإجماع أولى بالأمية مما الجر به شاذ.

أما (متى) فالجر بها لغة هذيل، ومن كلامهم: أرحها متى كمه، يريدون. من كمّه، ومنه قول أبي نؤيب الهذلي:

شرّين بماء البحر ثم ترفعت متى لجح خضرٍ لهن نبيج

وهي عندهم بمعنى (من) الابتدائية، كالمثاليين السابقين، أو بمعنى (وسط)، حكى عليّ ذلك قولهم: وصعته متى كمّي، أي: وسطه، حكاه الكسائي، ويحتمل قولهم: (متى لجح) أن تكون بمعنى وسط.

فإذا كانت بمعنى (من) فهي حرف، وإذا كانت بمعنى (وسط) فهي اسم^{٤٧١}.

— وأما (لعل) فالجر بها لغة عقيل، حكاه أبو زيد والأخفش والفراء، وأنكرها الفارسي. قال شاعرهم، وهو كعب بن سعد يرثي أخاه أبا المغوار:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرّة

لعلّ أبي المغوار منك قريب

^{٤٧١} انظر امالي ابن الشجري (٦١٤/٢)، و شرح الكافية الشافية (٧٨٤/٢)، والمساعد (٢٩٥/٢)، والاضاف (٤٦٥/٢)، والهمع (٢١١).

وعلى هذه اللغة قول خالد بن جعفر :

لعلَّ الله يُمكنِي عليها جهاراً من زُهيرٍ أو أُسيد

وأنشد الفراء عليها أيضاً قول الراجز :

علَّ صروف الدهرِ أو دولاتها يُدللنا اللِّمَّة من لِمَّاتها

فتستريح النفسُ من زُفْراتها^{٤٧٢}

— وأما (كي) فاستعملت حرف جر في ثلاثة مواضع،

وأنكر ذلك الكوفية، وهي^{٤٧٣} :

الأول : جارة لـ (ما) الاستفهامية :

كقولك في الاستفهام عن علة الشيء : كَيْمَةً ؟ بمعنى : لِمَهُ ؟

— (كي) هنا عند جميع البصريين حرف جر دخل على (ما)

الاستفهامية، وحذفت ألفها، وریدت هاء السكت وقفاً، كما يفعل

ذلك مع سائر حروف الجر الداخلة على (ما) الاستفهامية.

والثاني : جارة للمصدر المؤول من (أن) المصدرية الناصبة

المصممة وما دخلت عليه، وذلك كقولك : جئت كي أراك، بمعنى :

لأن أراك، ويدل على إضمار (أن) بعد (كي) ظهورها ضرورة،

كقول الشاعر :

^{٤٧٢} انظر سر الصناعة لابن جني (٤١٧ ١)، و شرح التسهيل لمصنفه (١٨٦ ٣)، و شرح الكافية

الشافية (٢٨٣/٢)، والمصنف (٢٩٤/٢).

^{٤٧٣} انظر ما في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٨١ ٧٨١ ٨٢)، و أوضح للمساك (٩/٣)، والمعنى

(١٨٢) و الجنى الشافى لعمري (٢٦١ ٦٣)، والهمع (٤ ١٩٩ ٢٠)، و ص (٣٢) من هذا الكتاب

فَقَالَتْ: أَكُلُ النَّاسَ أَصْبَحْتُ مَانِحاً

لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرُّ وَتَحْدَعَا

وَالثَّالِثُ: جَارَةٌ لِلْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ وَمَا
دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَدَلَّكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَتَفَعَّ فَصُرُّ فَإِيْمَا يُرَادُّ الْفَتَى كَيْمَا يَصْرُ وَيَبْعُ

أَي: لَصَرَ مِنْ يَسْنَحُ الصَّرَّ، وَبَعَّ مِنْ يَسْتَحِقُّ الْبَعَّ.

وِثَانِيهَا: وَ (مِنْ) أُولَى بِالْأُمِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَوْحِهِ آخِرُ
أَبْصَاءٍ، وَهُوَ أَصَالَةٌ (مِنْ) فِي الْجَرِّ، أَقْصَدُ مَلَارِمَتَهَا لِلْحَرْفِيَّةِ
الْجَارَةِ، وَعَدَمُ مَلَارِمَةِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَذَلِكَ، فَأَصَالَةٌ (مَتَى) فِي
الِاسْتِفْهَامِ، وَتَحَرَّحَ عَنْهُ إِلَى الشَّرْطِيَّةِ الْحَارِمَةِ، وَأَصَالَةٌ (لَعَلَّ) فِي
الِرَّجَاءِ بَاصْنَةِ كَائِنٍ، وَأَصَالَةٌ (كَيْ) فِي النِّصْبِ مَصْدَرِيَّةٌ.

وِثَالِثُهَا: وَهِيَ أُولَى بِالْأُمِيَّةِ مِنْ (مَدَّ وَمَنْذُ وَرَبَّ وَحَتَّى
وَالْكَافِ وَوَاوِ الْقِسْمِ وَتَائِهِ)، وَدَلَّكَ لِأَنَّ هَذِهِ السَّبْعَةَ تَخْنَصُ بِحَرْفِ
الْظَّاهِرِ، وَ (مِنْ) تَجَرُّ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ أُولَى
بِالْأُمِيَّةِ مِمَّا لَا يَقْوَى إِلَّا عَلَى جَرِّ الظَّاهِرِ.

وَيُرِيدُ بَعْضُهَا بَعْدَ آخَرٍ مِنَ الْأُمِيَّةِ، وَهُوَ اخْتِصَاصُهَا بِظَاهِرٍ
مَعِينٍ.

فـ (مَنْذُ وَمَنْذُ) لَا يَجْرَانِ إِلَّا مَا كَانَ زَمَاناً مِنَ الظَّاهِرِ.

و (رُبَّ) لا تجرُّ إلا ما كان نكرة من الظاهر .

و (حتَّى) لا تجرُّ إلا ما كان من الظاهر احراً، أو متصلاً

بناحر

و (نساء القسم) لا تجرُّ إلا ألفاظاً معينة من الظاهر ، وهي :
لفظة الجلالة : تالله ، ولفظ (ربُّ) مصافاً إلى الكعبة : تربُّ الكعبة ،
ولفظ الرحمـن : بالرحمن ، ولفظ (ربي) : ترتي ، ولفظ (حياتك) :
نحياتك ، وفي الثلاثة الأخيرة حلاف ، وأغربها آخرها ، وقد حكاها
لحفاف في شرح الكتب^{٤٢٢} .

ورابعها : وهي أيضاً أولى بالأمية من (لولا) لأمر ثلاثة :

أ - ساطة (من) وتركيب (لولا) ، وقد تقدم هذا في شرح
امبة (لو)^{٤٢٣} ، والمفرد أصل للمركب

ب - اختصاص (لولا) بجر المصمر ، وقد تقدم أن ما يجرُّ
الظاهر والمصمر أقوى ، ومن ثمَّ أولى بالأمية .

ج - الحلاف في الجرِّ بها ، فهي عند سيبويه من حروف
الجر . ولكن لا يجرُّ بها إلا المصمر ، نحو : لولاي ، ولولاك ،
ولولاه .

انظر شرح ابن عقير (٢/٣) ووضح المسالك (٢١/٣)

^{٤٢٢} انظر ص (١٩) من هذه الكتاب

وأكرر تلك الأخفش والكوفية، وقالوا: إن الضمير في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئاً، كما لا تعمل في الطاهر.

ورغم المبرد أن مثل هذا التركيب، أي دخول (لولا) على الضمير، لم يرد عن العرب أصلاً، وهو محجوج برواية البصريين والكوفيين له^{٤٧٦}.

وخامسها: حروف الجر على ضربين: محضة ملازمة للحرفية الجارة، لا تكون إلا حروفاً للجر، وغير محضة غير ملازمة للحرفية الجارة، تكون حروفاً للجر في بعض أحوالها، وتخرج عن الحرفية الجارة إلى غير ها في أحوال أخرى^{٤٧٧}.

ومُسَلَّم أن المحضر منها أولى بالأمية من غير المحصن، ومن المحصة (من)، فتكون لها بهذا الأحقية على جميع غير المحضة، والتي هي: (عن، وعلى، ومع، ومذ، ومند، والكاف، وحاشى، وحلا، وعدا).

وقد سبق أولوية (من) من بعض أفراد غير المحصة من غير هذا الوجه أيضاً.

فإن قيل: وكيف كانت غير المحصة كذلك؟

^{٤٧٦} انظر شرح من عقيل (٧/٣)، والهمع (٢٠٨/٤-٢١٠)

^{٤٧٧} انظر في المحصة وغير المحصة في كشف المشكل للحيرة اليميني (٥٦=٥٥٥/١)

فالجواب: أما (عن) فتكون اسماً وتكون حرفاً فمتى دخل عليها حرف الجرّ (من)، أو قدرت بالطرف، فهي اسم له محل من الإعراب، فدخول (من) عليها مثل قول القطامي:

فقلت للركب لما أن علا بهم

من عن يمين الجنيا نظرة قل

وتقديرها بالطرف مثل: قول الله تعالى: (لأتيتهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم...) ^{٢٧٨}، وقل تعالى: (عن اليمين وعن الشمال قعيد) ^{٢٧٩}.

— و(على): تكون اسماً وحرفاً وفعلاً فمتى دخل عليها حرف الجرّ (من) فهي اسم، نحو قولك: جئتك من على الحبل، أي من فوقه، قال الشاعر:

غدت من عليه تنفص الطل بعدما

رأت حاجب الشمس ارتدى وترفعاً

ومتى تصرفت فهي فعل من نحو: علا يعلو علواً، قال الله تعالى: (ولعلا بعضهم على بعض) ^{٢٨٠}، و(إن فرعون علا في الأرض) ^{٢٨١}، ومتى لم يكن بأحد هذين المعنيين كانت حرف

^{٢٧٨} سورة الأعراف ١٧

^{٢٧٩} سورة دى ١٢

^{٢٨٠} سورة المزمور ٩١

^{٢٨١} سورة القصص ٤

جر، نحو قولك: على زيد قميصاً. قال الله تعالى: (واصبرنا على القوم الكافرين)^{٤١٢}. وقد جمع ذلك الفقيه السيد يحيى بن الحسين رحمه الله عليه في بيت واحد فقال:

سألتني عن علا هي اسمٌ وفعلٌ وهي الأصلُ المقدمُ حرفٌ
مر عليه غدا على رأسه تا ح علا فهو لا يدانيه وصفٌ

— و(مع): تكون اسماً إذا تحركت عيها نحو قول الله تعالى: (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون)^{٤١٣}، و(إن الله معنا)^{٤١٤}. قال امرؤ القيس:

مكرٌ مكرٌ مقبلٌ مندرٌ معاً

كجلمود صخرٍ حطّة السيل من عل

فدخله التثوين وتكون حرفاً إذا سكنت عيها نحو قول الشاعر:

رياشي عنكم وهواي معكم وإن كانت ريرتكم لهما

— و(مُد ومند): إذا رفع ما بعدهم كبا طرفين، مثل: ما رأيتُهُ مُدْ شهران، ومند شهران، وإذا جررت بهما كبا حرفين، وقد مُتِّل.

^{٤١٢} سورة البقرة ٢٥٠، ٢٥٦ فانصرت، وسورة آل عمران ١٤٧

^{٤١٣} سورة النحر ١٢٨

^{٤١٤} سورة التوبة ٢٠

— وكاف التشبيه: إذا دخلت على (مثل)، نحو قوله تعالى:
(ليس كمثله شيء)^{٤٥}، أو على كافٍ أخرى، نحو قول الشاعر:

وصالياتٍ ككما يؤثفين

كانت حرفاً، ومتى لم تدخل على أحدهما كانت اسماً يحكم
عليه بالرفع والنصب والجر، مثال الجميع: ما جاني أحد كزيد،
وما رأيت أحداً كزيد، وما مررت بأحد كزيد. وهذا مذهب
سيبويه، وربما جور بعضهم حولها رائدة في غير الموصعين،
فلا يكون لها محل من الإعراب، نحو قول الشاعر، وهو
المارني:

من كان أسرع في تفرق فالج
فلبونه رملتُ معاً وأغدت

ثم قال:

إلا كناشرة الذي صيغتم كالغصن في غلوائه المتبّت
يريد في تفريق فالج وناشرة، فجعل إلا بمعنى الواو والكاف
رائدة، ومثله للأعشى:

إلا كحارجة المكلف نفسه

وابني قبيصة أن أعيب وينهدا

^{٤٥} سورة الشورى ٤٢ ١١

يريد وحارجة.

— وحاشي، وحلا: إذا جررت بهما كإيا حرفين، وهذا
مذهب سيوييه، وإذا نصبت بهما كإيا فعلين متصرفين، مثل
حاشي يحاشي وخلا يخلو وهو مذهب المبرد، وحجته قول
الداغية:

وما أحاشي من الأقوام من أحد

فإن قيل: قد سلمنا بأحقية المحضة بالأمية من غير
المحضنة، ولكن لماذا كانت (من) أولى بذلك من جميع أفراد
المحضنة أيضاً، والتي هي: إلى، وفي، ورُبّ، وواو القسم، وتاؤه،
وتاؤه؟

فالجواب: أمّا (رُبّ)، وواو القسم، وتاؤه، فقد سبق بيان
أفضلية (من) من وجه اختصاص واو القسم بالظاهر مطلقاً، وتائه
بالفاظ محدودة من الظاهر، واختصاص (رُبّ) بالظاهر النكرة،
و(من) تجرّ الظاهر والمصمر، فكانت له الأولوية من هذا الوجه.
ووجه ثانٍ لتفصيل (من) على (رُبّ)، وهو كون (رُبّ) لا
تسعمل إلا في أول الكلام، وتسعمل (من) أولاً وغير أول.

ووجه آخر لتفضيل (من) على (رُبَّ)، هو أن الأخيرة تكفُّ
عن الجر إذا لحقتها (ما)، هذا هو الغالب فيها، وإعمالها مع (ما)
قليل، ولا شيء، يكفُّ (من) إذا كانت للجر^{٤٨٦}.

وأما بقية أفراد المحضة، وهي: إلى، وفي، والباء، واللام،
وباء القسم، فأحقية (من) بالأمية منها راجعة لأمر:

الأول: كون (من) أكثر استعمالاً ونوراً في الكلام من
سائرهما

والثاني: تضمنها لمعاني هذه المذكورة كلها من غير عكس،
عدا اللام، أقصد مرادفتها للباء، وإلى، وفي، وباء القسم، كما
سيُتَّضح في أقسامها.

والثالث: كون (من) أكثر أنواعاً وأقساماً من سائرهما.

وأما أقسامها فقد بلغت ثمانية عشر، وهي^{٤٨٧}:

— الأول: ابتداء الغاية، في المكان اتفاقاً، نحو قوله تعالى:
(من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى)^{٤٨٨}، وكذا فيما نزل
منزله المكان، نحو: من فلان إلى فلان.

^{٤٨٦} انظر شرح ابن عقيل (٣٢/٣)

^{٤٨٧} انظر المعنى / (٣١٨ ٢٢)، ووصف المباني ص (٣٢٢ ٢٥)، والجنى الدنى ص (٣٠٨ ١٥)،

وكشف المشكل بذكر (١٣ ٥٦٢)

^{٤٨٨} الإسراء ١

وابتداء العاية في الزمان عند الكوفيين والأخفش والمبرد
وأبر در ستوييه، وصححه ابن مالك لكثرة شواهد، ومنها قوله
تعالى: (من أول يوم)^{٤٨٩}، وقوله صلى الله عليه وسلم: "قمطرنا
من الجمعة إلى الجمعة"، وقول النابغة:

تُحَيِّرُ من أزمان يوم حليلة
إلى اليوم، قد جرّدت كلَّ التجارب

— الثاني. التنعيص، وهو كثير فيها، ومن ذلك قوله تعالى:
(منهم من كلم الله)^{٤٩٠}.

وعلاوة هذه جوار الاستعناء عنها — (بعض).

— الثالث: بيان الجنس، كقوله تعالى: (فاحتتبوا الرحس من
الأوتار)^{٤٩١}، وقوله: (ويلسور ثياباً خصرأ من سندس)^{٤٩٢}، وهذا
المعنى فيها مشهور، وأنكره بعض المعارفة.

وعلاوة (من) هذه حُسْنُ جعل (الذي) مكانها، وكثرة مجيئها
بعد (ما) و (مهما).

^{٤٨٩} التوبة ١٠٩

^{٤٩٠} النور ٢٥٣

^{٤٩١} الحج ٣

^{٤٩٢} الكهف ٢١

— الرابع: التعليل، كقوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق)^{٢٢٢}، وقوله: (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل) ^{٢٢٣}، وقوله: (لما يهبط من خشية الله)^{٢٢٤}.

— الخامس: البدل، كقوله تعالى: (أرسيتم بالحياة الدنيى من الآخرة)^{٢٢٥}، وقوله: (جعلنا منكم ملائكة)^{٢٢٦}، وقول أبى حنيفة لراحر: حريرة لم تأكل المرققا

ولم تدق من البقول المستف

السادس: الفصل، قاله ابن مالك، ووافقه آخرون. وعلامة هذه كثرة دحولها على ثانى المتصادين، كقوله تعالى: (والله يعلم المفسد من المصلح)^{٢٢٧}، وقوله: (حنى يميز الحديث من الطب)^{٢٢٨}.

وقد ندخل على ثانى المتباينين من غير تصاد، كقولنا: لا يعرف ريدا من عمرو.

^{٢٢٢} البقره ١٠٠
^{٢٢٣} البقره ١٠١
^{٢٢٤} البقره ١٠٢
^{٢٢٥} البقره ١٠٣
^{٢٢٦} البقره ١٠٤
^{٢٢٧} البقره ١٠٥
^{٢٢٨} البقره ١٠٦

— السابع: الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعية للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد، وما جاعني من نيار.

— الثامن: الزائدة لاستغراق الجنس، وتسمى الزائدة للتخصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة لا تحتص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل.

التاسع: أن تكون للغاية، نحو: أخذت من الصندوق، ورأيت من ذلك الموضع، معناه: أن الصندوق والموضع في هذين المثالين محل لابتداء العاية وانتهائها معاً. قاله بعض المتأخرين، وحملوا على ذلك قولاً لسيبويه.

العاشر: أن تكون للقسم، فلا تدخل إلا على لفظة (الرّب)، فتقول: من ربي لأفعلن.

وفي ميم (من) هذه وبونها لعات وحلاف.

الحادي عشر: مرادفة (عد)، قاله أبو عبيد، ومن ذلك قوله تعالى: (لَنْ تَغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً)^{٥٠٠}، وقوله: (إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ)^{٥٠١}.

^{٥٠٠} آل عمران ١٠١، المجادلة ١٧

^{٥٠١} القيامة ١٢

الثاني عشر: مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: (ينظرون من
طرف حفي)^{٥٠٢}. قال الأخفش: قال يونس: أي: بطرف حفي، كما
تقول العرب: ضربته من السيف، أي: بالسيف. قال ابن هشام:
وهذا قول كوفي.

الثالث عشر: مرادفة في، نحو قوله تعالى: (أروني ماذا
خلقوا من الأرض)^{٥٠٣}، وقوله: (إذا نودي للصلاة من يوم
الجمعة)، وقول الشاعر:

عسى سائل ذو حاجة إن منعه

من اليوم سؤلاً أن يبسر في غد

وكونها بمعنى (في) منقول عن الكوفيين.

الرابع عشر: مرادفة عن، فتكون للمزاولة والمجاورة، نحو
قوله تعالى: (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله)^{٥٠٤}، وقوله: (يا
ويلتا قد كنا في غفلة من هذا)^{٥٠٥}، وقوله: (الذي أطعمهم من
جوع وامنهم من خوف)^{٥٠٦}.

^{٥٠٢} الشورى ٥٠

^{٥٠٣} طه ١٠٠

^{٥٠٤} الرعد ٢٢

^{٥٠٥} الأنبياء ٩٧

^{٥٠٦} قريش ٤

الحامس عشر : مرادفة إلى، مثله ابن مالك بقوله: قربت
منه، أي: إليه.

السادس عشر : مرادفة على، قاله الأحفش، ومثل له بقوله
تعالى: (وبصرناه من القوم)^{٦٧} أي: على القوم.

السابع عشر مرادفة ربّما، قاله السيرافي والأعلم وابن
خروف وابن طاهر، وأنشدوا عليه قول أبي حية النُميري:
وإذ لمّا بصربُ الكُش صرّةً

على رأسه تلقى اللسان من الفم

واو العطف

حروفُ العطف، على الأشهر، ثمانية، هي:

الواو، والفاء، وثُمَّ، وأوَّ، وبلَّ، ولا: حلافٍ.

وَأَمْ. خلافاً لأبي عبيدة، ولمحمد بن مسعود الغرني، صاحب
النديع، وليس أصلها (أو) أبدلت واوها ميماً، خلافاً لابن كيسان.
وحتى: خلافاً للكوفيّة.

وليس من حروف العطف (لكن): عند يونس وأبي علي،
خلافاً لابن كيسان وابن عصفور.

ولا (إمّا): خلافاً للرماني، ووفقاً ليونس وأبي علي وابن
كيسان وابن عصفور.

ولا (إلا): خلافاً للأحقش والفرّاء.

ولا (لولا)، ولا (متى): خلافاً للكسائي.

ولا (أي): خلافاً للكوفيين، ولصاحب المستوفى، أبي سعيد
علي بن مسعود، ولابن صابر، وللسكاكي.

ولا (ليس) خلافاً لهشام من الكوفيين، وقيل: للكوفيين،
والعداديين.

ولا (هلا، وإلا، وأين): خلافاً للكوفيين.

ولا (كيف): خلافاً لهشام، ولعيسى بن موهب، ونسب
للكوفيين^{٥٠٨}.

وحروف العطف، ما اتفق عليه، وما الأصح أنه منها، على
صريين.

الأول: ما يُشركُ المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً
ومعنى، وهي ستة، هي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وحتى.

والثاني: ما يُشركُ المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً، لا
معنى، وهو ما عدا ستة الضرب الأول^{٥٠٩}.

وفي الإرشاد للقرشي الكيشي^{٥١٠}: تجمع حروف العطف
ثلاثة أصناف:

الأول: ما يجمع المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم،
وهي أربعة: الواو، والفاء، وثم، وحتى

^{٥٠٨} هذا على سبيل الإجمال، والتقصيص في شرح التفسير لابن مالك (٣٠٢/٢)، والمساعد لابن عقيل (٤٤١/٢)، ولا تشاف لأبي حيان (٦٢٩/٢)، والهمع للسيوطي (٢٢٣/٥)
^{٥٠٩} انظر شرح الآلانية لابن عقيل (٢٢٥/٣)
^{٥١٠} انظر الإرشاد إلى علم الإعراب (٣٨٩).

الثاني: ما يُعَلَّقُ الحكم بأحد الشئيين، وهي ثلاثة: أو، وأم، وأما.

الثالث: ما يُبَيِّنُ به بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وهي ثلاثة: لا، وبل، ولكن.

وفي الأشباه والنظائر للسيوطي: قال ابن الختاز: حروف العطف أربعة أقسام:

قسمٌ يُشْرِكُ بين الأول والثاني في الإعراب والحكم، وهو: الواو، والفاء، وثم، وحتى.

وقسمٌ يجعل الحكم للأول فقط، وهو: لا.

وقسمٌ يجعل الحكم للثاني فقط، وهو: بل، ولكن.

وقسمٌ يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه، وهو: أما، وأو، وأم^٥.

الواو أم الباب:

والقولُ بأمية الواو في هذا الباب محل إجماع، وهو صريحُ كلام معظم المصنفين، وقد أرجعوا ذلك إلى أمورٍ كثيرة، منها:

أولاً: السواو عند المحققين، بصريين وكوفيين وغيرهم، لمجرد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، والتشريك بينهما

^٥ انظر لأشبه والنظائر للسيوطي (٢١٥/٣)

لفظاً ومعنى، ولا تفيده أكثر من ذلك، وأمّا سائر أخواتها فتفيد هـاء، ومعنى آخر زائداً، كالترتيب مع الفاء، والمهملة مع ثَمَّ، والشك مع أو، والإصراب مع بل، والاستدراك مع لكن، والنفى مع لا، فصارت الواو لهذا بمنزلة الشيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب وسابق عليه^{٥١٢}.

ثانياً: لكثرة استعمالها ودورها في باب العطف بوجه خاص، وفي العربية بشكل عام، وهي كثرة ليست لإحدى أخواتها^{٥١٣}.

ثالثاً: لحمل بعض أخواتها عليها، وحملها هي على بعض أخواتها.

رابعاً: لاشتراط وجودها مع بعض أخواتها.

خامساً: لانفرادها واختصاصها، دون سائر أخواتها، بكثير من الحصائص، وهي^{٥١٤}:

^{٥١٢} انظر علل النحو لابن اللواق (٣٧٧)، و سرار العربية لابن الأثيري (٣٠٢)، و اللباد العكبري (١٦٦)، و الأشبه والنظائر للمسيوطي (٢١٤/٣)، والتحصيل بصدور الأفاضل (٦٦/٤)
^{٥١٣} انظر رصف المياني للمناقي (٤١٠)، و الجني للداني للمرازي (١٥٨)
^{٥١٤} انظرها، وليسـد جميعها محل جمع، في معني اللبيد لابن هشام (٣٥٥/٢)، و لا شـد والنظائر للمسيوطي (٢١٠/٣)، وللمجمع له (٢٢٥/٥-٢٨)

١ - احتمال معطوفها للمعية، والتقدم، والتأخر، والسياق والقرائن هي التي تحدّد ذلك، وهذا ما عليه المحققون^{٥١٥}.

٢ - اقترانها بـ (إمّا)، نحو قوله تعالى: (إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا)^{٥١٦}.

^{٥١٥} وقال ابن كيمس، كما في الجمع للمسيوطي (٢٢٠: ٥) هي للمعية خفيفة، واستعمالها في غيرها مجاز؛ لأنّ لها احتملت للوجوه الثلاثة، ولم يكن فيها أكثر من جمع لأشياء، كان أغلب أحوالها أن تكون تجمع في كل حال، حتى يكون في الكلام ما يس على التفرق وقال ابن مالك في شرحه على النسيب (٢٤٨/٣) المعية فيها أرجح من غيرها، والترتيب كثير، وعكسه قليل.

قال أبو حيان في الإرشاد (٦٣٢/٢) وهذا قول مخترع مخالف لمذهب سيوطيه وأكثرين وقال المسيوطي هي بالوضع الأول مرتبة، فذلك الحقيقة فيها؛ إذ أصل اللفظ أن يكون مؤنث للمعنى في تهيئته وبحيره، فإذا أحرّ اللفظ بعد الواو، والمراد به للتقديم، فنك على طريقة المجاز وقد إل فطرب هي للترتيب، وعليه الرباعي، وحشام، والكسائي، والفرّاء، وأبو عبيد، وتعلّب، وعلامة أبو عمر الرّند وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري، وابن درستويه، والشافعي، وبه قال الفقهاء وسدّ الثور بالترتيب في كثير من المصنفات للكوفيين مطلقاً قال ابن مالك في شرح الكافية للشافعية (٣١٢٠٦) وأتمة للكوفة براء من هذا القول

وقال ابن مالك في شرح تسييله (٣٤٩/٣: ٥٠) ما نقل عن الفراء من الثور بالترتيب بحالف ما جاء في معاليه في سورة لأعراف، فإنه فيه على مذهب الجمهور و انظر معاني الفراء (٣٩٦، ١)، وفي الجبى النافى للمراتي (١٦) نقل عن البرهان لإمام الحرميين للجويني، قال أشهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وهذا لفرقان

وفي الإرشاد (٦٣٣/٢) "ذهب هشام وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري إلى أن الواو لها معنيان معنى اجتماع فلا تبال بابهما بدلت، نحو احتضم زيد وعمرو، ورأيت زيد وعمرو، إذ أحد رمان رؤسهم، معنى افتراق بأن يختلف الرمان فالمتقدم في الرمان متقدم في اللفظ ولا يجوز أن يتقدم الموحّر"

وفي الإرشاد إلى علم الإعراب للفرشي الكيشي (٣٨٩: ٩٣) عرض جيد لأدلة الفانلين بالترتيب وعنده و انظر المسائل أبص في استمرار للمربية لأبى الأتباري (٣٠٢: ٣٠٤)، أبو اللباب للمكبري (١٨٠: ٤١٦/١)، و رصف المبانى للمالفي (٤١١: ١٢)، و شرح الكافية ندرصي (٣٨٢: ٤)، و رصف المبانى للمالفي (٤١٣)

^{٥١٦} الإنسان ٣

٣ - اقترانها بـ(لا) إن سبقت بنفي ولم تُقصد المعية، نحو: ما قام زيد ولا عمرو، لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتَي الاجتماع والافتراق، ومنه قوله تعالى: (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تفرّكنم عندنا زلفى)^{٥١٧}.

وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دحولها، فلا يجوز نحو: قام زيد ولا عمرو. وإنما جاز في قوله تعالى: (ولا الصالين)^{٥١٨} لأنّ في (غير) قبلها معنى النفي، وجاز قول الشاعر:

فادهب، فأَيَ فتى في الناس أحرزه

من حنّفه ظلم دُعج، ولا حيل

لأنّ المعنى: لا فتى أحرره، ومثله قوله تعالى: (فهل يهلك إلا القومُ الفاسقون)^{٥١٩} أي: لا يهلك إلا القومُ الفاسقون.

ولا يجوز: ما اختصم زيد ولا عمرو، لأنّه للمعية لا غير، وأمّا في قوله تعالى: (وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات ولا النور، ولا الظل ولا الحرور، وما يستوي الأحياء ولا الأموات)^{٥٢٠} فـ(لا) الثابتة والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس.

^{٥١٧} ميا ٣٧

^{٥١٨} الفاتحة ٧

^{٥١٩} الأنعام ٤٧

^{٥٢٠} فاطر ٢١

٤ - اقترأنها بـ (لكن)، نحو قوله تعالى: «ولكن رسول الله»^{٥٢}.

٥ - عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، نحو: مررتُ برجلٍ قامَ زيدٌ وأخوه، وزيدٌ قائمٌ عمروٌ وعلامته، ونحو قولنا في باب الاشتغال: زيداً ضربتُ عمراً وأحاه.

٦ - عطف العقد على النيف، نحو: أحدٌ وعشرون.

٧ - عطف الصفات المفرقة مع اجتماع معوتها، كقول رجلٍ من جاهلة:

بكيتُ، وما بكَا رجلٍ حزينٌ؟

على ربّعين: مسلوب وبالي

٨ - عطف ما حقه التنبيه أو الجمع، كقول الفرزدق:

إنّ الرزيّة، ولا رزيّة مثلاً

فقدانُ مثلٍ محمّدٍ ومحمّد

وقول أبي نواس:

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً

ويوماً له يومُ الترحّلِ حامسٌ

٩ - عطفُ ما لا يُستغنى عنه، نحو: اختصم زيدٌ وعمرٌ،
واشترك زيدٌ وعمرٌ، وجلستُ بين زيدٍ وعمرٍ.^{٥٢٢}

وهذا من أقوى الأدلة على عدم إعادة الواو الترتيب.

١٠ - عطفُ العامِّ على الخاصِّ، نحو قوله تعالى: «ربِّ اعفُ
لي ولو الذي ولمن حل بيّتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات»^{٥٢٣}.

١١ - عطفُ الخاصِّ على العامِّ، نحو قوله تعالى: «وإذ أخذنا من
النّبيين ميثاقهم ومنك ومن نوحٍ»^{٥٢٤}، وقوله تعالى: «من كان عدواً
للّهِ وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإنّ الله عدوٌّ للكافرين»^{٥٢٥}.

١٢ - عطفُ عاملٍ حذفٍ وبقي معمولُهُ على عاملٍ آخر
مذكورٍ يجمعهما معنى واحدٌ، كقول الراعي النميري:

إذا ما العانياتُ برزن يوماً

ورجّجن الحواجب والعیونا

أي: وكحلن العيون، والجامعُ بينهما النحسين.

^{٥٢٢} وتشاركها في هذا الحكم (أ) المتصلة، نحو: سوء أقمص أم قعب، فإنها عاطفة ما لا يسمي عنه

^{٥٢٣} نوح ٢٨

^{٥٢٤} لأحراب ٧

^{٥٢٥} للعرء ٩٨ ويشترك الواو في هذا الحكم (حتى)، كقولنا مات الناس حتى العشاء، وهم للحدح
حتى المشئة

١٣ - عطفُ الشيء على مُرادفه^{٥٢٦}، كقوله تعالى: (إِنَّمَا أَشْكُو
نَثْنِي وَحْزِي إِلَى اللَّهِ)^{٥٢٧}، وقوله: (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ
وَرَحْمَةٌ)^{٥٢٨}، وقوله: (لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا)^{٥٢٩}، وقوله
صلى الله عليه وسلم: "لَيْلَنِي مِنْكُمْ ذُؤُودُ الْأَحْلَامِ وَاللَّهْيُ"، وقول
عدي بن زيد:

وَقَدَدْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَدْبًا وَمِيْنَا

١٤ - عطفُ المقدم على متبوعه، للضرورة، كقول الأحموس:

أَلَا يَا بَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

١٥ - عطفُ المخفوض على الجوار، كقوله تعالى: (وَامْسَحُوا
بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ)^{٥٣٠} فيمن خفص الأرجل.

١٦ - عطفُ الجملة الاسمية على الفعلية، والفعلية على الاسمية،
وهو على رأي أبي علي جائز في الواو نور سائر أخواتها.

سادسا: كثرة التصريف فيها بالنظر إلى سائر أخواتها، ومن

ذلك:

^{٥٢٦} ذكر ابن مالك في شرح التسهيل (٣/٢٦٥) أن (لو) تأتي بهذا المعنى أيضا، ومن منه قوله تعالى
(وَمَنْ يَكْسِبْ حَتِيَّةً أَوْ إِثْمًا) النساء ١١٢، وهو بهذا تابع للعلب، كما في الهمع (٥/٢٢٦)

^{٥٢٧} يوسف ٨٦

^{٥٢٨} البقرة ١٥٧

^{٥٢٩} طه ١٠٧

^{٥٣٠} المائدة -

أ - سماعٌ حذفها في بعض الكلام، وإن كان من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، حكاه ابن جني عن أبي عليّ، قال: حكاه المارنيُّ عن أبي زيد^{٥٣١}، وجعلوا من ذلك قولهم: أكلتُ لحماً، سمكاً، تمرأ، يريدون: لحماً وسمكاً وتمرأ، وقول الشاعر:

ما لي لا ألكي على علّاتي صبائحي، غنائقي، قنّلاتي

ب - وحذفها مع معطوفها^{٥٣٢}، كقوله تعالى: (لا تُفرّق بين أحدٍ من رسله)^{٥٣٣}.

ج - وحذف متوَعّها وبقاء التابع دليلاً عليه، كقولك: نعم، وعمرأ، تريد: ضربتُ زيداً وعمرأ، في جواب من سألك: أصربتُ زيداً؟^{٥٣٤}

د - وحذفها قبل (إمّا)^{٥٣٥}، ومن ذلك قول الراجز:

لا تُفسدوا أباكم أيما لنا أيما لكم

يريد: إمّا لنا، وإمّا لكم، فأبدل من أول المضعفين ياءً، وحذف واو (إمّا) الثانية، وفتح الهمزة فيهما، ومثله قول الآخر، وهو سعدُ بن قرط، أحد بني جذيمة، أو الأحوص الأتصاري:

^{٥٣١} انظر سر الصناعة لابن جني (٦٣٥/٢)، والحصانص له (٢٨٠/٢)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦٠/٣)، والمساعد لابن عقيل (٤٧٣/٢)

^{٥٣٢} انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦١/٣)، والمساعد لابن عقيل (٤٧٢/٢)

^{٥٣٣} البقرة ٢٨٥

^{٥٣٤} انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦٦/٣)، والمساعد لابن عقيل (٤٧٥/٢)

^{٥٣٥} انظر المساعد لابن عقيل (٤٦٢/٢)، و الهمع للسيوطي (٢٥٤/٥)

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأْلَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ، أَيْمًا إِلَى نَارٍ

هـ - وحذفُ (رُبِّ) بعدها، على اعتنارها عاطفةً، والجرُّ
رُبِّ المحذوفةِ خلافاً للكوفيين والمبرد، ومن ذلك قولُ امرئِ
القيس.

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله

عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي^{٥٣٦}

و - وزيادتها قبل (لكن) على رأي ابن كيسان وابن
عصفور، والعطف بـ(لكن)، لا بها^{٥٣٧}.

ز - وفي باب (كان) على رأي الأخفش، ذكر ذلك في
المسائل الصغرى، ومثله بقولهم: كُنَّا وَمِنْ يَأْتِنَا نَأْتُهُ. وقال: ولا
تطرُدْ زيادتها في غير هذا الباب^{٥٣٨}.

ح - وقبل المعداد الثامن، أو ما دلَّ على ثمانية^{٥٣٩}، ذهب
إلى ذلك الكوفيون، ومن البصريين الأخفش والمبرد وابن برهان،
وأنكره معظم النصريين، والمسألة مسوطة بأدلة كلِّ قومٍ
وحججهم في غير مصنف.

^{٥٣٦} انظر معني اللبيب لابن هشام (٣٦١/٢)، و الجنى الداني للمراذبي (١٥٤).

^{٥٣٧} انظر الهمع للسيوطي (٢٦٣/٥)، و المساعد لابن عجيل (٤٤١/٢)

^{٥٣٨} انظر المساعد لابن عجيل (٤٥١/٢).

^{٥٣٩} ومي التي يسميها ابن خنوية والحريزي واو الثمانية انظر الهمع للسيوطي (٢٣٠/٥)

ط - وفي غير الموضعين السابقين، وأصحاب هذا القول هم أصحاب القول السابق^{٥٤٠}، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: (فلما أسلما وتلّاه للحيين)^{٥٤١}، وقوله: (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق)^{٥٤٢}، وقوله: (إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقّت وإدا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلّت وأذنت لربها وحقّت)^{٥٤٣}، قالوا: والتقدير هي الآيات: تلّاه للحيين، اقترب الوعد، أذنت: لأنها جواب الشرط، وأمثلة هذا النحو في التنزيل وفي غيره كثيرة.

ولمن أنكر الزيادة، وهم معظم البصريين، تخريجات حسنة لا تكلف فيها

ي - مصاحبتهـا لـ (لكن)، و (إما)، و (لا):
وقد تقدّم أنّ هذا ممّا انفردت به الواو^{٥٤٤}.

^{٥٤٠} انظر لإتصاف لاين لأثيري (٤٥٦/٢، المسألة ٦٤)، و الباب للمكيري (٤١٩/١ ٢١)

^{٥٤١} الصافات ١٠٢

^{٥٤٢} الأنبياء ٩٦

^{٥٤٣} الانشقاق ٥٠

^{٥٤٤} انظر ص (٢٢٩) من هذا الكتاب

(يا) في النداء

أدوات النداء ثمانية، وليست كلها محل اتفاق، وهي:
الهمزة، و (أي)، و (يا)، و (أيا)، و (هيا)، و (أي)، و (أ)، و (وا).
والحمهورُ على أنها أحرف.

وذهب بعض النحاة إلى أنها أسماء أفعال بمعنى أدعو،
وهي تتحمل ضميراً مستكناً فيها، وهي الناصبة للمنادى، ونقل
هذا عن الكوفيين.

وربّ بأنها لو كانت متحملة للضمير لجاز إتباعه، كما هو
مسموع في سائر أسماء الأفعال، ولو كانت هي أنفسها الناصبة
للمنادى لاكتفي بها دون المنصوب؛ لأنه فضلة، ولا قائل بأنها
نستقل كلاماً.

وذهب قوم إلى أنها أفعال، متحملة لضمائر مستكنة فيها.

وربّ بأنه كان يلزم أنها تقبل علامات الأفعال، كاتصال
الضمائر بها كاتصالها بسائر العوامل، وقد قالوا: (أيا إياك)

منفصلاً، ولم يقولوا: (أياك)، فدلَّ ذلك على أنَّ العامل محذوف^{٥٤٥}.

وإنَّما كانت (يا) أمَّ الباب إجماعاً لأمر^{٥٤٦}،
أوَّلُها: هي أكثرُ أحرفِ النَّداء استعمالاً.

وثانيها: وهي أعمُّها، لاستعمالها في نداء البعيد حقيقةً أو حكماً، والقريب حقيقةً أو حكماً توكيداً، والمتوسط. ثبت لها ذلك،
دور سائر أحواتها، باستقراء كلام العرب وأساليبهم، فمن القريب قولُ الدَّابعة:

يا دار مئةً بالعلياء فالسند
أقوت، و طال عليها سالفُ الأمد

ومن القريب قولُ الأعشى:

بانئتُ لتُحزننا عِفارةً يا جارتنا ما أنتِ جارةٌ

ومن الوسط قوله تعالى: (يا قوم لا أسألكم عليه أجرًا)^{٥٤٧}.

وثالثُها: دخولُها في جميع أبواب النَّداء.

ورابعُها: انفرادُها بباب الاستعانة.

^{٥٤٥} انظر الهمع للسيوطي (٣٤/٣).

^{٥٤٦} انظر الجيِّ للسانِي للمراذِي (٣٥٤)، والهمع للسيوطي (٣٥/٣)، و لأُمَيَّاء والظَّاهر له (٢٣٢/٣) (٢٣)،

و رصف للمباني للمالقي (٤٥٣)

^{٥٤٧} هود ٥١

وخامسها: مشاركتها، دون سائر أخواتها، (وا) في النُبة.

وسادسها: إنها هي، دون سائر أخواتها، ما يُقدَّرُ في
المبادئ المحذوفة أداة ندائه، وحذفها شائع كثيرٌ حسنٌ جداً
مستعملٌ في سائر أصناف الكلام^{٥٤٨}، ومن ذلك قوله تعالى:
(يوسفُ أعرضُ عن هذا)^{٥٤٩}، وقوله: «ربِّ لا تذرْ علي الأرضَ
من الكافرينَ ديناراً»^{٥٥٠}، وقوله: «ربَّنَا إِنَّا سمعنا مبادياً يُنادي
للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنَّا ربَّنَا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا
سَيئاتنا وتوفنا مع الأبرار، ربَّنَا وَاِنَّا ما وعدتنا على رسلك ولا
تحرنا يومَ القيامة إنك لا تخلف الميعاد»^{٥٥١}.

وسابعها: دخولها، دون سائر أخواتها، على (أيتها، وأيتها)،
ومن ذلك قوله تعالى: (يا أَيُّها الإنسان ما غركَ بربك الكريم)^{٥٥٢}،
وقوله: (يا أَيُّهَا النفس المطمئنة)^{٥٥٣}.

^{٥٤٨} لا يجوز حذف حرف النداء من كل المبادئ لفظ للجلالة (الله)، ولم تلحقه الميم، أو ضمير، أو
مسمعا، أو مندوب، أو متعجب منه، أو نكرة غير مقصودة فإن كان المبادئ غير المسكورات جار حذفه،
إلا أنه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني قليل، وقصره البصريون فيهما على الضرورة
انظر شرح التسهيل لمصنعه (٣/٣٨٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٨٨)، وشرح الكافية الشافية
لابن مالك (٢/١٢٩٠)، والارشاف (٣/١١٧)

^{٥٤٩} يوسف ٢٩

^{٥٥٠} يوح ٢٦

^{٥٥١} آل عمران ١٩٣ - ١٩٤

^{٥٥٢} الأنعام ٦

^{٥٥٣} العج ٢٧

وثامنُها: إنَّ القرآنَ الكريمَ، مع كثرة النداء فيه، لم يأت فيه
من أدوات النداء غيرُها.

وتاسعُها: لا يُنادى اسمُ الله تعالى إلا بها.

وعاشِرُها: هي محلُّ إجماعٍ في هذا الباب، وفي عدَّةٍ
من أخواتها خلافٌ

والحادي عشر: كونُها أصلاً لعددٍ من أخواتها.

والثاني عشر: كثرة استعمالها في غير باب النداء للتنبيه:

وهذه مسألةٌ خلافيةٌ^{٥٥}، فقد ذهب قومٌ من النحويين إلى أنَّ
(يا) تخرجُ إلى مجرد التنبيه، ولا تكون للنداء، إذا وليها أحد
خمسة أشياء، هي:

الأمسرُ، نحو قوله تعالى: (ألا يا سجدوا)^{٥٥} في قراءة
الكسائي، ورؤيس وأبي جعفر والحسن، وقول الشماخ:

الا، يا اسقياني قبل غارة سنجال

وقبل مديا باكرات واجال

والدعاء، كقول الشاعر:

^{٥٥} انظر المسألة في شرح التمهيد لمصنفه (٣/٣٨٩)، و رصف للمباني للمالفي (٤٥٢)، و معني
الليبيب لابن هشام (٢/٣٧٣)، و جوهر الأئمة للإربلي (٣٦٢)، و الجني الداني للمرادي (٢٥٥)
^{٥٥} النمل ٢٥

يا لعنةُ الله، والأقوام كُلِّهم

والصالحين، على سمعان من جار

و (لَيْتَ)، كقوله تعالى: ^{٥٥٦}يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ، وكقوله: ^{٥٥٧}يا لَيْتَنِي مَتَّ قَبْلُ هَذَا.

و (رُبَّ)، نحو قول الشاعر:

يا رُبَّ سارٍ بات ما تَوَسَّدا

إلا ذراع العنَس أو كف اليد

و (حَبَّذا)، كقول جرير:

يا حَبَّذا جبلُ الرِّيّان من جبل

وحَبَّذا ساكنُ الرِّيّان من كانا

قال هؤلاء: (يا) في هذه المواضع حرف تنبيه، وليست حرف نداء. وقال بعضهم: وهو الصحيح.

وذهب آخرون إلى أن (يا) في المواضع السابقة حرف نداء، والمبادئ محذوف، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وألا يا هذان اسقياني، وكذا تُقْتَرَفُ في سائرهما.

وصنع هذا المذهب من وجهين:

^{٥٥٦} النساء ٧٣

^{٥٥٧} مريم ٢٣

الأول: أن (يا) نابت مباب الفعل، على رأي، فلو حذف
المنادى لزم حذف الجملة بأسرها.

والثاني: أن المنادى معتمد المقصد فإذا حذف تناقص
المُرَاد.

وفصل ابن مالك في المسألة فقال: إن (يا) إن وليها أمرٌ أو
دعاءً فهي حرفُ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ، وإن وليها (ليت) أو
(رُبَّ) أو (حيّذا) فهي لمجرد التنبيه^{٥٥٨}.

^{٥٥٨} انظر شرح التمهيد لابن مالك (٣/٣٨٩-٣٩٠).

فهرس المصادر والمراجع

— ابن الطراوة النحوي، عياد عيد الثبتي، الطائف، النادي الأدبي، ط١، ١٤٠٣.

— رتشاف الضرب لأبي حيار، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٧.

— الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد الفرشي الكيشي، تحقيق عبد الله الحسبي البركاتي ومحسن سالم العميري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٠/١٩٨٩.

— أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٧٧/١٩٥٧.

— الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٥.

— الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

— الأمالي الشجرية لابن الشحري، تحقيق محمود الطناحي،
القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١.

— الانتصار لابن ولاد.

— الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري، تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء التراث
العربي، ط ٤، ١٣٨٠/١٩٦١.

— أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط ٥، ١٣٩٩/
١٩٧٩.

— الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بباي
العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ط ١.

— السيط في شرح جمل الرجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق عياد
عبد الشبيني، بيروت، دار العرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٦.

— نغمة الطالب في الرد على تصريح ابن الحاجب لابن النازم،
تحقيق حسن أحمد العثمان، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.

— تاج العروس للربيعي، بيروت، دار الفكر.

— التنصرة والتذكرة للصميري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى
علي الدين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث
الإسلامي، ط ١، ١٤٢١/٢٠٠٠.

— التحمير شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين
الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، بيروت، دار
العرب الإسلامي، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠.

— تذكرة البحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن،
بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

— التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي،
تحقيق حسر هندراوي، دمشق، دار القلم، ط ١.

— تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك، تحقيق محمد كامل
بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ط ١، ١٣٨٧/١٩٦٧.

— التصريح بمصمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، بيروت،
دار الفكر.

— التعريفات للحر جاني، بيروت، دار صادر.

— تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق محمد بن
عبد الرحمن المهدي، ط ١.

— التعليقة على ملحّة الإعراب لابن أرسلان الرملي الدمشقي،
مكتبة شهيد علي باشا، برقم ١٦٣٩.

— التعليقة على ملحّة الإعراب لابن أرسلان الرملي الدمشقي،
تحقيق عائشة قاسم الشماخي، رسالة ماجستير، كلية التربية
للغات بأبها.

— التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان،
العراق، ط١، ١٤٠١/١٩٨١.

— تهذيب اللغة للأزهري، مصر، ١٣٨٤/١٩٦٤.

— التوفيق على مهمات التعاريف لمحمد بن عبد الرؤوف
المناوي، تحقيق محمد رضوان الداية، دمشق، دار الفكر،
وبيروت، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠.

— الجمل للزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة
الرسالة، ط٥، ١٩٩٦.

— الجسي الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي،
تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب
العلمية، ط١، ١٤١٣/١٩٩٢.

— جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي،
تحقيق حامد أحمد نيل، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٤٠٣/
١٩٨٣.

— حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، بيروت، دار الفكر،
١٩٧٨/١٣٩٨.

— حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، القاهرة، دار
إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

— حاشية الشيخ يس الحمصي على التصريح بمضمون التوضيح
للأزهري، بيروت، دار الفكر.

— حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح الفاكهي على قطر
الدي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧١/١٣٩٠.

— الحل في إصلاح الخل من كتاب الجمل لابن السيد
البطلانوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، دار الرشيد
للنشر، ط١، ١٩٨٠.

— الحصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت،
عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣/١٤٠٣.

— رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور
المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، مجمع اللغة العربية،
ط١، ١٣٩٤.

— شرح الألفية للأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

— شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،
القاهرة، دار التراث، ط ٢٠، ١٤٠٠/١٩٨٠.

— شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد، بيروت،
دار الجيل.

— شرح الأنموذج في النحو لمحمد بن عبد الغني الأربيلي،
تحقيق حس شادلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ط ١، ١٤١٨/
١٩٩٠.

— شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردي،
تحقيق عبد الله علي الشلال، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩
١٩٨٩/.

— شرح التسهيل لمصنفه ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد
ومحمد بدوي المحتون، مصر، دار هجر، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠.

— شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن علي بن خروف
الإشبيلي، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة، جامعة
أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤١٩.

— شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب
أبو حجاج.

— شرح شواهد شرح الرضي والجاربردي على الشافية
للعدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزهراف ومحمد
محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

— شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبد
الرحمن الدوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧/
١٩٧٧

— شرح عيون الإعراب لاس فضال المجاشعي، تحقيق عبد
الفتاح سليم، مصر، دار المعارف، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٨.

— شرح العريد للعصام الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسن،
مكة المكرمة، الفيصلية، ط١، ١٤٠٥.

— شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر،
ليبيا، منشورات جامعة بنغازي، ط١، ١٣٩٨/١٩٧٨.

— شرح الكافية الشافية لاس مالك، تحقيق عبد المصم هريدي،
مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي،
ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢.

— شرح المفصل لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة،
مكتبة المتنبي.

— شرح المقنمة الجرولية الكبير لأبي علي الشلوبي، تحقيق
تركي بن سهو بن زال العتيبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١،
١٤١٤/١٩٩٤.

— شرح ملحمة الإعراب لعازمها، تحقيق أحمد محمد قاسم،
القاهرة، مطبعة عيبر، ط ١، ١٤٠٣/١٩٨٢.

— شرح الواقية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي
العليلي، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ط ١، ١٤٠٠/١٩٨٠.

— شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق عبد الله علي
الحسيني البركاتي، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط ١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

— الصاحب في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق سيد أحمد صقر،
القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ط ١، ١٩٧٧.

— الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت،
دار العلم للملايين، ط ٣، ١٤٠٤/١٩٨٤.

— ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد،
بيروت، دار الأندلس، ط ٢، ١٤٠٢/١٩٨٢.

— علل النحو لابن الوراق، ط ١.

— فوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد
الرحمن الجامي، تحقيق أسامة طه الرفاعي، العراق، وزارة
الأوقاف والشؤون الدينية، ط ١، ١٤٠٣/١٩٨٣.

— القاموس المحيط للفيروزبادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣/
١٩٨٣.

— الكافي في الإصباح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع
السبتي الأندلسي، تحقيق فيصل الحفيان، الرياض، مكتبة الرشد،
ط ١، ١٤٢٣/٢٠٠١.

— الكامل للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة
الرسالة، ط ٢، ١٤١٣/١٩٩٣.

— الكتاب لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم
الكتب.

— كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني،
تحقيق هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٩٨٤.

— الكنز للملك المؤيد، تحقيق رياض حسن الخوام، بيروت،
دار صيدا، ط ١.

— اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق
غاري مختار طليمات وعبد الإله النبهان، بيروت، دار الفكر
المعاصر، ودمشق، دار الفكر، ط ١، ١٤١٦/١٩٩٥.

- لسان العرب لابن منظور، بيروت، دار صادر .
- ما يحوز للشاعر في الضرورة للقرآن القيرواني، تحقيق
رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، الكويت، دار
العروبة.
- المحكم لابن سيدة، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط ١،
١٩٥٨/١٣٧٧.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، مجمع اللغة
العربية، ط ١، ١٩٧٢.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر
أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٥/١٤٠٥.
- المسائل الحليّات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي،
دمشق، دار القلم، بيروت، دار المفارقة، ط ١، ١٩٨٧/١٤٠٧.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر
أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٢/١٤٠٣.
- المسائل العضديّات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي حابر
المنصوري، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٦/١٤٠٦.
- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي،
تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني، ط ١.

— المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدرى، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط ١.

— المساعد على تسهيل الفوائد لأبن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط ١، ١٤٠٠/١٩٨٠.

— معاني الحروف المنسوب للرماني، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدة، دار الشروق، ط ٢، ١٤٠١/١٩٨١.

— معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٨.

— معاني القرآن للفراء، تحقيق يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٣/١٩٨٣.

— مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت.

— المفصل للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط ٢.

— المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ط ١، ١٩٨٢.

— المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩.

— المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩١/١٩٧١.

— الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق علي سلطان الحكي، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

— موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، تحقيق حازم سعيد يونس، عمان، دار عمار، ط١، ١٤٢٠/٢٠٠٠.

— النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

— النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧/١٩٨٧.

— همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧/١٩٨٧.

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|-----------------|-----------|
| المقدمة | ٥ - ٧ |
| همزة الاستفهام | ٩ - ١٨ |
| إلا الاستثنائية | ١٩ - ٢٨ |
| أن الناصبة | ٢٩ - ٤٠ |
| إن الشرطية | ٤١ - ٥٠ |
| إن الناسخة | ٥١ - ٥٩ |
| باء القسم | ٦٠ - ٧٠ |
| ظن الناسخة | ٧١ - ٨٢ |
| كاد الناسخة | ٨٣ - ٩٨ |
| كان الناسخة | ٩٩ - ١٨١ |
| لم الجازمة | ١٨٣ - ١٨٩ |
| لو الشرطية | ١٩١ - ٢٠٤ |
| ما أخت ليس | ٢٠٥ - ٢٢٢ |
| من الجارة | ٢٢٣ - ٢٣٨ |
| واو العطف | ٢٣٩ - ٢٤٩ |
| يا النداء | ٢٥١ - ٢٥٦ |

٢٦٨ - ٢٥٧

فهرس المصادر والمراجع

٢٧٠ - ٢٦٩

فهرس الموضوعات